العتبة العباسية المقدسة
المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية

2 سلسلة الاستشراق السياسي الحديث

أميركان انتربرايز انستيتوت

AEI

American Enterprise Institute _AEI



ترجمة وعرض: محمود المقيِّد

تقديم ونقد: جهاد سعد


سلسلة الاستشراق السياسيّ الحديث (2)
أميركان انتربرايز انستيتيوت
American Enterprise Institute _AEI
AEI

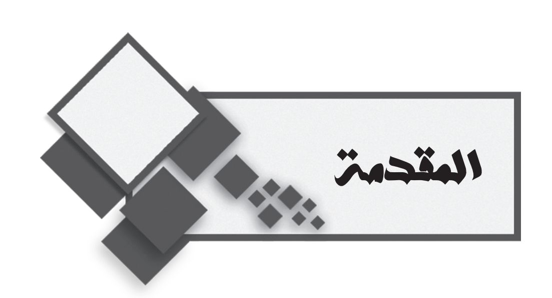

بسم الله الرحمن الرحیم

هويّة الكتاب



- **الكتاب:** أميركان انتربرايز انستيتيوت
- **ترجمة وعرض:** محمود المقيِّد
- **تقديم ونقد:** جهاد سعد
- **إخراج وتصميم:** عباس حسين حمود
- **الناشر:** المركز الإسلاميّ للدراسات الاستراتيجيّة
  العتبة العباسيّة المقدّسة.
- **الطبعة:** الأوّلى 2017م- 1439 هـ

الخبراء والباحثون



مراكز التفكير الغربيّة:
أدوارها ـ أنواعها ـ وتأثيرها

تقديم:

تهتمّ هذه السلسلة بتعريف وترجمة وعرض ونقد نتاجات ما يسمىّ اليوم «بمراكز التفكير» Think tanks اصطلاحاً، باعتبار هذه المراكز الفاعلة والمؤثرة في مختلف المجالات الحيويّة اليوم، امتداداً معاصراً للجهود الاستشراقية عبر التاريخ، بل ونسخة متطورة جدّاً لآليات المسح والتدخّل الغربيّ في العالم كلّه وخصوصا عالمنا الإسلاميّ.

وقد اعتمدنا أسلوب الترجمة الأمينة لما يقوله المركز عن نفسه، مع قراءة نقديّة تحت عنوان «المركز في الميزان» ، توضح حقيقة أهداف المركز وأدواره منظوراً إليها بعين الآخرين بعد تقديم أبرز آراء الباحثين فيه. وسنلاحظ دائما أنّ اللغة التي تستخدمها المراكز في تقديم نفسها تخفي حقيقة دورها أكثر ممّا تظهره كلما اقتربت من عالم السياسة والمخابرات. بينما يجب أن نلتفت إلى أنّ تلك المراكز ليست مقتصرة على المجال السياسيّ، وهي بحدّ ذاتها تمثّل وجهاً إيجابياً هو استثمّار المعرفة وحسم الصراع بين المثقف وصاحب القرار، ووجهاً سلبياً هو توظيف معطيات البحث العلمي ومخرجاته لبسط السيطرة وإدامة الهيمنة والتخطيط للحروب واستثمّار نتائجها لمصلحة الشركات والدول الكبرى.

وتحتضن هذه المراكز جيشاً من الخبراء والمفكّرينَ والسياسيّينَ المخضرّمين والباحثين الجامعيّين، ولكلّ منهم ملف أو أكثر يهتمّ به وتتمحور نتاجاته حوله، وهنا أيضاً عرضنا الآراء بأمانة مع تعريف بالخبير يشير إلى خلفيته الفكريّة ودائرة اهتمامه. ولن يكون من الصعب على القارىء الكريم ملاحظة عمق تأثير هؤلاء الخبراء في السياسات العامّة خصوصاً في الولايات المتّحدة الأميركيّة، ممّا جعل الدول الطامعة بالحضور في القرار الأميركيّ ولوبيّات الضغط تتسابق على تأسيس مراكز تفكير أو شراء الموجود منها تحت عنوان التبرّع والمساعدة في البحث العلميّ.

1. مراكز التفكير: طريقة عمل أميركيّة

سنة 1918 قدّم وودرو ويلسون للكونغرس بصفته رئيساً للولاياتِ المتّحدةِ الأميركيّة، ما يسمّى اليوم في القانون الدوليّ بمبادىء ويلسون الأربعةَ عشر وركّزَ فيها على السلم وإعادة بناء أوروبا من جديد بعد الحرب العالميّة الاولى حتّى إنهاء الاستعمار. ويتحدّث الموقع الرسميّ للوثائق الاميركية الحكومية باعتزاز عن هذه المبادىء، معتبراً أنّها كانت قاعدة لمفاوضات السلام في نهاية الحرب... **وأنّ مجموعة من مئة وخمسين عالماً سياسيّاً واجتماعيّاً بقيادة صديق قديم للرئيس هو العقيد إدوارد هاوس، ناقشت سرّاً كلّ ما يمكن أن يناقش في مؤتمر السلام، وأجرت مسحاً للعالم من النواحي السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة وأنتجت تمهيداً لهذه المبادىء 2000 تقرير منفصل مع وثائقها وما لايقلّ عن 1.200 خريطة.[1] وهذه التقارير والخرائط تحديداً تكشف خلفيّة المبادىء المعلنة، وهي التحضير لدور عالميّ للولايات المتّحدة في وراثة أوروبا المنهكة بحروبها.**

من الواضح أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة قد حسمت الصراع بين المثقّف والمفكّر من جهة وصاحب القرار من جهة أخرى بهذه الطريقة الإبداعيّة. وهي إشعار المفكّر بأنّه مستشار حقيقيّ للسلطة السياسيّة، وإشباع أنا المثقّف باعتماد أفكاره في الإستراتيجيّات الكبرى. وساهم العقل البراغماتيّ أيضاً في زوال الحاجز المثالي من

[1]- https://www.ourdocuments.gov/doc.php?flash=true&doc=62#

أمام التعاون الذي صنع بحقّ عظمة الدولة التي هي عبارة عن اتّحاد فيدراليّ لخمسين دولة.

أدركت النخبة الأميركيّة أنّ المعرفة لطالما كانت في تاريخ الغرب حقلاً من حقول السلطة، وأنّه لا بد من التخادم المتبادل لتسخير العلم في سبيل التوسع والهيمنة والغلبة على عدوّ حقيقيّ أو مفترض.

وكما أشرنا في الكلام عن مبادىء ويلسون كانت هذه هي طريقة العمل الأميركيّة من بدايات القرن العشرين، وليس من قبيل المصادفة أيضاً أن يكون هذا القرن حصيلة جهد استشراقيّ مكثّف شهده القرن التاسع عشر الذي كان موسماً لأغزر النشاطات الاستشراقيّة على مستوى الغرب كلّه كما نستفيد من موسوعة العقيقيّ: "فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، طفق المستشرقون يعقدون المؤتمرات الدوليّة مرّة كلّ ثلاث سنوات أو سنتين أو بعد أربع، وتشرف على تنظيم كلّ مؤتمر لجنة من علماء الدولة التي يعقد فيها، لبحث جدول أعماله، ولها زيادتها أو إنقاصها، وتحديد موعد انعقاده ومدّته.

ويضمّ المؤتمر مئات العلماء من أعلام المستشرقين وأقطاب الوطنيّين في الغرب والشرق، فقد اشترك في مؤتمر أكسفورد 900 عالم عن 25 دولة، و85 جامعة، و69 جمعيّة علميّة.

وينقسمون إلى أربع عشرة جماعة، تنفرد كلّ منها بقسم من جدول الأعمال، وهي:

الدراسات المصريّة القديمة، والدراسات الآسيويّة البابليّة، وآثار الشرق الأدنى، والعهد القديم، وآثار الكتاب المقدّس، والشرق المسيحيّ، وبيزنطة، والدراسات الساميّة، والدراسات الإسلاميّة اللغة والأدب، والدراسات الإسلاميّة التاريخ الفنيّ، والدراسات التركيّة، والدراسات الخاصّة بإيران والقوقاز وما جاورهما، والدراسات الهنديّة، ودراسات آسيا الوسطى، ودراسات آسيا الشرقيّة، ودراسات آسيا الشرقيّة الجنوبيّة، والدراسات الأفريقيّة.

وجدول المؤتمر وما يضاف إليه من خطب وأبحاث وآراء ومقترحات تنشر في مجلّدات بعنوان: أعمال المؤتمر، يُهتدى بها كنظم ومناهج ووسائل للمضيّ في هذه الحركة العالميّة، كما تصبح أصولاً وأمّهات وأسانيدَ للباحثين

وقد عقد المستشرقون منذ عام 1873م إلى عام 1976م ثلاثين مؤتمرًا دوليًّا، بالإضافة إلى بعض المؤتمرات الإقليميّة؛ مثل: مؤتمر المستشرقين السوفييت ليننجراد 1935 - 1937، وحلقة المستشرقين في بروكسل؛ حيث نشرت أبحاثها في كتاب بعنوان: تطوّر العقيدة الإسلاميّة باريس 1962 ... وقد أحصى العقيقيّ مؤتمرات المستشرقين الثلاثين الدوليّة من سنة 1873 إلى سنة 1976م، فذكر مكان كلّ واحد منها، وتاريخ انعقاده، وحجم أعماله، وكأن تكون مجلدين أو ثلاثة أو خمسة، وهكذا...، كما أورد نماذج ممّا تناولته بالدراسة على جداول أعمالها، مثل إيراده لجدول أعمال المؤتمر الخامس عشر الذي كان مخصّصًا للشؤون التاريخيّة، والذي انعقد في كوبنهاجن سنة 1908م، وجدول أعمال المؤتمر الرابع والعشرين الذي اختصّ باللغات الشرقيّة قديمها وحديثها، والذي انعقد سنة 1957م في ميونيخ [1].

[1]- عقيقي: المستشرقون 3/ 367 - 370 بتصرف.

ومن هنا فإنّ ظاهرة مراكز التفكير أو بيوت التفكير في الغرب عموماً والولايات المتّحدة الأميركيّة خصوصاً، هي ثمّرة هذا التلاقي بين العلم والسياسة والاستشراق في الفضاء الغربيّ، وهي ميزة لا يمكن إنكارها أعطت مقعداً للعالم في ديوان السلطة الغربيّ، أيّام كان السلطان الشرقيّ ممعنا في قتل العلماء أو تشريدهم أو تكفيرهم أو تسخيرهم لأغراض إستبداديّة بحتة.

2. الاستثمّار في المعرفة

إنّ أحدث بحث يتناول مراكز التفكير الأميركيّة صدر عن موقع « أفضل المدارس» تحت عنوان «مراكز التفكير الخمسين الأكثر تأثيراً في الولايات المتحدّة»[1] وهذا البحث يُعرّف مراكز التفكير كما يلي: **إنّ المصطلح يشير إلى مجموعة من الأشخاص تتقاضى أجراً لا لشيء سوى القراءة والمناقشة والتفكير والكتابة، عادة لمعالجة مسألة ذات أهميّة حيويّة للبشريّة... ويضيف: يمكنك أن تتصوّر المركز البحثيّ كجامعة مع غياب كامل للطلاب، ونتيجة لذلك، لا أحد من أساتذتها يعلّم كلّ ما عليهم القيام به هو البحث والبحوث والأبحاث. وفي النهاية، كان لدى الولايات المتّحدة 1 984 مركز فكر ـ أي ما يقرب من ثلث مجموع ما في العالم. تعمل مراكز التفكير الأمريكيّة باستمرار على البحث عن حلول لمجموعة متنوّعة من مشكلات العالم، ومن ثمّ النقاش والدعوة والضغط من أجل إحداث تغييرات في السياسات على المستويات المحليّة والولاياتيّة والفيدراليّة.**

ويشرح أوليفيه أوروتيا[2] أسباب الطفرة المعاصرة في مراكز التفكير، سواء داخل الولايات المتّحدة أو خارجها، مشيراً بوضوح إلى وضرورة استعانة السياسيّين

[1]-https://thebestschools.org/features/most-influential-think-tanks/#.WXdai02G-V8.gmail.

[2]- Olivier Urrutia, THE ROLE OF THINK TANKS IN THE DEFINITION AND APPLICATION OF DEFENCE POLICIES AND STRATEGIES

بالعلماء والباحثين، وما يسمّيه «لاعبين أجتماعيّين سياسيّين آخرين» أصبحوا فعلاً شركاء في البحث أو التحضير أو الضغط باتّجاه قرارات وسياسات تخدم مجتمعاتهم أو مصالحهم أو رؤيتهم الخاصّة لهذه المصالح:

ففي عالم معولم يواجه علاقات وتفاعلات متزايدة التعقيد، عالم يولّد بيئة من المخاطر والفرص، تغيّر نموذج الدولة القوميّة، وفتحت الإدارة السياسيّة الباب أمام لاعبين اجتماعيّين سياسيّين آخرين. ويجري إطلاق مراكز التفكير من قبل جماعات اللوبي، والمنظّمات غير الحكوميّة، ووكالات العلاقات العامّة، والشركات المتعددة الجنسيّات، أو المؤسّسات عبر الوطنيّة بمعدل هائل وبسلطة كبيرة للنقاش بشأن السياسات العامّة وتصميمها في جميع المجالات: الصحّة والتعليم والثقافة، والقانون، والاقتصاد، والأمن، والدفاع، والبيئة، والموارد الطبيعيّة، والطاقة، والعلاقات الدوليّة. وتؤثر مراكز الفكر على صنع القرار على الصعيدين الوطنيّ والدوليّ، وهي مورد إضافيّ للإدارة السياسيّة للدول.

وقد أدّى الجمع بين مختلف التهديدات (الإرهاب والمتمرّدين الحضريّين والحروب السيبرانيّة والاتّجار المتعدّد والتجسّس الصناعيّ وحروب المعرفة والحروب الاقتصاديّة وما إلى ذلك) إلى جانب الأزمة الاقتصاديّة التي اجتاحت العالم منذ عام 2007، إلى إعادة النظر في النموّذج الكلاسيكيّ لسياسات الدفاع والأمن وإدارتها الاقتصاديّة. وفي ظلّ هذه الخلفيّة، أحدثت تكنولوجيّات المعلومات والاتّصالات الجديدة ثورة في النموّذج التقليديّ للبناء العموديّ للمجتمع: الدولة ـ المؤسّسات ـ الإعلام ـ السكان. وبدلاً من ذلك، اتخذت خطوة نحو هيكلة أكثر شبكية للعالم. إنّ عمليّة التحوّل في إدارة الدولة نحو نهج أكثر تعاوناً هي نقطة أساسيّة عند مواجهة هذه التهديدات. وأثارت الأزمة شكوكاً في نموذج الإدارة وطبيعة الاستخدامات المختلفة للخبرات العامّة أو الخاصّة، وهي ضروريّة عند تحديد أو تقييم أو تنفيذ أو نقل الاستراتيجيّات العالميّة المناسبة. وتكتسب مراكز الفكر أهمية كموارد خبرة خاصّة تؤثر في السياسات الوطنية والدوليّة والرأي العامّ، وتهيّئ حّيزاً للحوار بين الحكومات والمجتمع المدنيّ، وتلعب دور الوسيط بينهما.

3. بماذا تتميز هذه المراكز؟

يعتمد أوروتيا على جماعة من الباحثين ليحدّد المعايير التالية لتعريف مركز التفكير:

• إنّه منظّمة مستقلّة: ويتحدد مستوى الاستقلاليّة من خلال النظام الأساسيّ، ومصادر التمويل، الخاصّة أو العامّة أو المختلطة وروابطها المباشرة مع سلطات الدولة ، والسياسيّين النشطين الذين يشغلون مناصب في المنظّمة.

• التفاني في خدمة المصلحة العامّة.

• وجود فريق عمل دائم يركّز في البحث.

• إعداد مقترحات مبتكرة وسياسات عامّة محتملة، بهدف المشاركة في النقاش.

• منظمّة لا تتوخّى الربح. بمعنى أنّها تحرص على أن تبقى ذات منفعة عامة.

• منظّمة لديها موارد الاتّصال الخاصّة بها التي يمكن الوصول إليها بحرّية (الموقع، والمدوّنات، والمنشورات، والمؤتمرات وما إلى ذلك) من أجل نشر المعلومات على أوسع جمهور ممكن.

وبالتالي : **فالمؤسّسة الفكريّة أكثر أكاديميّة من اللوبي، وأكثر نشاطاً من الجامعة، وأكثر سياسة من الأعمال التجاريّة. وكمعيار للتمييز، يمكن القول إنّ مركز التفكير ينظم مهامّ بحثيّة، ويتوقّع الإجراءات من جانب جماعات الضغط.**

وفي هذا الصدد، فإنّ الشرط الأساسيّ هو التأثير في جدول الأعمال السياسيّ وصنع القرار والرأي العامّ. إنّ إنتاج الأفكار، فضلاً عن القدرة على التأثير، هي خصائص متأصّلة لمراكز التفكير.

4. الارتباط بالتاريخ العسكريّ

كان تعبير «مركز التفكير» موجوداً فعلاً في نهاية القرن التاسع عشر في اللغة الإنجليزيّة، ومع ذلك فإنّ معناه «كمنظّمة مكرّسة للتفكير» يرجع تاريخه إلى عام 1959، وفقا لقاموس أوكسفورد الإنكليزي. وقد انتشر هذا المعنى فعلاً في فترة الحرب العالميّة الثانية مع تطوّر منظّمات التخطيط العسكريّ والاستراتيجيّ، مع مؤسّسة راند باعتبارها «الرائد». إن كلمة Tank تعني دبابة أو حاوية في الأصل ولكنّه تطوّر ليشمل مركبة صواريخ، أو صومعة (قاذفة صواريخ)، أو رأساً حربيّاً نوويّاً. وتسمية هذه المراكز «ثينك تانك» يكشف الأصل العسكريّ للمصطلح، ومن ثمّ فإنّ أصل مصطلح «مركز التفكير» الذي يشير إلى المنظّمات المكرّسة للتفكير والبحث والترويج للمقترحات والحلول للسياسات العامّة يمكن العثور عليه في المجال العسكريّ. وخلال الحرب العالميّة الثانية، استخدم مصطلح «غرفة الحرب» كمرجع واضح للمسائل المتّصلة بالأمن والدفاع، وهي فضاء مغلق ومحميّ يجتمع فيه الخبراء المدنيّون والعسكريّون لوضع استراتيجيّات وإيجاد حلول لمسائل الدفاع والأمن أو العلاقات دوليّة. ثمّ كان هناك اشتقاق دلاليّ لغرفة الحرب بمعنى احتياطيات الاستخبارات.

وبالموازاة، فإنّ كلّ الدلالات التنظيمّية لها أساس أمريكيّ واضح وتقليد المفردات العسكريّة، ممّا يؤكّد الروابط العضويّة القائمة. مدير المنظّمة هو استراتيجيّ أو كبير الموظّفين، والمقرّ الرئيسيّ للمقرّ، والهيكل التنظيميّ للمنظّمة والأقسام، والإدارات البحثيّة إدارة وحدة البحوث. و السياق الذي تعمل فيه مراكز الفكر له طابع عسكريّ - وهذا السياق يعرف بأنّه حرب الأفكار. هنا، الفضاء الفكريّ هو ساحة المعركة. الأدوات التقليديّة لمراكز التفكير ـ الشبكات الاجتماعيّة، وسائل الإعلام، السياسة والشأن العامّ، والأحداث ـ يمكن تعريفها عن طريق القياس كأسلحتها.

وهكذا، في البداية الاستطلاع العسكريّ، وبعد ذلك الاستقطاب السياسيّ.. ولا يوافق أوروتيا على الترجمة الإسبانيّة للمصطلح والتي تعني «مختبر الأفكار»

ويعتبرها قاصرة ومضلّلة فيما يتعلّق بالأنشطة العامّة لمراكز التفكير، و«تخون» جوهرها: فهي ليست مجرّد عمليّة تجارب وبحث، **ولكن أيضاً خلق أدوات فعّالة تستند إلى الاستراتيجيّة المتاحة لصانعي القرار السياسيّ. ويجري تنظيم مراكز التفكير حول محورين مترابطين: التحقيق ثمّ التفكير من جهة، والتأثير من جهة أخرى. وقد توسّعت مصطلحات مراكز البحوث حول السياسات العامّة بسبب أوجه التشابه بين طريقة عملها وطرائق معاهد التخطيط العسكريّ.**

5. إدارة المعرفة

تمثل مراكز التفكير أداة قياديّة لإدارة المعرفة، في إطار متعولم غزير المعلومات والشبكات التكنولوجيّة، هناك فائض من المعلومات المضرّة التي قد تقود إلى إساءة فهم الأحداث والعواقب من قبل القيادات السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة. ويتطلّب التوسّع المتسارع للمعلومات المتغيّرة مفاتيح للتفسير من أجل ضمان اتخاذ قرارات متفاعلة ودقيقة. وتقوم مراكز التفكير، باعتبارها منظمات مختلطة، بإدارة المعلومات والمعرفة، بواسطة الباحثين الخبراء. وتعتبر البيانات المتعلّقة بالاستمراريّة ـ المعلومات ـ المعرفة ـ الاستراتيجيّة، جزءاً من دورة متوسّطة أو طويلة الأجل وتحتاج إلى أساليب لإدارة الموارد المتاحة والمناسبة. **فبفضل سنوات خبرتهم الطويلة ومواردهم الهائلة وعلاقاتهم السلسة مع الدولة والجيش، تقوم مراكز التفكير الأمريكيّة ـ وخصوصاً تلك التي تتعامل مع الدفاع والأمن والعلاقات الدوليّة ـ بمهمّة تتبّع المجرّة المعلوماتيّة، مما يشير إلى حلول. المعرفة هي نتيجة للربط بين المعلومات وتفسيرها من خلال إطار المراجع (الخبرة، والمعتقدات، والنظريّات، والنماذج، والثقافة) من قبل الباحث أو المفكّر الذي ينظّم ويعطي مجموعة من البيانات. فالمراكز الفكريّة تحبّذ بُعد المشاركة في التواصل، الذي ينشأ عنه الذكاء وهو مزيج من الفهم والمعرفة. مؤسّسة راند هي المعيار الذهبيّ بين مراكز التفكير فيما يتعلق بالمصطلحات وعلم الأنطولوجيا، والاستفادة من منهجيّة التغذية الراجعة: المعلومات والتنظيم والاتّصالات.**

وتكمن الفائدة التي يمكن أن يحقّقها وجود مركز تفكير في دولة أو شركة أو جيش في إمكانيّة الحصول على الإمدادات من المعلومات والمعرفة والابتكار. ويركّز العمل البحثيّ في ثلاثة أبعاد زمنيّة: الماضي والحاضر والمستقبل؛ «المعرفة للتنبّؤ من أجل أن تكون قادرة» . **وليس مطلوبا من المعرفة أن تكون صحيحة، عادلة أو جذابة، ولكن أن تكون فعّالة.** وتتيح اليقظة الثلاثيّة والبحث والبحوث في عمليّة الاستخبارات الاستراتيجيّة إجراء تعديلات في الحاضر والمستقبل استناداً إلى معرفة الأحداث السابقة. فالمراكز الفكريّة، بسبب طبيعتها، موجّهة نحو المستقبل. وتوضع أنشطتها البحثيّة بقوّة بين الاستشراف والاستراتيجيّة. ويمكن النظر إلى أهميّة كلّ من تحليلاتها ومقترحاتها على أنّها تكمن في قدرتها على فهم الحاضر من منظور الماضي، من أجل تحقيق التبصّر:

«الاستخبارات الاستباقيّة تهدف إلى العمل في الواقع أو النموّذج، لتجنّب المخاطر والتهديدات الناشئة».

6. التكامل مع أجهزة الإستخبارات

ونظراً لمستوى استقلاليّتها الفكريّة ومزيج الخبراء من القطاعين العامّ والخاصّ، فإنّ العمليّات التي تقوم بها مراكز التفكير تتوافق مع أجهزة الاستخبارات. وإذا نظرنا إلى أساليب العمل المطبّقة داخل هذه الهياكل، فإنّنا نرى أنّ التبصّر هو سمة حاسمة لنشاطهم. صياغة التنبّؤات والفرضيّات هو نشاط معقّد ـ حتّى محفوف بالمخاطر ـ ومكلّف. فالشركات والحكومات والأحزاب السياسيّة محدودة إلى حدّ ما فيما يتعلّق بالاستبصار، حيث إنّها تميل إلى الالتزام بالعمل على المدى القصير، فيجري تحديد أنشطتها عن طريق الانتخابات، والحسابات السنويّة، وقلّة الوقت، وعدم الموافقة أو العقوبات من جانب المساهمين أو المواطنين إذا تبينّ أنّ التوّقعات خاطئة. ثمّ لدينا على المدى الطويل - الطريقة المعتادة للعمل بين مراكز التفكير.

ويمكن القول، كخاتمة عامّة: في حين أنّه قد توجد فعلاً معايير معيّنة لتحديد مركز فكر ذي أهداف مشتركة وأنشطة بحثيّة، فإنّ من الصحيح أيضاً أنَّ هناك أشكالاً هيكليّة مختلفة لها تأثير في طريقة إدارتها، وعلى تناقص استراتيجيّة النفوذ.

7. تصنيف مراكز التفكير

يمكن تعريف مراكز التفكير بأنّها منظّمات فريدة نظراً لوجود عدد قليل جدّاً من البلدان التي توجد فيها فئة قانونيّة خاصّة بها. وفي الولايات المتّحدة، تنظّمها المادّة 501 (ج) من قانون الضرائب، إلى جانب منظّمات أخرى لا يمكن اعتبارها مراكز بحث.

ويمكن تصنيفها حسب هيكلها التنظيميّ أو بالنشاط الذي تقوم به:

أوّلاً: العموميّة التي تتعامل مع معظم مجالات السياسة العامّة (الصحّة والتعليم والمواطنة والاقتصاد والبيئة والدفاع والأمن والطاقة والعلاقات الدوليّة)

II. الجامعات بدون طلاب

III. مجموعات الدعوة، التي تقوم بأنشطة على غرار جماعات الضغط

IV. الخبراء الذين يركّزون في موضوع واحد والقضايا المتعلّقة بهذا الموضوع

8. أدوار مختلفة لمراكز التفكير[1]

وتؤدّي منظّمات بحوث السياسات العامّة والتحليل والمشاركة (المعروفة أيضاً باسم «ثينك تانكس») دوراً حيويّاً في المجال السياسيّ على المستويين المحليّ والوطنيّ في الولايات المتّحدة. إنّ وظيفتها فريدة حيث إنّها توفر أبحاث السياسة العامة والتحليل والمشورة، وهي غير هادفة للربح، وتعمل بشكل مستقلّ عن الحكومات والأحزاب السياسيّة. وفي حين أنّ المهمّة الرئيسيّة لمنظّمات المجتمع المدنيّ هذه هي مساعدة الحكومة على فهم الخيارات المستنيرة على الصعيد المحليّ والدوليّ، فإنّ لها أيضاً عدداً من الأدوار الحاسمة الأخرى، منها:

• القيام بوظيفة الوساطة بين الحكومة والجمهور التي تساعد على بناء الثقة في الموظّفين العموميّين؛

[1]- James G. McGann, Think Tanks and Policy Advice in The US

• العمل كصوت مستنير ومستقلّ في المناقشات السياسيّة.

• تحديد قضايا السياسات والمقترحات والبرامج الحالية؛ وتوضيحها وتقيمها.

• تحويل الأفكار والمشاكل الناشئة إلى قضايا تتعلّق بالسياسة العامّة؛

• تفسير المسائل والأحداث والسياسات المتعلّقة بوسائط الإعلام الإلكترونيّة والمطبوعة، ممّا يسهّل فهم الجمهور لقضايا السياسات المحليّة والدوليّة؛

• توفير منتدى بناء لتبادل الأفكار والمعلومات بين أصحاب المصلحة الرئيسيّين في عمليّة صياغة السياسات؛

• تسهيل بناء «شبكات القضايا»؛

• توفير إمدادات من الموظفين للسلطات التشريعيّة والتنفيذيّة للحكومة؛

• تحدّي الحكمة التقليديّة، وإجراءات التشغيل الموحّدة، والعمل كالمعتاد من البيروقراطيّين والمسؤولين المنتخبين.

وتشمل الأنشطة المضطلع بها في إنجاز هذه المهامّ تحقيق التوازن بين البحث والتحليل والتوعية. وتشمل مجموعة الأنشطة التي تشارك فيها هيئات التفكير ما يلي: تأطير قضايا السياسات، والبحث وكتابة الكتب، والمقالات، وموجزات السياسات والدراسات، وإجراء تقييمات للبرامج الحكوميّة؛ ونشر نتائج أبحاثها وإجراء مختلف أنشطة التوعية (شهادة علنية في المؤتمرات، ووسائل الإعلام والخطب)؛ وخلق شبكات تبادل من خلال ورش العمل، والحلقات الدراسيّة. ودعم كبار الرؤساء وكبار المسؤولين الحكوميّين عندما يكونون خارج المكتب (ما يمكن وصفه بخزّان من الموارد البشريّة).

والمراكز الفكريّة هي مجموعة متنوّعة من المؤسّسات التي تختلف من حيث الحجم والتمويل والهيكل ونطاق النشاط. ويوجد حاليّاً أكثر من 1500 مركز بحث أو

مراكز أبحاث سياسيّة في الولايات المتّحدة، نصفها تقريبا مؤسّسات تابعة للجامعات وحوالى ثلثها تقع في واشنطن العاصمة. وتلك المراكز الفكريّة التي لا تنتمي إلى المؤسّسات الأكاديميّة أو الأحزاب السياسيّة أو مجموعات المصالح توصف بأنهّا مراكز تفكير مستقلّة .

ويتمتّع أكبر 25 مركزاً للتفكير في الولايات المتّحدة ببرنامج بحثيّ متنوّع للغاية يغطيّ مجموعة واسعة من قضايا السياسات على كلا الصعيدين المحلي والدوليّ. ومع ذلك، منذ عام 1980 الغالبيّة العظمى من مراكز التفكير التي أنشئت في أمريكا متخصّصة. وتركّز هذه المراكز «المتخصّصة» أنشطتها في قضيّة واحدة (كالاحترار العالميّ) أو مجال السياسة العامّة (أي الأمن القوميّ).

غالباً ما تلعب مراكز الفكر دور المطّلع، وتصبح جزءاً لا يتجزّأ من عمليّة السياسة، مثل مؤسّسة راند والمعهد الحضريّ، والتي توفّر البحوث والتحليلات للوكالات الرئيسيّة داخل الحكومة، أو كخبراء مثل معهد السياسات الاقتصاديّة ومؤسّسة التراث، التي تسعى إلى إدراج أفكارها في السياسة من خلال إجراء البحوث والتحليلات التي يجري تسويقها بعد ذلك بقوّة لنخب السياسة والجمهور. وكثيراً ما يكون هناك صراع داخل هذه المؤسّسات وفي مجتمع السياسات بين أولئك الذين يعتقدون أنّ مراكز التفكير ينبغي أن تكون «علميّة وموضوعيّة»، وأولئك الذين يشعرون بأنّه يجب أن تكون «ذات صلة بالسياسة»، وأن تصل أبحاثهم إلى أيدي صانعي السياسات من أجل أن يكون لها قيمة. وتعتقد المدرسة الأكاديميّة المنحى أنّ مراكز التفكير يجب أن تلتزم معايير البحوث الأكاديميّة، والتركيز في الصورة الكبيرة والقضايا الأطول أمداً، في حين تعتقد المدرسة ذات الصلة بالسياسات أنه ينبغي لمراكز التفكير أن تكون أكثر توجّهاً نحو السياسات، وبالتالي تركّز أكثر في احتياجات صانعي السياسات والقضايا الراهنة.

ويرى توماس ميدڤيتز، في كتابه مراكز الأبحاث في أمريكا: أنّ الغموض الذي يكتنف مراكز الأبحاث ويثير الفضول حولها ليس سمة عرضيّة وإنّما هو سرّ تأثيرها،

فبجمعها عناصر من مصادر المعرفة العامة الأكثر استقراراً ورسوخاً ـ الجامعات، والوكالات الحكوميّة، والشركات، وأجهزة الإعلام ـ تمارس مراكز الأبحاث تأثيراً هائلاً على الطريقة التي يفهم بها المواطنون والمشرّعون العالم، ويصنعون سياساتهم بمقتضاها، دون الالتزام بالمواقف المحدّدة لتلك المؤسسات التي يعتمدون عليها ويقلدونها. من خلال ذلك غيّرت مراكز الأبحاث آلية حكم هذه البلاد، وصحافتها، والدور السياسي للمفكرين فيها[1].

9. كيفيّة عمل مراكز التفكير

يذهب «أليك تشانس» في تقريره المفصّل عن «مراكز البحث في الولايات المتّحدة»[2]، إلى أبعد من مجرّد وصف الأدوار مفنّداً أساليب عمل أو طريقة اشتغال مراكز البحث في الولايات المتّحدة، ممّا يعطينا فكرة أوضح وأعمق عن أسباب التأثير العميق لهذه المراكز في السياسات العامّة.

فبالنظر إلى أنّ الرؤية الأصلية لمركز الأبحاث الأمريكيّ كانت «جامعة بدون طلّاب»، فإنّه ليس من المستغرب أن يكون المنتج التقليديّ لهذه المنظّمات هو الكتب والتقارير المماثلة لما يصدر عن الجامعات. ولا يزال التركيز قويّاً في تقارير السياسات الرئيسيّة ودراسة القضايا في معظم المؤسّسات، بالإضافة إلى ما ينشره الخبراء من كتب. **وكثيرا ما تهدف هذه المنشورات إلى توفير نماذج لمبادرات سياسيّة للكونغرس، أو تقديم التوجيه لرؤساء الولايات المتّحدة. وتسعى مراكز الفكر إلى تقديم إجابات جيّدة التوقيت لقضايا السياسة المعروفة.** على سبيل المثال، يجري توقيت العديد من أوراق السياسات للتأثير في صياغة وثائق استراتيجيّة رئيسيّة أو ميزانيّات، ويمارس الخبراء مهاراتهم القياديّة لترويج وتوزيع هذه الأوراق ضمن الدوائر الحكوميّة المناسبة. وتسعى أبحاث السياسات أيضاً إلى تسليط الضوء على قضايا قد لا يلاحظها موظّفو الحكومة. وتستخدم مراكز الفكر أشكالاً مختلفة من

[1]- http://elhiwardz.com/?p=61891

[2]- ALEK CHANCE: Think Tanks in the United States Activities,Agendas, and Influence, ICAS,Washington,DC 20036,2016.

الاستعراض في عمليّة نشر نتاجاتها، على الرغم من أنّ هذا الأمر أصبح معقداً بسبب انتشار شبكة الإنترنت، إلاّ أنّ خطوط الغوص بين أوراق السياسات والمطبوعات والمقالات والمدونّات ليست واضحة دائما. بعض مراكز التفكير مثل «إي» و«بروكينغز» لديها دور نشر لأعمال علمائها. بروكينغز، معهد كاتو، إي وغيرها تنشر أيضاً المجلاّت الأكاديميّة التقليديّة ويكتب في هذه المجلاّت خبراء وعلماء من خارج هذه المراكز. وفقاً لبعض الحسابات، يكون عمل مراكز التفكير أحياناً مؤثّرًا بشكل ملحوظ. **فعندما انتخب رونالد ريغان رئيسا في عام 1980، وضعت مؤسّسة «التراث» خطّة شاملة لرئاسته، تضمّنت أكثر من 2000 مبادرة سياسيّة. حملة تلك الخطّة آنذاك عنوان «تولّي القيادة»، وكانت بمثابة «الكتاب المقدّس» لإدارة ريغان. ومع نهاية عهده كان ريغان قد نفذ 60 % من هذه المقترحات.**

وتعتمد الحكومة الأمريكيّة على خبراء مراكز التفكير للتزوّد بخبرات من خارج الإدارة في أدوار استشاريّة مختلفة. وتدعو لجان الكونغرس الباحثين بصورة روتينيّة للإدلاء بشهاداتهم بشأن قضايا مختلفة لتوفير المعلومات للمشرّعين. في حين أنّ خبراء المراكز ليسوا بالضرورة أكثر تأهيلاً من أساتذة الجامعات، ولكنّ هذا هو الاعتقاد السائد، على الأقلّ في مبنى الكابيتول هيل. وعلاوة على ذلك، فإنّ مراكز التفكير في واشنطن في وضع جيّد يمكّنها من تقديم مثل هذه الخبرات، وتكمن براعتها في تقديم المعلومات بطرائق جذّابة للمسؤولين الحكوميّين. كما تقدّم المراكز استشارات مباشرة للكونجرس ومسؤولي الفرع التنفيذيّ، ومن المعروف أنّ المراكز تؤمن خطابات السياسة الرئيسيّة لأعضاء الكونجرس. بعض مراكز التفكير لديها مكاتب علاقات مع الحكومة تسهّل التبادلات بين العلماء والمسؤولين الحكوميّين. كما يقدّم خبراء المراكز المشورة للفرق الرئاسيّة في الفترة الانتقاليّة وفي كيفيّة رعاية وتنظيم الأعمال الافتتاحيّة كما حصل في لجنة 11/9. وتقيس العديد من المراكز نجاحها بمقدار الشهادات أو الاستشارات التي تقدّمها.

كما أنّ مراكز التفكير هي أيضاً مورد مهمّ للصحفيين. العديد من المنظّمات تحرص على توفير خبرائها للتعليق على وسائل الإعلام الإخباريّة، من خلال إدراج

القضايا التي يكونون على استعداد لمناقشتها. لدى الولايات المتّحدة العديد من القنوات التلفزيونيّة على مدار 24 ساعة وهذه القنوات لديها شهية كبيرة للمعلّقين والمحلّلين على الشاشة، وغالباً ما يكون علماء المراكز «رؤساء الحديث». ويلاحظ العديد من المراقبين في العالم أنّ الظهور على التلفزيون أو الاستشهادات في الصحف أصبحت أيضاً مقياسا مهيمناً، يمكن من خلاله تقييم تأثير مؤسّسة بحثيّة وأهمّيتها. ومن الواضح أنّ بعض مراكز التفكير أكثر شعبيّة من غيرها في وسائل الإعلام، ووسائل الإعلام بدورها تفضل منظّمات مختلفة. ويعرب بعض المعلّقين عن قلقهم من أنّ العلاقة الوثيقة مع مراكز التفكير، وتولد صناعة الأخبار ديناميكيّة ضاغطة على العلماء لتحويل أبحاثهم لـ«قفير النحل» المهيمن على الوسط الإعلاميّ. ويكون الوضع أكثر سوءا عندما تتحكّم وسائل الإعلام بتوجيه البحوث نحو مزيد من الاهتمام بموضوعات محدّدة فتستولي بذلك على جدول البحوث.

تشارك منظّمات أبحاث السياسات في مجموعة متنوّعة من الاستراتيجيّات لتثقيف أو التأثير مباشرة على الجمهور الأمريكيّ ـ سواء العامّة أو مجموعات معيّنة مثل المستثمّرين وقادة الأعمال والنخب الأخرى ـ وقد نشر مجلس العلاقات الخارجيّة منذ فترة طويلة مجلّة «الشؤون الخارجيّة»، والتي هي أكثر صلة بالسياسات وهي موجهة للقراء المتعلّمين عموماً ومتّصلة بمعظم مجلّات العلوم السياسيّة. نشرت مؤسّسة كارنيغي للسلام الدوليّ «السياسة الخارجيّة» سنوات عديدة، وتنتمي المجلّة الآن لصحيفة الواشنطن بوست. يقدّم مركز العلاقات الخارجيّة ملخّصات جذّابة متعددة الوسائط، و خلفيّات لتحليل الخبراء وسياق القضايا التي تظهر في الأخبار. ويجري إنتاج العديد من هذه الإعلاميات بطرائق مفيدة لمعلّمي الجامعة، أو المدرسة الثانويّة للسياسة العامّة أو السياسة الدوليّة. العديد من مراكز التفكير تنتج نسخاً إعلاميّة من المحاضرات أو مناقشات المؤتمرات. وعلى نحو متزايد، يقومون بإجراء المقابلات والمناقشات التي سيجري إنتاجها تحديداً كتسجيلات صوتيّة كما هي الحال في تسجيّلات بروكينغز أو كوجيتاسيا من مركز الدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة. معظم المنظّمات لديها حملات البريد الإلكترونيّ العدوانيّة إلى حدّ ما،

وتستخدم استراتيجيّات وسائل الإعلام الأخرى للحفاظ على ولاء الجمهور لوجهة نظر المؤسّسة من الأحداث الجارية، وتسليط الضوء على المنشورات أو القضايا الرئيسيّة.

معظم مراكز التفكير تنظم فعاليّات حرّة توفّر رؤى خبرائها لعامّة الناس، أغلب الحضور يكون من صحفيي واشنطن، والموظّفين الحكوميّين، ورجال الأعمال. ولا يجري إنشاء جميع برامج الفعاليّات بالطريقة نفسها: مركز الدراسات الاستراتيجيّة والدوليّة، على سبيل المثال، يرعى أكثر من 2000 فعاليّة في السنة. وهو يلقي نظرة عامّة على هذه الجلسات الإعلاميّة، والمنتديات، والخطب، وحلقات النقاش. وكثير من هذه الفعاليّات هي غاية في حدّ ذاتها بدلاً من الجهود الرامية إلى التعريف بأعمال أخرى. ومن ناحية أخرى، تميل معظم مراكز التفكير الأخرى إلى استخدام الأحداث أساساً لإبراز تقرير جديد ونشره أو إطلاق مبادرة جديدة. و يستضيف مركز العلاقات الخارجيّة: حوارات جماعيّة مع قادة الأعمال تسمح بالوصول المباشر إلى وجهات نظر الخبراء الخاصّة بالأعمال التجاريّة الدوليّة. ومعظم مراكز التفكير تنظّم المؤتمرات الأكاديميّة الكبيرة التي تدعو العلماء والمفكّرين والأكاديميّين التقليديّين والمسؤولين الحكوميّين. العديد من هذه المؤتمرات باهظة الكلفة وكذلك الفعاليّات رفيعة المستوى التي ترعاها الشركات الكبيرة.

وتوفّر مراكز التفكير منتدى يمكن فيه لقادة قطاع الأعمال والحكومة والماليّة والأوساط الأكاديميّة أن يعبرّوا عن مساراتهم، كما يصفها رئيس مجلس الإدارة ريتشارد هاس، وتعمل المراكز في هذه الحالة بصفتها الجهة الداعية. إضافةً إلى ذلك، فهي توفّر حيّزاً هامّاً «غير حكوميّ» للحوار والمناقشة الدوليّين بين العلماء والمسؤولين الحكوميّين أو العسكريّين المتقاعدين من مختلف البلدان. ويمكن للدبلوماسيّة هنا أن تكون موازية «المسار 2» وأن تكمل المناقشات الجارية بين الدول، بل يمكن أن تكون أيضاً بديلاً للدبلوماسيّة الرسميّة بشأن قضايا حسّاسة جدّاً يصعب على المسؤولين الحكوميّين التعامل معها. وكانت مراكز التفكير الأمريكيّة محافل للحوار تتناول الصراعات الهامّة في جميع أنحاء العالم. وقد استضافت كارنيجي سلسلة من الحوارات بين فصائل جنوب أفريقيا، وشرعت اللجنة في تنفيذ برامج تسعى إلى

سدّ الفجوات بين المجموعات المتصارعة في الشرق الأوسط ويوغوسلافيا السابقة، واستضافت حواراً بين اليونان وتركيا. وتشمل الأنشطة الأخرى، تمارين على الطاولة ومعالجات للأزمات تساعد على تثقيف العلماء من مختلف البلدان بشأن طرائق نظرائهم في التفكير وأنماط السلوك.

هناك فئة كبيرة من مراكز البحث التي تتخصّص في الدعوة إلى قضايا معيّنة أو تعزيز إيديولوجيّات سياسية معيّنة. وفي حين أنّ بعض هذه المنظّمات، وهي منظّمة رصد حقوق الإنسان، تركز اهتمامها على قضايا ليست حزبية أو أيديولوجيّة على وجه التحديد في السياق الأمريكيّ، فإنّ عدداً كبيراً من مراكز الفكر الدعائيّ تعمل على تعزيز وجهات النظر الحزبيّة أو الأيديولوجيّة. ولا تحتفظ هذه المنظّمات (باستثناء معهد السياسات التقدّميّة) بانتماء رسميّ إلى الأحزاب السياسيّة الأمريكيّة، ولكنّها غالباً ما تعمل كعلاقات عامّة للأحزاب أو لفصائل الأطراف. **وأكثرها وضوحاً هي التراث ومركز التقدّم الأميركيّ.**

ووفقاً لدراسة واحدة، تنفق «خطّة العمل المشتركة التقدّميّة / الليبراليّة» ما يصل إلى 40 في المائة من ميزانيّتها على الاتصالات والتوعيّة، ممّا يشير إلى التركيز الأساسيّ في نشر الأفكار أو«تسويقها» بدلاً من إنشائها. **ويصف برنامج المساعدة المشتركة مهمّة بهذه المصطلحات: «من خلال توظيف جهد واسع النطاق للاتّصال والتواصل الذي نكيّفه مع المشهد الإعلاميّ المتغيّر بسرعة، ننتقل بأفكارنا بقوّة في النقاش السياسيّ الوطنيّ»**. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنّ المنظّمة التابعة له، أي «مركز صندوق العمل التقدمي الأمريكي (كاباف)» يدير «برامج التدوين الغزيرة» وعمليّة جمع الأخبار التي ترسل للصحفيّين في الميدان. وبالنظر إلى مركزيّة هذه الأنواع من العمليّات، يحتفظ البرنامج المشترك وشركته التابعة بعدد كبير نسبيّاً من الموظّفين المبتدئين والمدوّنين أو الصحفيّين المتفرّغين مقارنة بعلماء الدكتوراه.

وقد أُسّست مؤسّسة التراث بشكل واضح لتوريد الخطاب الوطني بأفكار أكثر تحفّظاً، كما تعمل على تنمية المواهب الحزبيّة الشابّة. أحد المنتجات البحثيّة «للتراث» هو ما يطلق عليه بعضهم «التحليل الفوري»: الذي يوفّر معلومات أساسيّة واقتراح الردود المحتملة للأحداث الجارية. **ويمكن لمؤسّسة التراث تعميم تحليل**

حدث إخباريّ على الكابيتول هيل في غضون 24 ساعة من وقوعه. إضافةً إلى الأبحاث التقليديّة المحافظة، يركّز التراث في الرسائل والتوعيّة. وقد أطلقت التراث عدداً من المواقع، بما في ذلك موقع التعليق المحافظ TownHall.com (الآن مؤسّسة قائمة بذاتها). كما أطلقت التراث دعما لرسالتها: مبادرة التصوّرات الأمريكيّة، التي تجري الاستطلاعات لوجهات نظر الأميركيين في مختلف السياسات، من أجل «تقديم الدعم للاستراتيجيّة والرسائل». من أجل مواجهة التحيّز «الليبراليّ» المتصوّر في البحوث الحكوميّة أو الجامعيّة بشأن القضايا البيئية والاقتصاديّة. كما أطلقت التراث مبادرة تحليل البيانات التي تسعى إلى تقديم تحليل بديل لقضايا مثل تغيّر المناخ. وقد أنشأت التراث منظّمة للدعوة والضغط، «العمل التراث لأميركا»، التي تسمح لها بالانخراط بشكل مباشر أكثر في السياسة الانتخابيّة والضغط. كما يدير التراث مشروعاً جارياً يصنف أعضاء الكونغرس حول كيفيّة «المحافظة» على مدى 100 نقطة. هذا الجهد يساعد بشكل فعّال على الضغط على أعضاء جمهوريّين معتدلين للاقتراب من رؤية التراث للمحافظة.

تحاول العديد من مراكز التفكير تطوير برامج متخصّصة مثل مجموعات البيانات من أجل سدّ الثغرات في البحوث الأكاديميّة الحاليّة أو قواعد البيانات الحكوميّة. وتهدف مبادرة آسيا والمحيط الهادئ للشفافّية البحريّة (أمتي)، إلى جمع المعلومات الاستخباراتيّة لرصد الأحداث الجارية. وقد حصلت شركة (أمْتي) على الصور الفضائيّة لبحر الصين الجنوبيّ وقامت بتحليلها، وعملت على رفع مستوى حضور النزاعات البحريّة هناك في وسائل الإعلام الأمريكيّة والحكومة. وقد شرع في تنفيذ مشروع مماثل مركز التقدّم الأمريكيّ. وتستخدم مبادرة كفى (التي أصبحت الآن مستقلّة عن عمليّة النداء الموحّد) المراقبة عبر الأقمار الصناعيّة للإعلان عن جرائم الحرب والأزمات الإنسانيّة في أفريقيا.

مدير التحرير

جهاد سعد



American Enterprise Institute – AEI



يُعرّف المركز نفسه؟



American Enterprise Institute _AEI

تعريف:

هو مؤسّسة بحثية مهتمّة بالسياسة العامة، أسّس عام 1938، من قبل مجموعة من رجال الأعمال في نيويورك، على رأسهم لويس هـ. براون (H. Brown Lewis)، وكانت مهمّته الأصليّة تعزيز المعرفة بشكل أكبر، وفهم المزايا الاجتماعيَّة والاقتصاديّة التي تعود على الشعب الأمريكيّ بالفائدة من خلال الحفاظ على «نظام المشاريع المجانيّة التنافسيّة»، وقد شمل معهد AEI الأعضاء المؤسّسين، والمديرين التنفيذيين، وهم: إيلي ليللي، جنرال ميلز، بريستول مايرز، بنك كامستري، كرايسلر، باين ويبر، حتّى يومنا هذا، **ويتكوّن مجلس المعهد من كبار القادة في الشركات التجاريّة والماليّة الكبرى.**

في عام 1943 جرى نقل المكاتب الرئيسيّة للمعهد من مدينة نيويورك إلى واشنطن، وذلك بسبب الحاجة إليه زمن الحرب، ولم يقتصر دور المعهد على تقييم السياسة الأمريكيّة، بل امتدّ ليقدّم الأدلّة والبراهين التي تصلح لبناء مجتمع ليبراليّ حرّ، مع دور محدود للحكومة([1])، ممّا جعل المعهد ينفرد عن غيره من مؤسّسات الفكر والرأي، والتي أُسّست في الوقت نفسه تقريبًا، مثل مؤسّسة «راند»([2]) عام 1944، وقد أصبح المجلس الأكاديميّ يتكوّن من عدد من كبار المستشارين في المجال الاقتصاديّ بشكل ملحوظ، وكذلك في المجال الاجتماعيِّ، فضمَّ عدداً من علماء الاجتماع مثل: رونالد كوس، مارتن فيلدشتاين، ميلتون فريدمان، روسكو باوند، وجيمس كيو ويلسون.

[1]- المقصود هنا الحد من صلاحيات الحكومة تجاه الحريات الفردية والمؤسسية مع تقنينها في إطار القانون.

[2]-مؤسسة (راند) أو مؤسسة الأبحاث والتطوير (RAND Corporation- Research And Development) هي منظّمة غير ربحية وخلية تفكير أميركية تأسست من قِبَل شركة طائرات دوغلاس لتقديم تحليلات وأبحاث للقوات المسلحة الأميركية.

عمل المعهد في واشنطن، حيث أصبح محلّلاً لسياسات للكونغرس لوضع التشريعات، ثمّ انتقل للتركيز في سياسات الحكومة، حيث تمحورت المواضيع حول السياسة النقديّة للسنة الماليّة، والرعاية الصحيّة، ثمّ الطاقة.

وكرّس جهوده لتعزيز مفاهيم الحريّة والديمقراطيّة وحقوق الإنسان والأمن والقوّة الأمريكيّة والقيادة العالميّة، وكذلك سعى لتكريس مفاهيم التعدّديّة وثقافة العمل الحرّ، والتضامن معَ مَنْ هم في محيط المجتمع الأمريكي"[1]، كما اهتمّ المعهد أيضاً بزيادة الفرص الفرديّة، وتعزيز نظام الاقتصاد الحرّ في أمريكا وحول العالم.

ويقدّم AEI نفسه على أنّه مستقلّ[2] عن أيِّ حزبٍ سياسيّ، وليس لديه مواقف كمؤسّسة رسميّة، وبحوثُهُ ينفّذها عدد من المفكّرين والعلماء معتمدين على البيانات الدقيقة والأدلّة الواسعة. ومهمّة أولئك العلماء ليس المشاركة في إعداد البحوث التي تركّز في أبرز التحدّيات وحسب، بل متابعة تلك القضايا والأفكار التي لم تأخذ حقّها في الاهتمام والرعاية، والعمل على تفعيلها، والتنبيه لأهمّيتها بالنسبة لصُنّاع القرار والمعنيّين.

مجالات عمله:

يهتمّ معهد أميركان إنتربرايز بعدة مجالات تشمل الاقتصاد والتعليم والرعاية الصحيّة والفقر والطاقة، والسياسة الخارجيّة والدفاع والرأي العامّ، وقضايا تهمُّ المجتمع والثقافة، وخبرات المنتسبين والعاملين بهذا المركز تدفع باتجاه المنافسة الفكريّة، وتشجع على الحوار مع مّنْ يحملون وجهات نظرٍ مغايرة، ويدخل ذلك في إطار سعيه لتكريس مجتمع ديمقراطيّ حرّ.

وهو منبرٌ للنقاش المفتوح، والحريّة الفكريّة، يضمُّ مجموعة كبيرة من المختصّين

[1]-بالطبع المقصود هنا المجتمع الغربيّ، الذي يلتقي مع الأهداف والمنطلقات ذاتها.

[2]- هذا ما يقوله هو عن نفسه، وهذا يدخل في إطار الدعاية الإعلاميّة بالتأكيد، ولكنّ الواقع يثبت خلاف ذلك، حيث إنّ أغلب أعضائه ينتمون للحزب الجمهوريّ، المعروف اختصاراً بـ (G.O.P)، ويتّخذ من الفيل شعاراً له، وقد أسّس في: 20/شباط- فبراير/1854، من بعض المنشقّين عن الحزبين اليمينيّ (وينغ) والديمقراطي، وكان في نشأته يكافح الرقّ آنذاك، وضدّ مطالبات الانفصال الإقليمية، وبسرعة أصبح الحزب الجمهوريّ بديلاً من الحزب اليمينيّ، ونِدّاً قوياً للحزب الديمقراطيّ.

والباحثين، ويحظى المعهد بثقة صُنّاع القرار والقادة في واشنطن، كما يصف المعهد دوره ومهمّته بالسعي نحو الإصلاح والتقدّم والرفاهية لجميع الناس، فهو مؤسّسة تعليميّة، غير ربحيّة.

تمويله:

يعتمد معهد أميركان إنتربرايز بالمقام الأوّل على التبرّعات من الأفراد والشركات والمؤسّسات، وأرباح الاستثمّار من الوقف الداخليّ، وهو لا يقبل المنح الحكوميّة، وهو مؤسّسة معفيّة من الضرائب.

آلية عمل المعهد فيما يتعلّق بالأبحاث والاهتمامات:

يجري تحديد جدول أعمال البحوث من قِبَلِ رئيسِهَا بالتَّشَاوِرِ معَ الأمناء والعلماء والباحثين الأكاديميّين، ثمَّ يقوم الأفراد المنتسبون إليه بإجراء تلك البحوث والمنشورات التي جرى الاتّفاق على مضمونها، كما تتقاطع المنح الدراسيّة والسياسة وذلك من أجل رفع مستوى النقاش السياسيّ، وتحسين جوهر سياسة الحكومة. وكثيراً ما يطرح مواضيع تعتبر مثيرة للجدل، ومحوراً للخلاف السياسيّ، ويستعين به الكثير من المسؤولين الحكوميّين والمستشارين أو أعضاء اللجان الرسميّة في وضع السياسات عن أولئك المسؤولين أو المستشارين، ولكن AEI لم ينخرط في السياسة بشكل عمليّ، ويحظر عليه محاولة التأثير في مجلس النواب الأمريكيّ أو غيرها من الهيئات التشريعيّة، وبحوثُهُ السياسيّة متخصّصةٌ في التركيزِ في التحليل التجريبيّ، وتتميّز بالعمق الفكريّ، والأصالة[1]، والنقد، وكذلك تقديم مقترحات محدّدة للإصلاح، وأنشطته فردية بطبيعتها[2]، ويجري تقديمها من قبل عالم أو أكثر، ومن هنا فهم لا يهتمّون بإجماع المعهد حول مسألة معينّة؛ لأنَّ ذلك سيؤدّي إلى فقدان الاستقلال الفكريّ للجهود الفرديّة التي يبذلها العلماء في المعهد، ولهذا فإنَّ AEI لا يأخذ المواقف المؤسّسيّة، بشأن قضايا السياسة، أو غيرها. وإذا أبدى أحد العلماء رأيًا في تشريعٍ معيَّن، فهو يعبّر عن نفسه، لا عن رأي المعهد، أو الطاقم الذي يعمل به.

ولهذا فهو لا يشارك ولا يتدخّل في الحملات الانتخابيّة، وفي حال الاستعانة

[1]- يقصد بالأصالة الإبداع وعدم التقليد أو الأخذ عن الآخرين.

[2]- كل عالم أو باحث أكاديمي يدلي بدلوه ويعطي رأيه أو تصوره حول القضية السياسيّة أو الفكرية المطروحة للنقاش.

بأحد الموظّفين في المعهد، في إطار حملة انتخابيّة لمرشّح معيّن، فالموظّف يعبرّ حينها عن نفسه أو الجهة التي عمل لحسابها[1]، لا عن رأي المعهد.

تنامي نفوذ AEI (1954-1980):

بين عامي 1954- 1980، أصبح المعهد تحت قيادة باروداي (Parody) الذي شغل منصب نائب الرئيس التنفيذيّ للمعهد فيما بين 1954-1962، ثمَّ رئيساً له في الأعوام 1962-1978، حيث اتّخذ المعهد شكله المؤسّسيّ، وتوسَّع نفوذُه، وثقلُه الفكريّ، حيث صارت منشوراته تُوزَّعُ على نحو كبير، كما جرى توسيع قاعدته الماليّة، حيث صار عمله أكثر تحديداً وتركيزاً، ومن تلك الدراسات التي كتبها: جيمس بوكاتان، غوتفريد هابيرلر، إدوارد بانفيلد، روز فريدمان، والفريد دي غراتسيا وغيرهم.

لقد ظهر تأثير معهد أميركان إنتربرايز في السياسة الوطنيّة بشكل أوضح منذ عام 1970، حين جرى تجنيد أعضاء جدد لهيئة التدريس المقيمة، ومنهم أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد هابيرلر (Haberler) الذي كان أوّل من انضمّ في عام 1972، وفي عام 1977 انضمَّ الرئيس السابق جيرالد فورد[2]، حيث جلب معه العديد من المسؤولين في إدارته؛ منهم: آرثر بيرنز[3]، روبرت بورك[4]، ديفيد جيرغن[5]، جيمس ميلر

[1]- في هذه الحالة يحقّ للموظّف أن يأخذ أجراً من صاحب الحملة أو مَن عينه، ولكن المعهد يؤكّد في مثل هذه الحالات أن هذا الموظف لا يعبرّ عن موقف المعهد، بل يعبرّ بالأصالة عن نفسه. وعن الجهة التي انتدبته فقط.

[2]-هو الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتّحدة الأميركية، وهو ينتمي إلى الحزب الجمهوريّ، حكم الولايات المتّحدة الأمريكيّة في الفترة الواقعة ما بين: -1974 1977.

[3]- آرثر بيرنز (Arthur Frank Burns) ينتمي للحزب الجمهوريّ، وكان كبير المستشارين الاقتصاديّين (1953-1956) تحت رئاسة دوايت ايزنهاور. في عام 1953، وقال إن الهدف النهائيّ بالنسبة إليه هو إنتاج المزيد من السلع الاستهلاكيّة». شغل منصب رئيس مجلس الاحتياطيّ الاتحاديّ (1970-1978)، وسفيرا لألمانيا الغربيّة (1981-1985).

[4]- روبرت بورك (Robert Bork) هو محام، وقاضي، وتربوي من الولايات المتّحدة الأمريكيّة، تولى منصب نائب عام الولايات المتّحدة (1973-10-20–1973-12-17) .وهو عضو في الحزب الجمهوريّ .

[5]- ديفيد ريتشموند جيرغن (David Gergen) عضو الحزب الجمهوريّ، هو المعلّق السياسيّ الأمريكيّ، ومستشار الرئيس السابق، الذي خدم خلال إدارات ريتشارد نيكسون، جيرالد فورد، ورونالد ريغان، وبيل كلينتون. وهو حاليا كبير المحللين السياسيّين لـ CNN، وأستاذ الخدمة العامّة، والمدير المشارك لمركز القيادة العامّة في كليّة كينيدي بجامعة هارفارد. وغيرها من المناصب في حقل الإعلام.

الثالث[1]، لورانس سيلفرمان، وأنطونين سكاليا، وقد أُسِّس في عهد فورد «المنتدى العالميّ» لمعهد أميركان إنتربرايز الذي استضاف حتى عام 2005 عدداً آخر من الباحثين تضمّن هربرت شتاين، والتر بيرنز، وابن بارودي «وليام جيه بارودي»[2]، الذي عيّن مسؤولاً في البيت الأبيض.

صعود المحافظين (1980-2008):

تَجَلَّى صعودُ المحافظين في زمن ريغان، بفضل النجاحاتِ التي حقّقها المجتمع الفكريّ الليبراليّ المحافظ، غير أنّ هناك عدداً من موظّفي المعهد قد رحلوا للعمل في الإدارة الأميركيّة، وقد ترافق ذلك مع النموّ الهائل الذي حقّقه المعهد في نشر الأنشطة البحثيّة، ولكن المشاكل الإداريّة بين الوسطيّين مثل فورد، بيرنز، وشتاين مع حركة المحافظين، والتي كانت مكلّفة، حيث اتَّجه الباحثون نحو الوسط السياسيّ، وذلك في نحو عام 1986، ولذا فقد امتنعت مؤسّسة أولين م. جون، ومؤسسة سميث ريتشاردسون عن تمويل المعهد، ليعمل في ثلاثة مجالات أساسيّة: السياسة الاقتصاديّة، والسياسة الخارجيّة، والدراسات الاجتماعيَّة والسياسيّة، وبدأ بجمع التبرّعات بصورة مكثّفة، واستعاد الثقة في المعهد، وفي عام 1990، وظّف المعهد تشارلز موراي الذي ركَّزَ جُهُودَهُ في إصلاحِ نظامِ الرعاية الاجتماعيَّة في عام 1990، ومن عام 1988 إلى عام 2000 نمتْ إيراداتُ المعهد من 10 مليون دولار إلى 18,9مليون دولار، كما حقّقت منشورات المعهد مكانةً أعلى، باختصار ارتقى «ديموث» بالمعهد وأنشطته بصورة واضحة إلى أن أوصله إلى العصر الرقميّ.

وقد كان لموظّفي المعهد علاقةٌ وثيقةٌ مع إدارة الرئيس جورج بوش الابن، حيث خدم أكثر من عشرين موظّفاً منهم في إدارة بوش، ولهذا فقد أشاد بوش بالمعهد وأدائه في عدّة مناسبات، وجرى تسليط الضوء في عهده على قسم السياسة الخارجيّة،

---

[1]-جيمس ميلر الثالث (James C. Miller III)هو عالم اقتصاد، وهو عضو في الحزب الجمهوريّ.

[2]-أحد كبار مستشاري فورد، والمسؤول الأوّل عن التنسيق بين إدارة فورد ولوبيات المصالح، والموظف الأعلى شأنًا في البيت الأبيض.

وخصوصاً برنامج دراسات الشرق الأوسط، والحرب على العراق، كما جرى صياغة قانون إصلاح حملة الحزبين عام 2002، الذي وقَّعه بوش، وممّا يُذكر هنا أنّه كان لبعض الموظّفين انتقاداتٌ حول طريقةِ تعامل إدارةِ بوش مع الحرب في العراق، وكذلك الاقتصاد.

عندما تقاعد «ديموث» كرئيس في نهاية عام 2008، كان هناك سبعون باحثًا وعالمًا، وقد أصدر المعهد بضعة عشرات من الملاحق، أمّا الإيراداتُ فوصلت إلى 31,3 مليون دولار، وقد خلفه في المنصب «آرثر كوكس» الذي واجه رياحاً معاكسة فيما يتعلّق بالجانب الماليّ بسبب حالة الركود التي بدأت عام 2008، ومن اللافت هنا أنّ صحيفة «وول ستريت جورنال» كانت أكثر عدوانيّة في الاستجابة لسياسات الرئيس أوباما.

دوره في رسم السياسة الخارجيّة والدفاع:

ركن الدراسات السياسيّة يشمل مجموعة واسعة من وجهات النظر السياسيّة، من يسار الوسط مثل: نورمان جي أورنستين[1]، إلى مايكل بارون[2] المحافظ، والركن السياسيّ يرعى صدور سلسلة ووتش المهتمّة بالانتخابات الأمريكيّة، ومن أبرز اهتمامات المعهد قيامه باستطلاعات الرأي، كما أنّه يكلّف العلماء والباحثين بتقييم الانتخابات الرئاسيّة والبرلمانيّة في الداخل والخارج، وقد دعا المختصّين بمراقبة وتقييم الاتّفاقيّات الدستوريّة والانتخابات في جميع أنحاء العالم، كما أنّه يقوم أيضاً بإجراء الاستفتاءات وينشرها، ويطلع المسؤولين على نتائجها، بعد تحليلها والوقوف على مدلولاتها.

يهتمّ المعهد فيما يتعلّق بالسياسة الخارجيّة والدفاع بالمصالح الأمريكيّة في جميع أنحاء العالم، حيث يُعنى ببحثِ كلِّ أوجهِ التهديد المحتملةِ للولايات المتّحدة، كما

---

[1]- نورمان أورنستين، خبير شؤون الكونغرس، وهو أحد مؤلفي كتاب: «الفرع المكسور».

[2]- هو صحفيّ أمريكي، من مواليد عاد 1944، وقد أدار معهد أميركان إنتربرايز، وفوكس نيوز، وغيرهما.

يهتمُ بتعزيزِ العلاقاتِ مع الدول الحليفة، والتي تشترك مع أمريكا في القيم ـ الفكر الرأسماليّ والليبراليّ ـ والمصالح، مثل: إسرائيل، الصين، الهند، إستراليا، اليابان، المكسيك، كولومبيا، والمملكة المتّحدة، وكذلك الأمر مع الدول الناشئة في مرحلة ما بعد الشيوعيّة، مثل: بولندا، وجورجيا.

ويركّز قسم الدراسات الخارجيّة والدفاعيّة اهتماماته خارج أمريكا، وهو مرتبط بالمحافظين الجدد، ويشمل عددًا من الناشطين البارزين في مجال السياسة الخارجيّة، مثل: ريتشارد بيرل، غاري سميث، بول وولفوفيتز، جون بولتون، حيث يقوم الباحثون في قسم الدراسات الإستراتيجيّة بتحليل الواقع والمعطيات لكلّ بقعة في العالم، والقضايا التي تعصف به على المدى القصير أو الطويل، ومدى تأثيرها في أمن الولايات المتّحدة، وقدرتها على قيادة العالم دوليًا.

أبرز التحديات والاهتمامات:

في قسم الدراسات الآسيويّة لوحظ أنّهم يفردون مساحة واسعة لصعود الصين كقوّة اقتصاديّة وسياسيّة، وارتباط ذلك بالأمن والأجندة الاقتصاديّة في تايوان، والتحوّل العسكريّ في اليابان، وتهديد كوريا الشماليّة، وتأثير التحالفات والمنافسات الإقليميّة على العلاقات العسكريّة والاقتصاديّة الأمريكيّة في آسيا، وهنا تبرز أهميّة معهدAEI ، إذ يدرس أفضل القوى الفاعلة في تلك الدول، وماهيّة الضغوط الداخليّة التي من الممكن أن تؤثّر أو تشكّل الاتّجاهات السياسيّة والاقتصاديّة لتلك الدول.

أمّا فيما يتعلّق بأوروبا فينظرون إليها من زاوية الاقتصاد، كمنافس اقتصاديّ وصناعيّ قويّ، أمّا فيما يتعلّق بروسيا، فهم يميلون إلى عرض روسيا باعتبارها تشكّل تحدّيًا استراتيجيًا بالنسبة للغرب.

وقد دعا «مارك فالكوف»[1] إلى ضرورة التركيز في دول المخروط الجنوبيّ[2] وبنما، كما حذّر من أنّ الطريق لكوبا بعد حكم فيدل كاسترو في حال رفع الحظر التجاريّ عنها سيكون صعباً، وبرّر ذلك بأنّ تلك الجزيرة شَابَهَا لنصفِ قرنٍ الفقرُ والاضطرابُ المدنيّ، ولذلك فهو ينصحُ

ببقائها تحت الضغط، أمّا روجر نورييغا ـ وهو من باحثي المعهد ـ فيدعو للتركيزِ في فنزويلا والبرازيل، ومبادرة ميريدا[3] مع المكسيك وأمريكا الوسطى.

أمّا منطقة الشرق الأوسط فقد لاقت اهتمامًا كبيراً من قبل المعهد، ونالت قسطًا واسعًا من الدراسة والتحليل باعتبارها منطقة صراعات ونفوذ بسبب النفط، وهناك إسرائيل، ولهذا نجد أنّ كاغان[4] ممَّن يرون ضرورة تسليط الضوء على أبرز التحدّيات العالميّة، مع التركيز في أنّ منطقة التهديد الحرجة بالنسبة للولايات المتّحدة هي الشرق الأوسط، وذلك بسبب وجود إيران بشكل أساسيّ، وتنظيم القاعدة ونفوذه العالميّ.

تضارب المصالح:

هناك أربعة مبادئ يلتزمها معهد AEI للتعامل مع تضاربِ المصالح، فيما يتعلّق بآليّة العمل، وهي التنويع، والوضوح (الشفافيّة) والسمعة والجودة، حيث يوظِّف المعهد كلّ تلك المبادئ عند مباشرة العمل.

[1]- وهو متقاعد حالياً من المعهد، وهو خبير في معهد الشراكة الأمريكيّة، وهو من كتاب الرأي في صحيفة نيويورك تايمز.

[2]-نشير هنا إلى أن المقصود ببلدان المخروط الجنوبي: المنطقة الجغرافيّة المكونة من المناطق الواقعة في أقصى جنوب أمريكا الجنوبيّة. المنطقة تضمّ كلّ من الأرجنتين وشيلي وأوروغواي، وبعض الأجزاء من باراغواي وجنوب البرازيل والتي تشمل الولايات البرازيلية ريو غراندي دو سول، وسانتا كاتارينا، وبارانا وولاية ساو باولو.

[3]-هي مبادرة لحفظ وضبط الحدود مع المكسيك، وهي عبارة عن مساعدة عسكريّة لسنتي 2009 و2010 حجمها مليار و350 مليون دولار. فهناك تذمر أمريكيّ واضح من المكسيك بسبب تهريب المخدّرات والأفراد، وعدم ضبط الوضع الأمنيّ في المناطق الحدودية. ينظر: http://www.al-akhbar.com

[4]- Frydryk Kaghan حاصل على دكتوراه في التاريخ العسكريّ الروسيّ والسوفياتيّ، وهو باحث مقيم في معهد AEI، وهو أستاذ سابق في التاريخ العسكريّ في الأكاديميّة العسكريّة الأمريكيّة في وست بوينت.

ويقصد **بالتنويع**: أيّ تنوّع المصالح، بحيث يجعل من النزاع ـ أي نزاع فرديّ ـ من الصغائر التي لا يُلْتَفت إليها، فالمعهدُ لديه عدّةُ مئاتٍ من الشركات والجهات المانحة الفرديّة، وكلٌّ من تلك الجهات تمثّل جزءًا صغيراً من ميزانيّة المعهد، وتلك الهبات يجري استغلالها في برامج المعهد الواسعة التي تغطي مجموعة واسعة من المجالات الاقتصاديّة والتجاريّة والرعاية الاجتماعيّة وقضايا الدفاع والسياسة الخارجيّة، والتي قد تنطوي على العديد من المصالح المتنافسة.

الكشف: يُقصدُ به الوضوحُ والشفافيّة، فعلماءُ المعهدِ وباحثوهُ يكشفون في كتاباتِهم عن انتماءاتهم مع المنظّمات أو الجهات التي لها مصلحة مباشرة في إظهار منتجاتها أو مواقفها، والأمر نفسه ينطبق على المانحين الذين يكون لهم مصلحة ماديّة محدّدة. ومن هنا فإن رئيس المعهد يَتَلقَّى تقارير سنويّة تسردُ الأنشطةِ الخارجيّة كافّةً لأعضاءِ المعهد، ثمَّ يقدّمُ رئيسُ المعهدِ بدوره تقريراً موجزاً إلى لجنة الترشيح، ليجري الحكمُ من قبل مجلس الأمناء.

السمعة: فالمعهد يهتمّ بسمعته([1])، فعندما يجري اختيارُ أعضاء هيئة التدريس البحثيّة والإدارة والموظّفين، أو عند انتخاب مجلس الأمناء أو الهيئات الاستشاريّة لا بد من تأكيد أمانتهم الشخصيّة، فهي لا تقلّ أهميّة عن الكفاءة والمعرفة والخبرات والمهارات، ولأجل ذلك فإن قبول التبرّع من أيّ جهة يكون مشروطًا بعدم تحديد استنتاجاتٍ للأبحاث أو التوصيات الصادرة عن أعضائه؛ لأنّ ذلك سيؤثّر بالتأكيد في الاستقلالٍ الفكريّ لعلماءِ المعهد.

الجودة: يلتزم المعهد بمبدأ الجودة بشكل جوهريّ، فالمقترحات أو التوصيات التي يبديها بشأن سياسات الحكومة، وما يتعلّق بها من ترتيبات اقتصاديّة أو اجتماعيّة يجب أن تتميّز بالجودة، ويقصد بالجودة الوضوح ودقّة البيانات والمعلومات، والتي

[1]- للدعاية والإعلام دور أساس في تلميع الصورة أمام الرأي العامّ. ومن هنا يعتبر بروز اسم المعهد في أيّ نقاش سياسيّ هو حافز قويّ للحفاظ على تلك السمعة.

سيُبنى عليها صحّة الاستنتاجات، وتلك الأسس الأربعة مجتمعة ستضمن تحقيق معيار الجودة لما سينتج من المعهد[1].

الأعضاء:

هناك عدد من الأعضاء كانوا ضمن المهندسين المعماريّين للسياسة العامّة والخارجيّة لإدارة بوش، حيث خدم أكثر من عشرين موظفًا في تلك الإدارة، سواء في رسم سياسة إدارة بوش وتخطيطها، أو في إحدى اللوائح واللجان الحكوميّة لها، ومن بينهم: ديك تشيني، نائب رئيس الولايات المتّحدة في عهد جورج دبليو بوش، وهو عضو في مجلس أمناء معهد AEI، وجون بولتون[2]، السفير السابق لدى الأمم المتّحدة، ولين تشيني، الرئيس السابق لمجلس الصندوق الوطنيّ للعلوم الإنسانيّة، بول وولفويتز[3]، نائب وزير الدفاع السابق، وهناك شخصيّات ما زالت تعمل في المركز منهم: كيفن هاسيت، أيان هيرسي علي[4]، مايكل بارون، نيكولاس إيبيرستادت، جونا غولدبيرغ، فيل غرام، ستيفن إف. هايوارد، جلين هوبارد، فريدريك كاغان، ليون كاس، جون كيل، تشارلز موراي، نورمان أورنستين، مارك جي. بيري، دانييل بليتكا، مايكل روبين، غاري شميت، كريستينا هوف سومرز، جيم تالنت، بيتر ج. اليسون، ودبليو برادفورد ويلكوكس.

---

[1]- موقع المعهد: https://www.aei.org

[2]- يعتبر John R.Bolton، من المحافظين الجدد، وأحد صقور إدارة بوش، وقد تدرّج في مناصب حكوميّة عدّة قبل أن يتبوّأ منصب نائب وزير الخارجيّة، عرف بمواقفه الداعمة لإسرائيل. وعرف عنه أنّه مهندس حرب العراق، وهو أحد المرشّحين لتولي الخارجيّة في عهد ترامب.

[3]- Paul Wolfowitz، يهوديّ، ينتمي للحزب الجمهوريّ، عالم سياسة، ودبلوماسيّ، وسياسيّ، وعالم اقتصاد، ومصرفي، شغل منصب رئيس البنك الدوليّ قبل توليه منصب مساعد وزير الدفاع الأمريكيّ، ويعتبر المهندس الأوّل لحرب العراق التي اندلعت عام 2003. وهو يقيم علاقات قويّة مع إسرائيل.

[4] ((Ayaan Hirsi Ali، اسمها الأصلي(آيان حرسي ماجان) مواليد 13 نوفمبر 1969 في مقديشيو في الصومال، كاتبة وناشطة نسوية صومالية. ابنة السياسي وزعيم المعارضة الصوماليّة حرسي ماجان عيسى، ومؤسّس منظّمة حقوق المرأة (AHA).

أمّا من العلماء السابقين الذين عملوا في المعهد، فمنهم: الرئيس جيرالد فورد، وليام جيه باروداي (الابن)، ومن قبله باروداي (الأب)، روبرت بورك، آرثر واو بيرنز، رونالد كوس، دينيش دسوزا، ألفريد دي غراتسيا، كريستوفر ديموث، مارتن فيلدشتاين، **ميلتون فريدمان**، ديفيد فروم، رويل مارك جيريشت، ديفيد جيرغن، نيوت غينغريتش، جيمس ك. غلاسمان، **جين كيركباتريك**، ايرفينغ كريستول، مايكل ليدين، سيمور مارتن ليبست، جون لوت، جيمس ميلر الثالث، جوشوا مورافتشيك، مايكل نوفاك، **ريتشارد بيرل**، روسكو باوند، لورانس سيلبرمان، أنطوني سكاليا، وجيمس كيو ويلسون.


الخبراء
والباحثون


AEI



مايكل روبن

(Michael Rubin)

من سيرته الذاتيّة:

يهوديّ وباحث مقيم في معهد AEI، حاصل على دكتوراه في التاريخ جامعة ييل (Yale)([1])، وماجستير من الجامعة نفسها، وبكالوريوس علم الأحياء من الجامعة نفسها.

عمل مستشاراً لمكتب الخطط الخاصّة (Office Special Plans) التابع للبنتاغون([2])، حيث اختصّ في شؤون العراق وإيران خلال حرب الخليج الأوّلى في إدارة بوش، روبن يرتبط عن قرب بالمحافظين الجدد، وسِجلُّهُ يتضمَّنُ العمل مع عدد من الجماعات المرتبطة باللوبي الإسرائيلي، منها معهد المشروع الأمريكيّ الذي يُعدّ روبن من أبرز باحثيه، ومعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى Washington Institute for Near East Policy))، ومنتدى الشرق الأوسط (Middle East Forum).

عمل كمستشار لشبكة العلاقات العامّة، مجموعة لينكولن (Lincolin Group) المتهمة بنشر الدعاية في الصحافة العراقيّة.

مجالات البحث الرئيسيّة لدى روبن هي: إيران وتركيا والدبلوماسيّة، وهو يرشد كبار ضبّاط الجيش المنتشرين في الشرق الأوسط وأفغانستان حول السياسة الإقليميّة، وقام بتدريس دورات بشأن إيران، والإرهاب، وقضايا السياسة العربيّة، وذلك على متن حاملة الطائرات الأمريكيّة.

- عايش روبن مرحلة ما بعد الثورة الإسلاميّة في إيران، وكذلك اليمن والعراق في مرحلة ما قبل وما بعد الحرب، وقضى وقتاً مع طالبان قبل أحداث 9/11

---

[1]-جامعة ييل (Yale University): هي جامعة خاصّة تقع في كنتيكت . أُسّست عام 1701. تعتبر ثالث أقدم معهد للتعليم العالي في الولايات المتّحدة الأمريكيّة. وهي أحد أعضاء رابطة اللبلاب لأعرق جامعات أمريكا. ولها ثاني أكبر منحة مالية (23.9 مليار دولار) بين الجامعات في العالم (بعد هارفارد(يتبرع به خريجوها. ويعمل بها 19 حائز على جائزة نوبل.

[2]- نشير هنا إلى أنه وُجِّهت إلى ذلك المكتب الكثير من الانتقادات.

- له كتاب: (الرقص مع الشيطان)، يتناول فيه مسألة إشراك ما سمّاها الأنظمة المارقة خلال نصف قرن من العلاقات الدبلوماسيّة الأمريكيّة وكذلك العلاقة مع الجماعات الإرهابيّة.

- عمل أستاذاً محاضراً في كليّة الدراسات البحريّة العليا ، من 2007 إلى وقتنا الحاضر.

وعمل محاضراً في جامعة هوبكنز، 2010

وعمل محرّراً لمجلّة الشرق الأوسط الفصليّة، 2004 – 2009

من المهامّ التي شارك فيها: (ضمن فريق دوليّ) مراقبة الانتخابات في بنغلادش، 2008

كان مستشارًا سياسيًّا في سلطة الائتلاف المؤقّتة (بغداد) : 2003-2004

- عمل مستشاراً لشؤون إيران والعراق، في مكتب وزير الدفاع (شؤون الأمن الدوليّ)، 2002-2004

- عمل ضمن فريق هيئة التحرير في نشرة الاستخبارات في الشرق الأوسط، 2001 -2002، 2004

- كان زميلاً للشؤون الدوليّة في مجلس العلاقات الخارجيّة، 2002-2003

- زميل معهد ليونارد ديفيس للعلاقات الدوليّة، في الجامعة العبريّة (القدس)، 2001-2002

- زميل في مجلس معهد كارينجي للشؤون الدوليّة والأخلاق، 2000-2001

- محاضراً زائراً في جامعتي السليمانيّة وصلاح الدين، (كردستان العراق)، 2000-2001

- محاضراً في قسم التاريخ، جامعة (يال): 1999-2000

- عمل محرّرًا مساعدًا في الدراسات الإيرانيّة، 1994-1997

مشاركاته وخبراته:

قبل أن ينضمّ إلى إدارة بوش عام 2002م، مستشاراً للبنتاغون في شؤون العراق وإيران، كان روبن زميلاً في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (WINEP) ما بين 1999 إلى 2000، وعمل زميلاً زائراً في معهد ليونار ديفيس للعلاقات الدوليّة (Leonard Davis Institute for International Relations) ، وكان يحاضر في عدد من المؤسّسات الأكاديميّة منها جامعة يال Yale في أمريكا، والجامعة العبريّة، وجامعة السليمانيّة، في كردستان العراق.

عمل روبن باحثاً في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وغيره من المراكز البحثيّة المماثلة التوجُّه، (المؤيّدة لإسرائيل) وكان واحداً من الباحثين الذين أحضروا لتكوين فريق عمل في مكتب الخطط الخاصّة (Office Special Plans) التابع لإدارة الشرق الأدنى وجنوب آسيا[[1]].

بعد خدمته في المراكز الحكوميّة عاد إلى مجتمع المراكز الفكريّة المحافظة الجديدة، حيث أصبح زميلاً في معهد المشروع الأمريكيّ، ومحرّراً لميدل إيست كوارتلي، التي يشترك في نشرها منتدى الشرق الأوسط[[2]] مع لجنة الولايات المتّحدة من أجل لبنان الحرّ(U.S Committee for afree Lebanon)[[3]].

[1]- تقول كوياتكوسكي (إعلامية وباحثة): عندما تطوّعت للعمل في إدارة الشرق وجنوب آسيا بوزارة الدفاع لم تكن تدرك أن الخبرة في سياسة الشرق الأوسط قد أزيلت فقط، ولكن جرى تبديلها بتوجُّه من مراكز فكرية ذات أجندات متنوّعة، مثل معهد أبحاث إعلام الشرق الأوسط، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، والمعهد اليهوديّ لشئون الأمن الوطنيّ، ثمّ تضيف: من المثير للاهتمام أن منصب مدير المكتب ظلَّ شاغراً طوال وقت بقائي هناك. هذا الشعور والغياب الطويل لفهم إقليميّ حقيقيّ لإعلام صانعي السياسات في البنتاغون يفسِّر بدرجة كبيرة طريقة تعامل المحافظين الجدد مع الشرق الأوسط والأخطاء الكارثية التي جرى ارتكابها في واشنطن، وفي العراق..»

[2]- مؤسّس منتدى الشرق الأوسط هو اليهوديّ المتطرّف الكاره والمعادي للإسلام دانيال بايس.

[3]- مؤسّس لجنة الولايات المتّحدة من أجل لبنان حر هو زياد عبد النور اللبنانيّ الأمريكيّ، وهو عضو في مجلس «حكماء منتدى الشرق الأوسط»، واللجنة الأمريكيّة من أجل لبنان الحرّ نموذج هام للجماعات الماسونية، والتي نادراً ما نجدها بهذه الدرجة من العلانيّة، وهناك معلومات تفيد بأن الهدف من إيجاد هذه المنظّمة هو منع السيطرة السوريّة على لبنان.

وقد وجّهت ضربة لسمعة روبن العلميّة ـ طعن في نزاهته ـ في أوائل عام 2006، عندما كشفت نيويورك تايمز أنّه كان يراجع المقالات الدعائيّة التي كانت تُعِدُّها شركة لينكولن (PR firm Lincoln Group) الموظّفة من قبل البنتاغون للتوزيع على وسائل الإعلام، والتي كانت تدفع للصحف العراقيّة لطباعة مقالات إيجابيّة مكتوبة بمعرفة الجنود الأمريكيّين([1]).

أبرز مواقف وآراء روبن:

موقفه من الشيعة:

في تقرير مفصّل من مئة وخمسين صفحة يتعاون روبن مع أحمد خالد مجيديار، لدعوة أميركا للعمل على الاستفادة ممّا يسمّونه رفض الشيعة العرب لهيمنة إيران عليهم أو رفض استخدامهم لأغراضها السياسيّة، وفي شريط فيديو على اليوتيوب، يسوق روبن للفكرة مضيفاً أنّ الشعب الإيرانيّ أصلاً لا يريد هذا النظام. **وبالتالي ليس من الصواب أن ندفع الشيعة باتجاه إيران لكي لا نصنع نبؤة تحقق نفسها. فهو إجمالاً يريد تعميم عمليّة شيطنة إيران حتّى على الشيعة العرب بدل دفعهم باتجاهها... ومع ذلك** لم تجر الأمور عام 2015 وبعده تماما وفقا لاقتراحات التقرير.

ـ أميركا والشيعة أزمة علاقات عامّة:

في محاولته للإجابة عن سؤال: هل لدى أميركا مفهوم خاطئ عن الشيعة؟ يقول روبن:

إنّ لدى المذهب الشيعيّ مشكلة علاقات عامّة، أقلّه في الولايات المتّحدة. فقد بنى معظم الأمريكان مفهومهم إزاء التشيع لا من خلال قراءة أدبيّاته الداخلية الغنية أو استكشاف تنوّعه وإرثه الثقافيّ، بل من خلال رؤية آية الله روح الله الخمينيّ يقود التظاهرات المنادية «الموت لأمريكا» بعد الثورة الإيرانيّة عام 1979 وتسلّق لإيرانيّين

[1]- David S. Cloud and Jeff Gerth, “Muslim Scholars Were Paid to Aid U.S. Propaganda,” New York Times, January 2, 2006,

محتجزي الرهائن لجدران السفارة ومن ثمَّ عرض الدبلوماسيّين معصوبي العينين ومُعتدى عليهم على شاشات التلفزة. بعد أقلّ من أربعة أشهر، أرسل أفراد شيعة من لبنان شاحنة مفخّخة إلى مقرّ قوّات المارينز الأمريكيّة المنتشرة في بيروت كقوة حفظ سلام، ما أدّى إلى مقتل 241 فردًا في حادثة دفعت الإرهاب الانتحاريّ لتصدّر الوعي الأمريكيّ.

كذلك، التاريخ والتقاليد العلميّة يعملان ضدّ الفهم الغربيّ للشيعة. فمن الصعب إيجاد مقرّر حول الدراسات الإسلاميّة أو التاريخ الشرق الأوسطيّ في الجامعات الأمريكيّة (أو الأوروبيّة) لا يعتبر أنّ المذهب الشيعيّ وُلد من رحم الإسلام السنّيّ السائد جرّاء وقوع نزاع حول هويّة الشخصيّة التي يجب أن تخلف النبيّ محمّد. ولكن بقدر ما يشعر الشيعة بالقلق، العكس هو صحيح: هم يعتقدون بأنّ التشيّع يمثّل الإسلام الصافي والنقي والسنّة ـ أو على نحو أدقّ، أولئك الذين أصبحوا سنّة ـ هم من حادوا عن المعتقد. ويعتمد قبول الرواية السنية بصورة عمياء اليوم على عاملين أساسيّين. أولًا، عندما انكب الباحثون الغربيّون على دراسة الإسلام قبل عقود، أجبرتهم الجغرافيا بدايةً على اجتياز المناطق السنّية القابعة تحت سيطرة الإمبراطوريّة العثمّانيّة. ومن خلال ذلك، تعرّفوا أوّلًا إلى الإسلام وقبلوا الرواية الطائفيّة للسلطان العثمّانيّ على نحو أعمى.

ثانيًا، فيما السنّة يمثّلون الأغلبيّة الواضحة في العالم الإسلاميّ، أي ما نسبته 85 إلى 90 % من مسلمي العالم، يمكن لتلك النسب أن تكون زائفة. وليس بالضرورة أن تكون الأغلبيّة هي الحاكمة لأنه في الشرق الأوسط-من الشرق عبر إيران-هناك شبه تكافؤ بين السنّة والشيعة.

كما أنّ الميل إلى معاداة الشيعة يتفّشى في الأوساط الأكاديميّة أيضًا. فالبلدان الإسلاميّة الأغنى في العالم فيها أغلبيّة سنّية. وكثيرة هي الجامعات الأمريكيّة التي تحظى بسخاء سعوديٍّ أو قطريّ أو إماراتيّ أو تركيّ، الأمر الذي يؤدّي عادةً إلى معاملة متعاطفة مع المناطق السنّية. في المقابل، جراء الثورة الإسلاميّة وإدراج إيران

على قائمة الدول الراعية للإرهاب، فليس بمقدورها تمويل برامج موازية. وعندما تحاول ذلك، تجذب مجموعاتها الوكيلة انتباه أجهزة تطبيق القانون الأمريكيّة.

كما أنّ التدخّل العسكريّ الأمريكيّ في الشرق الأوسط خلال العقدين المنصرمين أدى إلى مزيد من التشويه في الصورة العامّة للمذهب الشيعيّ. فالقيادة الوسطى الأمريكيّة تغطّي 20 بلدًا ـ أفغانستان والبحرين ومصر وإيران والعراق والأردن وكازاخستان والكويت وقرغيزستان ولبنان وعمان وباكستان وقطر والمملكة العربيّة السعوديّة وسوريا وطاجكستان وتركمنستان والإمارات العربيّة المتّحدة وأوزبكستان واليمن ـ هناك بلدان فحسب، إيران والعراق (أو ثلاثة إذا احتسبنا سوريا التي يحكمها العلويّون) قيادتهما شيعيّة. ولكنّ قادة القيادة الوسطى ليس لديهم أي علاقات مع المسؤولين الإيرانيّين أو السوريّين، ولذا تواصل الجيش الأمريكيّ بأكمله مع الشيعة هو مع العراقيّين فحسب.

ويتعدّى الوصف الوظيفيّ للجنرالات الأمريكيّين في الشرق الأوسط العلاقات العسكريّة الصرفة. فكثيرون منهم يُعَدّون فعلاً دبلوماسيين، إن لم يكونوا سفراء. وهم لا يلتقون نظراءهم العسكريّين فحسب، بل تجمعهم لقاءات مع رؤساء الحكومات ورؤساء الدول والملوك. في الأردن والمملكة العربيّة السعوديّة وقطر والبحرين، يحطّ القادة السياسّيون والعسكريّون في الدول التي تقلّل من قدر الشيعة ويعزّزون الانحياز الطائفيّ، مُصوّرين كلّ الشيعة على أنّهم طابور خامس لإيران. وقد يكون المثال الأشهر عن ذلك هو التحذير الذي أطلقه ملك الأردن عبد الله الثاني إزاء صعود هلال شيعيّ.

فيما تسعى إيران للتعامل مع الأقليّات الشيعيّة في أنحاء الشرق الأوسط كافّة لأهدافها السياسيّة، أدّى التحريض لدى كثيرين من القادة السنّة، مع الولايات المتّحدة، إلى تشويه صورة المجتمعات الشيعيّة واعتبارها مجرّد وكلاء لإيران. في المقابل، هذا يسمح لإيران بتصوير نفسها أنّها المدافع الوحيد الذي يمكن للشيعة اللجوء إليه.. نهاية الاقتباس.

يؤكّد روبن في هذه المقدّمة وجود عدّة عوامل حالت دون فهم أميركيّ أفضل للشيعة، لكي يقدّم نفسه في النهاية «كعارف» يمكنه أن يتغلّب على سوء التفاهم الشيعيّ ـ الأميركيّ. ولكن بعض ما يذكره في مقدمته صحيح. فقد جرى اختزال الموقف الشيعيّ من أميركا بالمشهد الثوريّ المعادي من دون شرح الأسباب، والأهمّ أنّ التواصل مع الشيعة لم يكن مباشراً إلّا مع العراقيّين، وبعد 12 سنة من سقوط النظام البائد لم يكن التواصل الأميركيّ ـ العراقيّ كافياً لتحسين الصورة أو تصحيحها، فيما يلعب المال والسياسة الخليجيّة والعربيّة دورا أساسيّاً في تصوير الشيعة كعملاء لإيران.

لعلّ من أبرز مواقفه المتطرّفة تأييده الاجتياح الأمريكيّ للعراق، واقتراحه اغتيال زعماء أجانب مثل الرئيس الإيرانيّ محمود أحمدي نجاد. وسوف نستعرض فيما يلي بشيء من التفصيل أبرز المواقف السياسيّة والفكريّة التي تميّز بها روبن.

موقفه من التشيّع:

اعتبر مايكل روبن أنّ نتاج العمل الفكريّ للإمام السجّاد (ع) يعزّز أهمّية الفكر الحرّ في العالم الإسلاميّ، منتقداً الدول التي تعتقد أنّ التعامل الدبلوماسيّ بين واشنطن وطهران يعكس طبيعة العلاقة بين واشنطن والشيعة، نافياً في الوقت نفسه أن يجري الخلط بين إيران كدولة والشيعة كمذهب، وجاء حديثه في أثناء حضوره لمهرجان «تراتيل سجاديّة» الثاني الذي عُقِد في الفترة من 7-9 /2015/11، حيث أشاد بالإسهامات الفكريّة والدينيّة للإمام عليّ بن الحسين (ع)، وخصوصاً أطروحته عن الحقوق الفكرية والتحاور بين الأديان، والتي تسمّى «رسالة الحقوق»، فهي ـ برأيه ـ نتاج عمل فكريّ يعزّز أهمّية الفكر الحرّ في العالم الإسلاميّ وخارجه، موضحاً أنه لدى الولايات المتّحدة ممثّلون عن العراق وسوريا واليمن وإيران وأماكن أخرى. فالتنوّع ليس في الجنسيات وحسبّ، بل تنوعٌ في النقاش الفكريّ[1]».

وفي مقابلة تلفزيونيّة مع قناة عراقيّة أشاد روبن بالعراقيّين وبتجربتهم في الحكم (التسامح الدينيّ)، حيث وصفهم بأنهم أقلُّ طائفية في الداخل ممّا يعتقد الكثيرون، فهو ـ على سبيل المثال ـ يذكر أنّه عندما قاد سيارته بين النجف وكربلاء رأى بنفسه

[1]-http://imamhussain.org/arabic/news

أنّ اللاجئين العرب السنّة يُعاملون بشكل أفضل بكثير ممّا هو متوقّع فيما لو كانت العراق دولة طائفيّة كما يزعم الآخرون.

وفي أثناء زيارته لكربلاء يقول روبن: أتشرّف بالسفر من أمريكا للعودة إلى كربلاء، وضريح الإمام الحسين (ع)، ثمّ تناول الإنجازات الفكريّة للإمام زين العابدين (ع)، مبيّناً أنّ الفكر الشيعيّ ينطلق في فكره التثقيفي فيما يخصّ التحاور مع الأديان إلى خارج حدود المذهب. فحيويّة النقاش الدينيّ والاجتماعيّ ضمن المذهب الشيعيّ أمر مفروغ منه وثابتٌ، ولا يفهم العالم هذا الأمر كما ينبغي([1])، ثمّ ضرب مثلاً فقال: خذ على سبيل المثال؛ في بلدي أمريكا هناك العديد من الأمريكان يخلطون بين إيران كدولة، والشيعة كمذهب.

وأضاف روبن أنّ التعامل الدبلوماسيّ الأخير بين واشنطن وطهران يُعَزِّز الاعتقاد لدى مَن لا يعي الصورة بشكل صحيح بأنّ إيران تمثّل الشيعة حصراً، وسوء الفهم هذا يمكن أن يؤدّي إلى بعض المسارات التي تقوِّض العدالة والديمقراطيّة بمفهومها الصحيح، كما أنّه يمثِّل جهلاً بالتاريخ الشيعيّ.. وذكر روبن أنّ هناك العديد من الأصوات في النجف الأشرف وكربلاء المقدّسة وأماكن أخرى، تتحدّث وتتحاور بشكل أكثر فاعليّة، لتصل لأسماع الكثيرين، ليس بالتثقيف وحسب، ولكن لتذكير كلّ جمهور المسلمين وغير المسلمين أيضاً على نطاق واسع أنّه لا دولة تتحدّث بالنيابة عن الإسلام، أو عن أيّ دين، عندها فقط يمكن أن يكون الدين ضمير الدولة([2]). على حدّ قوله.

موقفه من إيران:

أمّا فيما يتعلّق بإيران فقد نشر في مقالة له بتاريخ 1/أكتوبر- تشرين الأوّل/2016، موقفه من الاتّفاق النوويّ معها، فهو يعتقد أنّ إيران تسعى من خلال الاتّفاق

[1] أي أن هناك سوء فهم للشيعة من قبل الآخرين، هنا يتحدّث عن الصورة المشوهة التي يعرفها الكثيرون عن الشيعة.

[2]-من نص كلمة لمايكل روبن في مهرجان تراتيل سجادية من كربلاء . https://ukufakarrar.wordpress.com

النوويّ" للإفراج عن الأصول الماليّة المجمّدة لها في الخارج، وحسب روبن فهي لن تلتزم بعدم تطوير أسلحة غير تقليديّة، بل هي تسعى لتطوير قدراتها العسكريّة الهجوميّة، لا الدفاعيّة فقط، وقد وصف إحدى خطب الجمعة للسيّد الخامنئيّ بأنّها بمثابة إعلان إستراتيجية شاملة تتمثّل في تطوير الاقتصاد، والقدرة العسكريّة، والعمل على رفع العقوبات بالطبع بشكل كامل([1]).

ويعتبر مايكل روبن في مقالة له نشرها بتاريخ: 13/يناير- كانون الثاني/2017، أن ذراع إيران المسيطر على الأرض في سوريا والعراق هو «قاسم سليماني»، والذي تسعى من خلاله إيران لزعزعة الاستقرار في المنطقة، ولواء القدس الذي يشرف عليه سليمانيّ هو المسؤول عن مقتل مئات الأمريكيّين في العراق وأفغانستان، بل التآمر لتنفيذ هجوم إرهابي في واشنطن ـ كما يزعم ـ وهو يستغرب كيف لم تُدرج الإدارةُ الأمريكيّةُ اسمه في برنامج مكافأة الخارجيّة([2])، كما فعلت مع غيره من الإرهابيّين.

وهو يعترف أنّ إدارة بوش سعت للقبض على سليمانيّ في مناسبات قليلة، ولكنّ الخيانة كانت من قبل مسؤولين أكرادٍ رفيعي المستوى كانوا عملاء مزدوجين. وسليمانيّ ينقل صورة ضعيفة لأمريكا في المنطقة والعالم، فهو يخرج علناً، ويظهرها بمظهر الضعيف الذليل. وهذا الموقف الأمريكيّ يفسَّر من قبل الخصوم على أنّه ضعف وخوف، في عالم لا يحترم إلّا القوة([3]).

وفي مقابلة مع الصحفيّة مادلينا سيسو فيكاري من صوت أوروبا (Vocal Europe) نشرها معهد (AEI) بتاريخ: 14/نوفمبر- تشرين الثاني/2016، يعتبر روبن أنّ الولايات المتّحدة متراخية ـ غير حازمة ـ في تعاملها مع إيران، وهو يتوقّع أن تعمل

[1]- http://www.aei.org :مـن مقـال بعنـوان (Publication Khamenei calls for developing new offensive weaponry)

[2]- تعرض الخارجيّة الأميركيّة ضمن برنامج مكافآت من أجل العدالة (Rewards for Justice) حيث يقدّم هذا البرنامج مكافآت نقديّة قد تصل إلى خمسة ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات حول شخصيّة إرهابيّة مطلوبة، أو مقابل معلومات تؤدي إلى إحباط أو تعطيل عمل إرهابي معيّن، وأعتقد أنّ مثل هذا البرنامج ما هو إلّا جزء من الدعاية الأمريكيّة، وأدواتها للسيطرة، أو لإحداث فوضى أو خلل في نقطة معيّنة هم يريدونها، وهو جزء من البروباجندا كما أسلفنا.

[3]-http://www.aei.org/publication snatch qassem soleimani

إدارة ترامب على تفكيك الصفقة الكارثيّة مع إيران ـ كما يزعم، مع تشديد العقوبات على إيران، ولكنه لا يتوقّع حدوث تغيير كبير في العلاقة بين البلدين في عهد ترامب، أي إنّها ستراوح مكانها، مضيفاً أنّ إيران لن تفقد شيئاً إذا مزّق ترامب الاتّفاق، وهذا كلّه نتيجة التراخي في التعامل مع إيران عبر مراحل سابقة.

وفي مقال له نُشِر بتاريخ 1/سبتمبر- أيلول/2016، يرى روبن أنّ السلطات الإيرانيّة تحرّكت على مدى العقد الماضي باعتبار نفسها قوّة إقليميّة في الخليج ، تمتدّ حدودها من شمال المحيط الهنديّ إلى الشرق نحو البحر المتوسّط وصولاً إلى خليج عدن جنوباً، مضيفاً أنّها من هذا المنطلق تورَّطت عسكريًّا بشكلٍ مباشرٍ في الحرب الدائرة في سوريا والعراق، وبالوكالة في لبنان واليمن، وربمّا البحرين..، ممّا تسبّب بقلق الولايات المتّحدة والمجتمع الدوليّ حسب قوله، كما تسعى السلطات الإيرانيّ على نحو متزايد للاستفادة من الروابط الدينيّة والثقافيّة بينها وبين دول المنطقة، حيث ركَّزت على نطاق واسع أفريقيا تحديداً، محاولةً الاستفادة من مجتمع الشتات الشيعي الموجود في أفريقيا، وذلك في سعي منها لخلق مجتمعات تبشيريّة شيعيّة جديدة، وهذا الأمر خلق توتّراً في الماضي بينها وبين المغرب التي قامت بقطع العلاقات معها عام 2009، حيث تبينّ أنّ هناك جهوداً لنشر المذهب الشيعيّ في المملكة، طبعاً إضافة لأسباب أخرى([1])، وكذلك فعلت غامبيا والسنغال بعد اتّهام الجمهوريّة الإسلاميّة بدعم المتمرّدين أو تهريب الأسلحة عام 2010، كما صادرت الجمارك النيجيرية شحنة من الأسلحة من السفينة التي وُصِفت بأنّها تحمل حاويات مخصّصة لموادّ البناء.

ويدَّعي روبن في المقالة الآنفة الذكر أنّ الدعوة للتشيّع في نيجيريا بدأت منذ انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران عام 1979، ولم يقف الأمر عند حدوده المذهبيّة، بل

---

[1]-من الأسباب المعلنة لقطع العلاقات بين البلدين عام 2009، ما حدث من تراشق إعلاميّ بين البلدين على خلفية موقف ملك المغرب المتضامن مع النظام البحرينيّ، والدعم غير المُعلن لانفصاليي البوليساريو، واتّهام الرباط للسفارة الإيرانيّة بالنشاط الدعويّ للتشيّع. أمّا إيران فقد ردّت بأن قرار الرباط بقطع العلاقات الدبلوماسيّة معها يضرُّ بوحدة العالم الإسلامي، ويثير الدهشة، ووصفت اتّهامات المغرب لها بالتدخّل في شؤونه الداخليّة وبنشر المذهب الشيعيّ على أراضيه بأنّها كاذبة ولا أساس لها من الصحّة.

انتقل التشيّع إلى دعم الموقف السياسيّ لإيران، فقد أيّد الشيخ إبراهيم الزكزكي([1]) موقف إيران الرافض لوجود إسرائيل، وقام بإحياء يوم القدس العالميِّ، وذلك في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان يوم 25/يوليو- تموز/عام 2014، وأُلْصِقَتْ بالشيخِ الزكزكي تهمة محاولة قتل فاشلة لقائد الجيش النيجيريّ الجنرال «توكور»، وتدّعي السلطات النيجيرية أنّه تلقّى أموالاً من إيران، وهو ما نفاه الشيخ الزكزكي، ومع ذلك دعا وزير الخارجيّة الإيرانيّ لإقامة علاقات رسميّة مع نيجيريا، بالتوازي مع هذه الحادثة دعا الشيخ عيسى قاسم الذي وضعته السلطات البحرينيّة تحت الإقامة الجبريّة إلى إقامة علاقات طبيعيّة مع إيران([2]).

ويزعم روبن أنّ إيران فشلت في الدفاع عن الشيخ نمر النمر في السعوديّة، علماً بأنّ الأخير كان من مدرسة الشيرازي في التشيع، أي إنّه من معارضي ولاية الفقيه، بالشكل الذي تُطبّق فيه بإيران حاليًا. ويعتقد روبن ما قامت به السلطة النيجيريّة بسبب أنّ الأخيرة كانت تشكّ بأنّ الشيخ الزكزكي كان يسعى لخلق جماعة شيعيّة معادلة لجماعة «بوكو حرام» ([3]).

[1]- إبراهيم يعقوب زكزكي (5/مايو 1953 م) عالم دين شيعيّ نيجيريّ ورجل سياسي ولد في زاريا في ولاية كادونا في نيجيريا، وهو رئيس (المنظّمة الإسلاميّة) في نيجيريا. وزعيم الشيعة في نيجيريا. قتل ثلاثة من أبنائه وهم: احمد، وحميد، وعليّ عندما أقدمت الشرطة النيجيرية على إطلاق النار عليهم في مسيرة مؤيّدة للقدس الشريف في يوم القدس العالميّسنة 2014.

[2]-فهمت تلك الدعوات على أنّها اختراق إيرانيّ للمجتمعات العربيّة، وهو ما يروج له إعلام الفتن.

[3]- iran demands release of Nigerian shiite cleric http://www.aei.org/ Publication/، ولا يخفى على أحد أن مثل هذه التهمة هي بدافع التشويه والتشهير فقط، فجماعة (بوكو حرام) الإرهابيّة ارتكبت مجازر مروعة ً في الصومال، وسجلها حافل بالإجرام، وهي من صناعة آل سعود، أي أنّها من جزء من محاولات اختراق أفريقيا من قبل الوهابيّة، أمّا الشيخ الزكزكي فهو رجل دين وداعية، وكان يؤيد قضايا الأمة ويدافع عنها، مثل قضية فلسطين، ويرفض احتلال العراق، وأفغانستان، وسلاحه قلمه، إذ لم يُعْهَدْ عنه أنّه دعا للقتال ضدّ السلطة النيجيريّة حتّى التحريض على العنف ضدّها.

موقفه من الحوثيّين:

تحدّث روبن في مقالة له نشرت بتاريخ: 31/أكتوبر- تشرين الأوّل/2016

عن الملفّ اليمنيّ مقرّاً بأنّ هناك مطالب مشروعة للحوثيّين، بل تحدّث عمّا سمّاها المظالم الشيعيّة التي بقيت دون معالجة، مبيّناً أنّ الأمر نفسه ينطبق على قضية البحرين، بل يقول: إنّه قد تحدّث إلى بعض الأصدقاء اليمنيّين في أمريكا ـ والذين لهم أُسَرٌ في صنعاء ـ فذكروا له أنّ أكبر خوفهم ليس من الحوثيّين، الذين قد لا يُؤَيِّدُونَهُم، بل الخوف من القصف السعوديّ.

ولكن نجد روبن في مقالة أخرى نُشرت بتاريخ: 28/أكتوبر- تشرين الأوّل/2016، يذكر أنّ جماعة الحوثيّ تقوم باختطاف عباءة حقوق الإنسان عند حديثها عن المشكلة اليمنية[1]، ثمّ يتناول ما أسماها الشراكة بين النشطاء السياسيّين والإرهابيّين الذين تسللوا إلى منظّمات حقوق الإنسان لإضفاء الشرعيّة على الحراك السياسيّ في اليمن، وهو يقصد الشراكة مع الخيار الإيرانيّ وحزب الله، مدّعياً أن جماعة الحوثي يحاولون تبييض صفحتهم فيما يتعلّق بالتنسيق مع الحرس الثوريّ وحزب الله والتعاون معهما في اليمن.

وهو يقرّ بأنّ الدعاية الأمريكيّة كانت قائمة على تضخيم الحوثيّ، مع توجيه الاتّهام للمؤسّسات والجمعيّات الخيريّة المدعومة من إيران بأنّها تدعم الإرهاب تحت ستار مساعدة الفقراء، ولكنها في الحقيقة تنفذ أنشطة وعمليّات لمصلحتها باليمن. وهو يقرّ بأنّ المنطلقات التي تعتمد عليها السياسة الأمريكيّة أعمق بكثير من قضية حقوق الإنسان، فالحكم على الدول والجماعات يكون بمقدار تهديدها للسلم والأمن. (طبعا بالمنظور الأمريكيّ)

وأضاف روبن أنّ الدعاية الإيرانيّة هي التي تتحدّث عن استعانة السُعوديّة بمرتزقة

[1]- أي أنّهم يستغلّون مسألة حقوق الإنسان في الترويج لأهدافهم ومطالبهم السياسيّة، وهذا غير صحيح إذ إنّ الحوثيّ معروف بمواقفه المعلنة ضدّ تدخّل آل سعود في اليمن، وحقّه في الشراكة السياسيّة، وضدّ التدخّل الأمريكيّ في المنطقة، ومع حلف المقاومة والممانعة المناوئ لإسرائيل، ولذلك تشنّ أمريكا الحرب عليه من خلال آل سعود، ومن يقف خلفهم.

من خلال شركة بلاك ووتر، بل يحدّث عن أنّ الجيش اليمنيّ واللجان الشعبيّة تمكّنوا من قتل العديد من القوات السودانيّة والمرتزقة الأجانب بالقرب من قاعدة عسكريّة في تعز، كانت تلك القوات تضمّ القوميّات الإسرائيليّة والأمريكيّة والبريطانيّة والفرنسيّة والإيطاليّة والأوكرانيّة وإستراليا والمكسيك وكولومبيا والأرجنتين وفنزويلا وتشيلي ورواندا وجنوب أفريقيا، على سبيل المثال لا الحصر، تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربيّة لديه أيضاً مرتزقة أجانب، كما أنّ قوات التحالف الذي تقوده السعوديّة يحوي الكثير من أولئك المرتزقة الأجانب في صفوفه، وذلك في المحافظات الجنوبيّة. ثمّ يختم روبن كلامه بالقول: إذا كان الأمر كذلك ـ أي إذا كان التحالف قد ضمَّ كل تلك الجنسيّات ـ فهم يستحقّون جائزة نوبل للسلام العالميّ الذي أصبح في متناول أيديهم بفضل تلك الشراكة...!!

موقفه من سوريا في عهد ترامب:

لا يتوقّع مايكل روبن في مقابلة ـ أشرنا إليها سابقاً ـ نشرت بتاريخ: 14/نوفمبر-تشرين الثاني/2016، في الموقف الأمريكيّ المعلن تحوّلاً نحو المصالحة مع الأسد، رغم أن ترامب مقتنع بأنّ قضية الأمن وتقييد حركة الإسلاميّين المتطرفينّ ستكون أفضل في حال بقاء الأسد، ويرى روبن أنّ حقيقة الموقف الأمريكيّ قد أخذ بالتحوّل منذ عهد أوباما نحو توافق أكبر مع روسيا والحكومة السوريّة ـ أي إنّه ليس جديداً ـ ([1]).

موقفه من الإخوان المسلمين([2]):

أوضح مايكل روبن (23/أكتوبر- تشرين الأوّل/2016) رفضه لحركات الإسلام السياسيّ في الشرق الأوسط، وأظهر عداءً خاصّاً للإخوان المسلمين في مصر، محذّراً منذ أوائل عام 2011 بعد سقوط نظام مبارك من أنّ أسوأ السيناريوهات هو رؤية انتصار الإخوان المسلمين في انتخابات ديمقراطيّة نهائيّة.

---

[1]-https://www.aei.org/publication/monday talk with michael rubin on trump iran and turkey

[2]-ورد الموضوع ضمن حلقة من حلقات متسلسلة بعنوان: «المنظومة الشيطانية»، في الحلقة الخامسة والعشرين، وهي بعنوان: اللجنة الأمريكيّة من أجل لبنان حر، برقم: 2

وقد برَّر موقفه من حركة الإخوان قائلاً: إنّ مرسي فضل أجندة الإخوان الدينيّة على الاقتصاد المصريّ، ورفض الدعوات إلى سحب المساعدات الأمريكيّة للجيش المصري، وفي مقال آخر في يوليو 2013 يقول: لو كانت الديمقراطيّة هي الهدف، فالولايات المتّحدة يجب أن تحتفل بالانقلاب المصريّ.. الجيش المصريّ قد يكون أنهى طموح مرسي، ولكنّه منح مصر آخر أفضل فرصها بتجنّب الدكتاتوريّة الإسلاميّة، واختتم بقوله: الانقلابات العسكريّة قد تكون علامة فشل، ولكن يمكن أن تكون أيضاً علامات ميلاد جديد.

وقد برّر روبن تأييده لحكومة السيسي في مصر بقوله: عندما يتعلّق الأمر بمصالح الولايات المتّحدة وأمن قناة السويس ومعاهدة السلام العربيّ الإسرائيليّ، فنحن إلى جانب حكومة الجنرال السيسي المؤقّتة.

وأضاف روبن أنّ أحسن قرار لهذا الاضطراب هو أنّ الجيش هزم الإسلاميّين، وقادهم تحت الأرض، وقال: من المهمّ دحرُ الإخوان المسلمين في مصر، مع حمّاس، وفي سوريا، وفي تركيا، هذا سيفعل الكثير في مستقبل الشرق الأوسط أكثر من أيّ شيءٍ آخر يمكننا فعله.

موقفه من إسرائيل:

ظهر في مقال لروبن بتاريخ: 17/أكتوبر ـ تشرين الأوّل/2016) تأييده المُطلق لسياسـات اليمين الإسرائيليّ، وكثيراً ما نجده يهاجم المنتقدين لإسرائيل، ويربط نفسه بالشخصيّات الأكثر تطرّفاً في مناصرتها لإسرائيل، مثل: ديفيد هورفيتز(David Horowitz)، كما أنّ لروبن علاقات متينة مع جماعة الإسلاموفوبيا([1]) (المعادين للإسلام)، فقد كان محرّراً لميدل إيست كوارتلي East Quarterly Middle)) الجريدة التي يصدرها منتدى الشرق الأوسط، الذي يديره دانيال بايس.

[1]- الإسلاموفوبيا: كلمة مستحدثة مركبّة، تتكوّن من كلمتي: «إسلام» و»فوبيا"، وهي لاحقة يُقصد بها الخوف أو الرهاب الغير العقلاني من شيء يتجاوز خطره الفعليّ المفترض، قاموس أكسفورد الإنجليزيّ يعرف الإسلاموفوبيا بـ»الخوف والكراهية الموجهة ضدّ الإسلام، كقوة سياسية تحديداً، والتحامل والتمييز ضدّ المسلمين.

خلال حرب غزة عام 2014 دعا روبن إسرائيل للقضاء على حماس، قائلا: إسرائيل يجب أن تفعل ما يلزم لحماس، حماس تريد القتال حتّى الموت، حسناً فليقم الإسرائيليّون بذلك.

وفي هذا السياق نجد أنّ روبن قد ألقى باللوم على إدارة أوباما، متّهماً إيّاها بالتأييد غير المباشر لحماس، وقد انضمّ روبن إلى جوقة من أصوات المحافظين الجدد بعد انتهاء الحرب ـ منهم جوشوا مورافتشيك Joshua Muravchik الموظّف السابق في إدارة بوش ـ في انتقاد الهيومن رايتس ووتش بسبب ما نشرته حول القتال. فاتهمها بأنّها منحازة ضدّ إسرائيل.

وبعد انتخاب أوباما مرّة ثانية قال روبن: الآن وقد أعيد انتخاب أوباما، حماس تشعر أنّها في مقعد القيادة فيما يتعلّق بسياسة الشرق الأوسط.

يحمل روبن بشدّة على قرار اليونسكو بشأن الحرم الشريف([1])، والمعروف لدى اليهود بجبل الهيكل، حيث اعتبر أنّ هذا القرار معادٍ لإسرائيل، قائلاً: لقد عادت القرارات المعادية لإسرائيل، تمرّ عبر الأمم المتّحدة مع الأغلبيّة الساحقة. مضيفاً أنّ هذا القرار ينزع الشرعيّة عن اليونسكو، ويثير التساؤلات حول استمرار وجودها، فقد أصبحت اليونسكو ملوثّة لدرجة الكراهية السياسيّة، مدّعيًا أنّها احتضنت قرارًا يخالف السجّل الأثريّ والثقافيّ والتاريخيّ للمدينة، وما جاء هذا القرار إلّا لانتقاد إسرائيل والسياسة الإسرائيلية، وهو يتجاهل تماماً التاريخ اليهوديّ والعلاقات المشروعة ـ حسب رأيه ـ لليهود في القدس. ويرى روبن أن منظّمة اليونسكو بدلاً من الحفاظ على التراث الثقافيّ، فإنّها تؤسّس أرضيّة للتطهير العرقيّ والطائفيّ، على حدّ وصفه.

---

[1]- **تبنت منظّمة** الأمم المتّحدة **للتربية والعلوم والثقافة** (اليونسكو) **يوم 18 أكتوبر/تشرين الأوّل -2016 خلال اجتماع في العاصمة الفرنسيّة** باريس- **قرارا ينفي وجود ارتباط دينيّ لليهود بـ**المسجد الأقصى **وحائط البراق، ويعتبرهما تراثا إسلاميا خالصا.**

واعتمد القرار بعد أن جرت الموافقة عليه على مستوى اللجان يوم 13 أكتوبر/تشرين الأوّل 2016 باجتماع في باريس، حيث صوتت 24 دولة لمصلحة القرار، وامتنعت 26 عن التصويت منها فرنسا، بينما عارض القرار ست دول بينها الولايات المتّحدة الأميركية وبريطانيا، وتغيبت دولتان. وجرى تقديم القرار من قبل سبع دول عربيّة، هي الجزائر ومصر ولبنان والمغرب وسلطنة عمان وقطر والسودان.

يعتقد روبن أنّ منظّمة الأمم المتّحدة فقدت دورها الحقيقيّ، وأنّ اليونسكو تضرّ أكثر ممّا تنفع، وهو يتساءل عن دور الأمم المتّحدة فيما يتعلّق باللاجئين وتشغيلهم، فهل قامت بذلك؟! ، هنا يأمل روبن أن تتمكّن الأمم المتّحدة من إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيّين في الدول العربيّة في غضون بضع سنوات قادمة، أمّا بان كي مون، المنتهية ولايته فقد كان أكثر اهتمامًا بالسفر والرفاهية بدلاً من إصلاح العفن الداخليّ الذي أصاب المنظّمة الدوليّة، ويذكر روبن أنَّ من مواطن الخلل في المنظّمة الدوليّة الرواتب المتضخمة والامتيازات لموظفيها، أمّا عن الحلّ فهو يرى أن أفضل علاج للغرغرينا هو اللجوء للبتر، لقد حان الوقت للسماح بتلاشي اليونسكو إلى مزبلة التاريخ، والسماح بإنشاء منظّمة جديدة، تبتعد عن الشأن السياسيّ، وتتحمّل مسؤولية حماية التراث الثقافيّ للشعوب([1])، كما يقول.

يرى روبن أنّ كل النقد الموجَّه للمحافظين الجدد يمكن اختصاره إلى «معاداة السامية»، ومن هنا شنّ روبن حملاته ضدّ خصومه، وفي معرض ردِّه على مَن اتّهموا المحافظين الجدد بمناصرة حزب الليكود الصهيوني"([2])، استشهد روبن بقول ماكس بوت (Max Boot): لو كان المحافظون الجدد عملاء لليكود، لكانوا ناصروا عزواً ليس للعراق أو أفغانستان، ولكن لإيران التي تعتبرها إسرائيل أكبر تهديد لأمنها.

موقفه من تركيا:

يرى مايكل روبن في تصريح (نُشِر بتاريخ 17/ديسمبر- كانون أول/2016) أنّه لا يمكن القضاء على داعش وأردوغان بالسلطة، هو يعترف أنّ تركيا تقدّم الدعم للإرهابيّين القادمين من أكثر من 100 دولة، ودون أيّة مضايقات، وتسهّل عمليّة مرورهم عبر الحدود، ويشبه دعوة أردوغان للمشاركة في مؤتمر حول الاستراتيجيّات اللازمة لهزيمة داعش بدعوة خامنئي لحضور مؤتمر لمكافحة معاداة السامية. فهو يرى أن أردوغان يريد تحويل تركيا إلى «باكستان البحر المتوسط»، فهو يقول: إنّ نظام أردوغان يقوم بمساعدة داعش عبر تزويدها بالمعدّات اللازمة، وإلغاء التأشيرة،

[1]- http://www.aei.org/ Publication/ its time to disband unesco

[2]-هذه حقيقة إذ إن الكثيرين من إدارة بوش كانت تربطهم علاقات قوية مع شخصيات حزب الليكود

بالمقابل منح تأشيرات لأولئك الأتراك الراغبين في الالتحاق بداعش، ويضيف روبن: لو فرضت تركيا التأشيرة على مَن تقلُّ أعمارهم عن الأربعين، سيقلّ كثيراً معدل الإرهابيّين الداخلين لسوريا، فأردوغان يرفض على الإطلاق الاعتراف بوجود تطرّف سنّيّ، وظلّ متمسّكاً باعتقاده حتّى بعد أن احتجز الإرهابيّون 49 دبلوماسيّاً تركياً، إضافة لعدد من سائقي الشاحنات في الموصل. كما أنّه دافع عن دعوته للرئيس السودانيّ عمر حسن البشير لزيارة تركيا، على الرغم من اتّهامات الإبادة الجماعيّة التي وجهتها المحكمة الجنائيّة الدوليّة له، حيث رفض ادّعاء المحكمة بارتكابه إبادة جماعيّة.

يعتبر روبن أنّ حماس وجدت صديقاً لها في تركيا، حيث كسر أردوغان الإجماع الدوليّ بفرض العزلة عليها، عندما وجّه دعوة لمشعل «الزعيم الراديكاليّ» لزيارة تركيا. أمّا في بلاد المغرب فقد تمكن تنظيم القاعدة من السيطرة على شمال مالي، ممّا عجَّل التدخّل الفرنسيّ للقضاء على تلك المجموعة، **وما أثار الغرابة ـ حسب روبن ـ هو إعلان السفير التركيّ «أحمد كافاز»، وهو المعيّن من قبل أردوغان: أنّ تنظيم القاعدة مختلف تماماً عن الإرهاب، وكلمة «الإرهاب» هي اختراع فرنسيّ، وليست من عمل المسلمين، وهو بذلك يتساوق مع رفض أردوغان الاعتراف بأنّ السنّة هم الذين يبرّرون استخدام العنف من خلال الدين، برغم أنّ تركيا نفسها لم تسلم من تلك الهجمات**([1]).

أعرب روبن عن اعتقاده بأنّ تركيا باتت منقسمة فعلّياً، لكن لم يتحدّد بعد ما إذا كان الأكراد في هذا البلد سيؤسّسون كياناً مستقّلاً أم سيشكّلون اتّحاداً فيدراليّاً داخل تركيا.

ويرى روبن ـ الذي توقع حصول انقلاب الخامس عشر من يوليو/ تموز الماضي الماضي قبل حدوثه في تركيا ـ أن المرحلة النفسيّة لعمليّة تقسيم تركيا قد اكتملت، وأن التاريخ سيذكر الرئيس الحالي «رجب طيب أردوغان» بالرجل السيّء الذي حطَّم بلاده بسبب غطرسته وكبريائه، حسب وصفه.

[1]- http://www.kaldaya.net

وقال روبن إنّ أردوغان يمارس عمليّة دمويّة ومهينة ضدّ الأكراد في تركيا، مشيراً إلى أنّه قد كسب الكثير من أصواتهم في الانتخابات التي خطّط لإجرائها من أجل النظام الرئاسيّ، غير أنّه نسي الوعود التي قطعها على نفسه عندما لم يعُد بحاجةٍ إلى هذه الأصوات، واصفاً إياه بأنّه لم يكن صادقاً في إيمانه بعمليّة السلام. على حدّ قوله.

وأشار روبن إلى أنّه لم ينقضِ وقت طويل ليكتشف أردوغان أنّ الأكراد يمنحون أصواتهم لحزب «الشعوب الديمقراطيّ» الذي يتزعّمه «صلاح الدين دميرطاش»، ما حمله على تبنّي سياسة تدميريّة ضدّ المدن الكرديّة مثل جزرة وسلوبي ونصيبين في مسعىً منه لتجفيف منابع قوّة الأكراد.

ولفت روبن في مقاله أيضاً إلى أنّ تجربة العنف التي مارسها أردوغان في أعقاب «مباحثات السلام» التي أعادت إلى الأذهان ما حصل في ثمّانينيّات القرن الماضي، قد دفعت الأكراد إلى التخلّي عن فكرة المستقبل المشترك مع الأتراك، معرباً عن اعتقاده بأنّ الأكراد ليسوا وحدهم من غيرّ عقليّته ورؤيته في هذا الصدد.

وتابع المحلّل الأمريكيّ مقاله بالقول إنّ أردوغان بات ينظر إلى نفسه على أنّه يمتلك سلطة تزداد قوّة بمرور الوقت وبإمكانه توظيف الإعلام لممارسة الضغط على الشعب بشكل عامّ والأكراد بشكل خاصّ ومعاقبتهم بطرائق غير مسبوقة.

وقال روبن إنّ الجيل الجديد من الأتراك بات ينظر إلى الأكراد على أنهم غرباء، وإنْ لم يعاملهم كأعداء، مشيراً في هذا الشأن إلى أنّ غالبيّة الأتراك الذين يعيشون النمط الغربيّ لم يسافروا إلى منطقة جنوب شرق البلاد، وفي مقابل ذلك لم ترَ الغالبيّة العظمى من الأكراد في مدن أنطاليا وبورصا وإزمير.

ويرى روبن أنّ تركيا تمرّ الآن بمرحلة انقسام بالمعنى النفسيّ، وأنّ أردوغان نفسه قد أدرك في مرحلة ما أنّ الانقسام بات حتميّاً، وبإمكان الجميع إدراك هذا المعنى من خلال رؤية الحرمان الذي تعانيه المناطق الكرديّة نتيجة السياسة الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي ينتهجها أردوغان في هذه المناطق.

ويعتقد الخبير الأمريكيّ أيضاً بأنّ الانقسام النفسيّ لدى الأكراد يحول دون ما أسماه التراجع عن تطهير جماعيّ في المناطق الشرقيّة، فضلاً عن أنّهم اكتسبوا تجربة مسلّحة وحربيّة خلال السنوات الماضية.

وأردف أنّه يجب على الأتراك أن يواجهوا حقيقة أنّ بلادهم باتت منقسمة، وأنّ حدودها ستتغيّر عمّا قريب، وأنّ المسألة الوحيدة في الوقت الراهن هي أنّه لم يتحدّد بعدُ ما إذا كان هذا الانقسام سيسفرُ عن كيانين منفصلين أم الأكراد سيؤسسون اتّحاداً فيدراليّاً داخل تركيا، على حدّ قوله.

واختتم روبن مقاله بالقول: «من الممكن أن يكون أردوغان ينظر إلى نفسه على أنّه قائد عظيم ويعد نفسه أتاتورك جديداً، غير أنّ أتاتورك أسّس «تركيا الحديثة»، في حين لم يفعل أردوغان شيئاً سوى «تدمير تركيا»، معرباً عن اعتقاده بأنّ التاريخ لن يذكر أردوغان على أنّه بطل؛ بل سيذكره على أنّه الرجل السيء الذي حطّم بلاده بسبب غطرسته»، بحسب وصفه[[1]].

---

[1]- من مقال بعنوان : تركيا باتت منقسمة وحدودها ستتغير عما قريب. sada4press.com



أندرو بوين

Andrew Bowen

تعريف:

كاتب وباحث مهتمٌّ بالسياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة، وخاصّة في منطقة الشرق الأوسط، حاصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدوليّة، وماجستير في تاريخ العلاقات الدوليّة من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسيّة في المملكة المتّحدة، وبكالوريوس في العلوم السياسيّة من جامعة رايس، أمّا خبراته ومساهماته العمليّة فهي واسعة، فهو باحث زائرٌ في معهد أميريكان إنتربرايز (AEI)([1])، وعمل كبيراً للمستشارين في مجموعة الاستشارات الاقتصادية والجيوسياسيّة (Greenmantle)، ويكتب عموداً أسبوعيّاً للأخبار في مجلّة عرب نيوز 2006، ولقناة العربيّة الإنجليزيّة منذ 2015، وقبل انضمامه إلى معهد (AEI) عمل بوين زميلاً ومستشاراً ضمن برنامج الشرق الأوسط التابع لمركز ويلسون، كما أنّه زميل قديم، ومدير لدراسات الشرق الأوسط في مركز نيكسون، فضلاً عن ذلك فهو باحث في معهد جيمس بيكر الثالث للسياسة العامّة، وقد نشرت له مقالات وتحليلات في الـ CNN، والموقع الإخباريّ The Daily Beast، وغيرها، وسيصدر له كتاب في ربيع عام 2017، بعنوان: «**التعاون الأمنيّ في الصراعات الإقليميّة، العلاقات الأمريكيّة السوريّة**»([2]).

له اهتمام خاصّ بأزمات الشرق الأوسط، ولا سيّما الأزمة السوريّة، والعلاقات الأمريكيّة بمنظومة الخليج، يبحث بعمق في طبيعة الخلافات القائمة، وما ينشأ عنها من صراعات وخلافات في أروقة صُنَّاع القرار، كثيراً ما يحاول استشراف المستقبل فيما يتعلّق بتلك الصراعات الحادة القائمة بالمنطقة، وهو يحلّل الدوافع الحقيقيّة

---

[1]-وهو مختصر لـ: American Enterprise Institute، وهو مهتم بالبحث في مجالات السياسة العامة، ومقره واشنطن.

[2]- للمزيد حول سيرته: http://www.aei.org/scholar/andrew-bowen

لاتّخاذ المواقف، و له العديد من المواقف والآراء التي لا بدّ من الوقوف عندها لنعرف المزيد عن شخصيّته ورؤيته للأحداث في منطقتنا.

موقف بوين من الأزمة السوريّة:

يرى بوين أنّ هناك تنافساً من الجهات الداخليّة والخارجيّة في اللعب على الساحة السوريّة، وفي تحليله لفشل محادثات جنيف يرى أنّ السبب يعود إلى أن أحداً لم يأت إلى تلك المحادثات وهو على استعداد للمشاركة فيما أسماه بوين الحوار الموضوعيّ، وخصوصاً الرئيس الأسد وحلفاءه روسيا وإيران، وهو بذلك يُظِهر انحيازاً واضحاً للحلف الأمريكيّ السعوديّ، ولا يحمّلهما تبعات ما يفعله المسلحون ومَن يمُوّلهم، وبرغم أنّه يحاول أن يكون موضوعيّاً بزعمه أنّ كلا الطرفين يمنعان وصول المساعدات الإنسانيّة للمدنيّين، إلا أنّه يتحدّث عن أن حصار الجيش السوريّ للمناطق التي يتحصَّنُ فيها المسلحون يهدف إلى تركيعهم وتجويعهم لدفع خصومه إلى الاستسلام، في الوقت نفسه تسعى كلّ من روسيا وإيران على قدم المساواة في حلبة السياسة لتكوين فريق من المعارضة السوريّة ليجري التفاوض معه، كما أنّهم يريدون مفاوضات طويلة الأمد ليحقّقوا من خلالها السيطرة وتحقيق إنجازات على الأرض، تسمح لهم بتحسين شروط التفاوض، فموسكو لم تبدِ اهتماما بمفاوضات فيينا، وذلك لأنّها تشتري مزيداً من الوقت، وتعمل من أجل مصالحها الإقليميّة والعالميّة، وهو يرى أنّ طهران لن توافق على تسوية على حساب المصالح الإستراتيجيّة لها..

وهو بذلك يتجاهل الدور الأمريكيّ الخبيث في الأزمة السوريّة، ويتجاهل التحالف الدوليّ الصوريّ الذي تقوده الولايات المتّحدة، والذي سمح لداعش وغيرها بأن يتمدّد ويكبر في سوريا، وعَمِل على استنزافِ قوّاتِ النظامِ وحلفائه، ممّا تسبّب في إطالةِ أمدِ الأزمة..، وبرغم أنه يُقِرُّ بوجودِ خلافاتٍ حادّة بين أطراف المعارضة إلاّ أنّه لا يقف عند مدلولات ذلك.. وكأنّه يصرّ على رؤية الأزمة بعين واحدة ..!! بل إنّه يذهب إلى أنّ وزير الخارجيّة جون كيري أخطأ في دفعه لفريق

المعارضة للتفاوض بلا شروط..، وها هو يتمادى في عدم ثقته بالأطراف التي ساندت سوريا في الأزمة..، فيفترض عدم وجود حسن النيّة لدى وزيري الخارجيّة الروسيّ و الإيرانيّ فيما يتعلّق بمسألة التفاوض مع كيري، ويُرجعُ السبب في ذلك إلى الهجوم على حلب، وكأنّه يكشف عمّا يدور في نفسه تجاه طرفي الأزمة، فهو لا يتحدّث عن خروقاتِ وتجاوزات المجموعات المسلحة للهدنة وقصفها للمدنيّين، ومحاولاتها المستمرّة خلق وقائع جديدة لتحسين شروط التفاوض على الأرض.

ورؤية بوين للصراع بأنّه طويل ممتدّ، إذ إنّه يصف إمكانيّة تطبيق وقف إطلاق النار أثناء المحادثات بأنّها ضرب من الخيال. وهو يرى أن تفكك سوريا سيكون تحدّياً على المدى الطويل .. ومن هنا يتّضح لنا أنّه من أنصار ما يسمّى بـ«الشرق الأوسط الجديد» أي إعادة رسم خريطة المنطقة وتفكيكها وتجزئتها وفق الرؤية الأمريكيّة الإسرائيليّة ..

ويلمّح بوين إلى مسألة في غاية الأهميّة؛ وهي ذهاب الوفد السوريّ للمحادثات بوفد مُوحَّد بما يظهر تماسك الدولة سياسيًا وجغرافيًا .. وهذا ممّا يوحي بأنّ الطرف الآخر ـ غير المتماسك ـ ضعيف وسينهار، ولن تنجح العمليّة السياسيّة ـ وفق المنظور الأمريكيّ ـ في ظلّ المعطيّات الحاليّة على الأرض([1]).

موقفه من علاقة بلاده بإيران:

بوين ليس من أنصار الاتّفاق النوويّ مع إيران، فهو يرى أنّ إيران لا تريد العمل مع أمريكا، ولهذا فرهانُ بلاده على إيران والانفتاح عليها دبلوماسيًّا وسياسيًّا محفوفٌ بالمخاطر، لأنَّه عبارة عن تمكين لإيران في المنطقة، فهو مِمَّنْ يرون أن إيران تسعى لتحقيق سياساتها الرامية لزعزعة الاستقرار في المنطقة، إلى جانب سعيها لامتلاك سلاح نوويّ في المستقبل. أمّا رهان إدارة أوباما (المنتهية) على حدوث تحوُّلٍ داخليٍّ في إيران، فهو رهان خاسر..حسب بوين، فالتيار المتشدّد والحرس الثوريّ ـ كما يزعم ـ لا يسمحان بحدوث تغيير داخل نظام الحكم الإيرانيّ، كما أنه يرى أن الرؤية الإصلاحيّة التي ينتهجها الرئيس روحانيّ وفريقه تجاه الانفتاح الاقتصاديّ

[1]- موقع العربيّة بالإنجليزية: http://english.alarabiya.net

والسياسيّ نحو الغرب ستُواجهُ بِشدّة من قِبَلِ القيادة المحافظة، ومِن تجلّيات هذه السيطرة للمحافظين تعيين المتشدّد آية الله محمد يزدي رئيساً لمجلس الخبراء ـ خبراء القيادة ـ ومن هنا وفي إطار رؤيته للمستقبل، فهو لا يرى في الأفق إمكانيّة حدوث إصلاح([1]) في مرحلة ما بعد خامنئيّ، أمّا ما جرى من اتّفاق معها حول ملفّها النوويّ فهو يرفع العقوبات الاقتصاديّة مقابل تأجيل تطوير برنامجها النوويّ لما بعد عام 2025، إضافة إلى أنّ شروط الاتّفاق لا تعالج نقاط الخلاف مع واشنطن، ومنها قضية الأمريكيّين المحتجزين في السجون الإيرانيّة، كما أنّ الاتّفاق لن يُغيرِّ من سلوك طهران تجاه الملفّات الإقليميّة، إذ إنّ مسألة معارضة السياسات الأمريكيّة هي في قلب الأيديولوجيا للجمهوريّة الإسلاميّة..

إذاً يتحدّث بوين عن رغبته في حدوث تغيير من قلب العقل الإيرانيّ، فيتحدّث عن الأيديولوجيا، إذاً هو يناقش الهويّة، ويرفض كما هو واضح خصوصيّات الأنظمة والشعوب، ويتجاهل حقائق هامّة؛ أهمها أنّ النظام الإيرانيّ هو نظام دستوريّ منتخب من قبل الشعب، وأنّ هناك تداول سلطة، وأنّ هناك مصالح لإيران لا بدّ من مراعاتها في السياسة الإيرانيّة داخليّاً وخارجيّاً، وتلك المصالح مبنيّة على قاعدة الاحترام المتبادل وعدم التدخّل في شؤون الآخرين..

كما أنّه يتغاضى وبقوّة عن السياسات العدائيّة كافة لبلاده تجاه طهران من حصار اقتصاديّ وسياسيّ، دام لأكثر من ثلاثة عقود، وللحرب التي فرضت عليها زمن صدام، ويتجاهل الأموال الإيرانيّة المحتجزة لدى بلاده منذ سقوط نظام الشاه وقيام الثورة الإسلاميّة، .. يتجاهل كل ذلك ويتحدّث عمّا يسميّه «الخطاب العدائيّ» والهجمات الإرهابيّة ضدّ الولايات المتّحدة وحلفائها، وهو يقصد بالطبع «إسرائيل» بقوله «حلفاؤها»، فهو يتبنّى إذاً وجهة النظر الصهيونيّة تجاه إيران، فيسمّي موقف إيران الثابت في الدفاع عن فلسطين وعن الشعوب المضطهدة بسبب الانحياز الأمريكيّ اللامحدود لإسرائيل.. يسمّي ذلك خطابًا عدائيًا وإرهابًا..([2])

---

[1]- طبعا واضح أنّه يقصد الإصلاح على الطريقة الأمريكيّة، أي التسليم بسياساتها العدوانيّة، والتماهي معها، كما هو الحال في المنظومة العربيّة والخليجيّة.

[2]- لمجرّد أنه يكتب للعربيّة والسي ان ان فذلك له دلالة واضحة بأنّه مع الخطّ الصهيونيّ الوهابيّ.

بل إنّه يذهب أبعد من ذلك فيرى أنّ شرعيّة النظام الإسلاميّ بقيادة المرشد مستمدّة من عدائها لأمريكا، ومن المستحيل للمرشد أن يتخلّى عن عقيدة العداء لأمريكا، ولهذا فوجهة نظره حول الاتّفاق النوويّ بأنه لن يحدَّ من النفوذ الإيرانيّ في المنطقة ـ يقصد في السياسة الخارجيّة ـ ، ولن يحدّ من سعيها لبناء قدراتها العسكريّة وخصوصاً ترسانة الصواريخ في غضون السنوات العشر القادمة. كما أنّه سيسمح لإيران بتوسيع برنامجها النوويّ بعد 15 عاماً.. ومن هنا فهو ليس من أنصار تخفيف العقوبات على إيران، فذلك ـ على حدّ زعمه ـ سيقدّم أموالاً ستستخدمها إيران في دعم وكلائها من صنعاء لدمشق، وهو يحلل موقف المرشد بأنه لا يريد انفتاحًا يؤدّي لحدوث اختراق أو امتداد للنفوذ الغربيّ في بلاده، من ذلك الموقف يتّضح لنا أنّه يريد أن تكون إيران دولة مطيعة على الطريقة الخليجيّة..!!، ويريد منها أيضاً أن تكون مستباحة من قبل الغرب .. تسمح بتمرير سياساته الاستعماريّة التوسعيّة في المنطقة.

ومن هنا فإنّ قراءته للصراع بأنّه صراع نفوذ وإرادات، ولهذا فهو يرى أنّ إيران تسعى لإخراج الولايات المتّحدة من منطقة الشرق الأوسط من خلال مواصلة تطوير قدراتها التسليحية، ممّا سيشكّل خطراً على الوجود الأمريكي في الخليج، ويزيد من تدخّلات إيران ـ على حدّ قوله ـ في اليمن والبحرين والمنطقة الشرقيّة في السعوديّة والعراق وسوريا، هذا إلى جانب تهديد إسرائيل وبقائها، من خلال دعم المنظّمات التي يصفها بالإرهابيّة، كحزب الله والفصائل الفلسطينيّة[1]، وهو هنا لا يخفي صهيونيّته وتبنيه التامّ لإسرائيل.

ولهذا فإنّ بوين لا يرى سبباً مقنعاً لتفاؤل أوباما بشأن الانفراج مع إيران، وهو يرى أنّ إيران تشكّل خطراً إستراتيجيّاً كبيراً على المصالح السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة الأمريكيّة في المنطقة، حتّى على المدى الطويل لا يمكن الرهان على إيران لتكون شريكاً في محاربة داعش[2]، وهو يدعو صُنَّاع القرار إلى أن يدركوا النيّة

[1]- وهو يسمّيها بالمجموعات الإرهابيّة المسلّحة العاملة في الأراضي اللبنانيّة والفلسطينيّة.

[2]-لأنه وببساطة أمريكا غير معنيّة بمحاربة داعش والقضاء عليها، ولو أرادت لفعلت ذلك منذ زمن طويل ولأوقفت الدعم والإسناد اللازم لها، ربمّا هي معنية بألّا تتمدّد داعش في مناطق نفوذ معينة فقط.

الحقيقية لإيران فيما يتعلّق بداعش أو بالملفّ السوريّ، وهو يوصي بضرورة دعم حلفاء أمريكا خلال السنوات العشر المقبلة، والسعي لإيجاد وسائل جديدة لاحتواء إيران ونفوذها الإقليميّ قبل أن تصل لمرحلة لا يمكن حينها لَجْمُ سلوكِها الإقليميّ تجاه المنطقة..»[1]، من الواضح أنّ تشخيص الصراع مع إيران بالنسبة لبوين يتمحور حول النفوذ الإيرانيّ الصاعد في المنطقة.

الصراع السعوديّ الإيرانيّ في سوريا:

يقرُّ أندرو بوين أنّ هناك عدداً من البلدان لديها حصّة في الحرب على سوريا، ولكنّنا نجده كثيراً ما يصف الحرب الكونية ضدّ سوريا بـ «الحرب الأهليّة»، وكأنَّها شأن داخليّ سوريّ، وهو يرى أنّ الحرب في سوريا هي سجالٌ بين الرياض وطهران اللتين لم تتعاملا بجدِّية مع مقترحات إنهاء الحرب الأهليّة ـ كما يصفها ـ وذلك على أمل بأن تسمح لهم الأحداث الميدانيّة على الأرض بالتوصّل إلى تسوية أفضل.

ويرى بوين أنّ جهود علي المملوك المستشار الأمنيّ للرئيس الأسد لإنهاء الصراع، والذي قام بجولة تضمّنت جدّة بالسعوديّة وعُمَان لبحث سُبُل إنهاء الأزمة، يرى أنّ جهود مملوك جاءت لعدم ارتياحه تجاه الهيمنة التي تمارسها إيران على الدولة السوريّة، فقد أدّى خوض تلك الحرب اعتماداً على طهران إلى دفع تكلفةٍ عاليةٍ، وقلَّص سيطرة القيادة السوريّة على مستقبل بلادها. ولكنّ بوين لم يورد في حديثه أدلّة على ما يقوله، كما أنه يتجاهل ما قامت به السعوديّة من تدخّلات فظّة علنيّة وسرية ضدّ سوريا، وهو ما يقرُّ به بوين حين يعترف بدور السعوديّة في دعم المعارضة المسلّحة.. حتّى تصل به الصفاقة والانحياز إلى القول إنّه ما زالت هناك اختلافات كبيرة بين الطرفين فما زال من غير الواضح إلى أي درجة من النفوذ الإيرانيّ سوف تكون مقبولة للسعوديّة وحلفائها، وماذا سيكون وضع الأسد في التسوية المقبلة..، يتكلّم بوين وكأنّ للسعوديّة وصاية على سوريا وكأنّه من حقّها التدخّل في وضع الرئيس الأسد أو النفوذ الإيرانيّ في سوريا.

[1]- http://www.aei.org/publication/Iran isnt interested in working with us

ويقرّ بوين بوجود تدخُّلٍ سعوديّ تركيّ في شمال سوريا، ويقرُّ أيضاً بالجهود المبذولة المتزايدة لدعم المعارضة، وهو يلعب على الوتر المذهبيّ بصورة واضحة للغاية حين يقول: إنّ هناك تواصلاً سعوديّاً إماراتيّاً مع العشائر السُّنيّة في سوريا، لبحث تسوية سياسية.. ولكنّها ـ حسب زعمه ـ لم تُسفِرْ عن نتائج ملموسة، وهنا أعتقد أنّ السعوديّة تبحث عن معارضة سنيّة يكون لها ثقل في المعادلة السياسيّة ـ ربّما تكون بديلاً محتملاً لداعش ـ بحيث يكون لها وزنها وتمثيلها وحضورها الميدانيّ على الأرض، ولكنّ ذلك لم يحدث حتّى اللحظة .. وهو يرى أنّ التواصل بين العشائر السُّنية ودول مجلس التعاون الخليجيّ جاء لاحتواء نفوذ إيران في الدولة السوريّة.

أمّا في تحليل بوين للموقف الإيرانيّ فهو يرى أنّ هدف طهران من خوض الحرب في سوريا هو الحفاظ على شكلٍ من أشكال الدولة السوريّة على الأقلّ، لتستطيع من خلالها تسهيل دعمها لحزب الله وباقي شبكة الوكلاء التي تستهدف إسرائيل (يقصد الفصائل الفلسطينيّة المسلّحة).

ومن هنا فهو يعتبر أنّ المسألة ليست مجرّد زواج مصلحة ـ يقصد مؤقّتاً ـ بقدر ما هو سؤال وجوديّ لإيران التي تعتبر أن حزب الله أهمّ رادعٍ لها ضدَّ إسرائيل والغرب، ويستحيل على إيران ـ كما يزعم ـ أنّ تُقدّم دعمها للمنظّمة الشيعيّة[1]، دون استخدام مطار دمشق، ودون وجود خطوط الإمداد التي تمتدّ عبر الحدود السوريّة إلى لبنان..

ثمَّ نجد بوين يتحدّث بمنتهى الصَّفَاقَةِ ـ ودون أدلّة أو براهين ـ عما يسمّيه «جيش شيعيّ متعدّد الجنسيّات» هنا نقول: حقًا رمتني بدائها وانسلّت[2]، وهو ـ على حدّ زعم بوين ـ مُكوَّنٌ من وحداتِ حزب الله ووحداتِ شبهِ عسكريّة محليّة، وميليشياتٍ شيعيّة من أنحاء المنطقة..!! إنّه يتحدّث بكلّ وقاحة عن جماعة تدافع عن وحدة سوريا جيشًا وشعبًا وأرضًا ، متجاهلاً أنّ هناك ما يقارب مئة جنسيّة تضمّ عشرات الآلاف من المقاتلين من شُذَاذ الآفاق من مختلف أنحاء المعمورة قد جاءوا سرّاً

[1]- هنا لنلاحظ ونتأمّل استخدامه الخبيث والمقصود للألفاظ المذهبيّة الطائفيّة.

[2]- منَ الأمثال العربيّة المعروفة قولهم :رمتني بدائها وانسلت، وهو مثل يضرب لمن يُعَيرُّ صَاحِبَهُ بعيبٍ هو فيه، فيُلْقِي عيبَهُ على النَاسِ ويتّهِمُهم به، ويُخرِجُ نفسَه مِن الموضوع..

وعلانيّة ليقاتلوا في سوريا..، حقّاً إنّه زمن العجائب حين تنقلب الموازين .. فيُصدَّق الكاذب، ويُكذبُ الصادق، ويُخوّن الأمين ويؤمّن الخائن ..!! وهو يختم مقاله بأنّ النفوذ الإيرانيّ يأتي كسياجٍ ليشكّل حاجزاً أو مانعًا ضدّ ما تعتبره إيران سياسة خارجيّة إقليمية سعوديّة تتزايد عدوانيّتها..([1]) وهذا تحليل صحيح وفي مكانه، لأنك حين تتحدّث عن السعوديّة ودورها الإقليميّ فأنت تتحدّث عن إسرائيل وسعيها الدائم للسيطرة على المنطقة وتركيعها مباشرة أو عبر وكلائها ..!!

موقف بوين من قانون جاستا (JASTA)([2]) وانحيازه للنظام السعوديّ:

يقف بوين ضدّ قانون جاستا (العدالة ضدّ رعاة الإرهاب) الذي أقرّه مجلس الشيوخ بتاريخ 17/مايو، لعام2016، والذي يعاقب الحكومات والشركات الراعية للأعمال الإرهابيّة، فهو يرى أنّ الرئيس أوباما لم يبذل ما يكفي لوقف تمرير مشروع القانون، وبرغم أنّ هناك توتّراً في العلاقة بين واشنطن والرياض، هنا أعتقد أنّ منشأ التوتّر ناتج من فشل سياسة المملكة السعوديّة في اليمن وسوريا، إضافةً إلى الضغط الحاصل من قبل الرأي العامّ ـ ولا سيما عائلات الضحايا ـ للتحرّك ضدّ المسؤولين عن هجمات 11/أيلول، والممولين لهم، ولهذا جاء القانون كعصا يلوّح بها المُشرّع الأمريكيّ ضدّ جماعات أو دول معيّنة..

ولكنّ بوين في الوقت نفسه يتحدّث عمّا يسمّيه وجود تقاسم لقيم مشتركة بين البلدين، **ويرى بوين أنّه لا توجد أدلة موثوقة على وجود صلة مباشرة لحكومة السعوديّة في هجمات 11/أيلول، متناسياً أنّ العقيدة الوهابيّة التي يُصدِّرونها للعالم ما هي إلّا وحش أعمى البصر والبصيرة تربىَّ على أرضهم، وانتفخت جيوبه من نفطهم..!!، وبرغم أنه يقرّ بأن الدول الراعية للإرهاب كثيراً ما تعمل خارج نطاق القانون، إلا أنه يناقض نفسه ويتجاهل الكثير من الحقائق حين يرى أنّ كلاً من دولة الإمارات العربيّة والسعوديّة اتّخذتا خطواتٍ قويّة لمعالجة تمويل الإرهاب، ثمّ يردف كلامه بالإشارة**

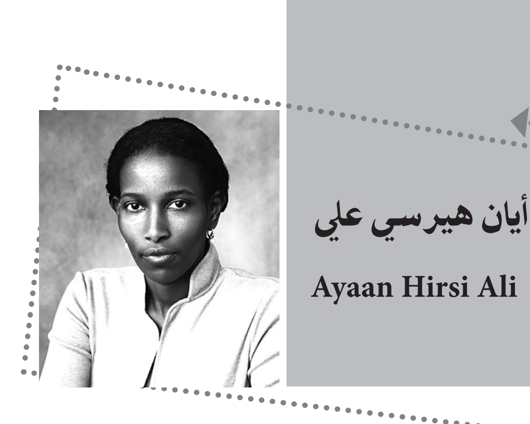
[1]- من مقال لأندرو بوين في http://www.aei.org/publication، بعنوان: The Saudi Syrian back channel to end the war

[2]-وهو اختصار بالإنجليزية لـ: Justice Against Sponsors of Terrorism Act

لمحور سوريا وإيران ـ بالطبع دون أن يذكرهما ـ حين يتحدّث عن وجود دول آمنة تعمل على تمويل الأفكار ـ أعتقد أنّه يتحدّث هنا عن الأيديولوجيا، وهو يقصد بلا شكّ محور المقاومة وكلّ من يحارب إسرائيل ـ التي تدفع دوّامة العنف[1]، وتلك الدول ستكون عُرضةً للمزيد من التدقيق والمساءلة حسب القانون.

يتّضح لنا أنّ هناك انتقائيّة واضحة لدى بوين في تطبيق ذلك القانون، وهو يناقض نفسه ويتجاهل الحقائق والواقع، حين يرى أنّ السعوديّة ليست على صلة بتنظيم القاعدة، الذي هو فخر الصناعة الأمريكيّة الوهابيّة بامتياز.

[1]- مقالة له في: http://www.aei.org/publication/a-iasta-fix



تعريف:

ولدت أيان هيرسي علي لعائلة مسلمة في الصومال في 13/نوفمبر- تشرين الثاني/1969.

وتذكر هيرسي في تجربتها الشخصيّة أنّها نجت من زواج إجباريّ مرتَّب لها من قِبل عائلتها في عام 1992، حيث غادرت إلى ألمانيا لزيارة عائليّة في بون، ثمّ توجَّهت من هناك إلى هولندا للهروب من واقعها الاجتماعيّ، وفي هولندا طلبت اللجوء السياسيّ، وحصلت على تصريح إقامة في غضون ثلاثة أسابيع من وصولها إلى هولندا عام 1992م.

من سيرتها الذاتيّة:

- عملت مترجماً في مركز روتردام للاجئين، وذلك بين عامي 1995 و2001، حيث كانت تترجم من الصوماليّة للهولنديّة، وذلك بعد أن تعلّمت اللغة الهولنديّة خلال دورات مدّتها سنة.

- هيرست تتحدّث ست لغات: الإنجليزيّة والصوماليّة والعربيّة والسواحليّة والأمهريّة([1]) والهولنديّة.

- عملت أيضاً في الحقل الاجتماعيّ في معهد هورست للعمل الاجتماعيّ في دريبيرجن.

---

[1]-لغة إثيوبيا الرسميّة، وهي لغة سامية تتبع المجموعة الجنوبيّة الغربيّة ويتحدّث بها سكان إثيوبيا، لكن أثّرت فيها لغات كوشية كثيراً. اللغة الأمهريّة هي ثاني أكثر اللغات السامية انتشاراً بعد العربيّة، وهي لغة العمل الرسميّة في إثيوبيا.

- ودرست العلوم السياسيّة من جامعة ليدن عام 1995، ثمّ حصلت على الماجستير عام 2000 من الجامعة نفسها.

- حصلت على الجنسيّة الهولنديّة عام 1997، وكثيراً ما تعاونت مع المرأة الصوماليّة في مراكز اللجوء، كما تابعت النساء المعنّفات اجتماعيّاً في بيوتهنّ، وناضلت من أجل الهجرة والجنسيّة، وذلك في أثناء عملها في دائرة الهجرة الهولنديّة، وأصبحت تنتقد الطريقة التي يجري التعامل بها مع طالبي اللجوء.

- في عام 2003 انتُخبت هيرسي عليّ عضواً في مجلس النّواب الهولنديّ عن حزب العمل من أجل الحريّة والديمقراطيّة، (VVD) وأدَّت الأزمة السياسيّة المتعلّقة بصحّة حصولها على الجنسية الهولنديّة لاستقالتها من البرلمان، وبشكل غير مباشر إلى سقوط الحكومة في كانون الثاني عام 2006م. هاجرت إلى الولايات المتّحدة وعملت كزميلة في معهد أميركان إنترايز، وأسّست منظّمة للدفاع عن حقوق المرأة (AHA).

- عملت كزميلة في جامعة هارفارد، وهي عضو في مشروع مستقبل الدبلوماسيّة في مركز (بلفر)، وقد تزوّجت بالمؤرّخ والمعلّق العام الاسكتلنديّ نيال فيرغسون.

أبرز نشاطاتها واهتماماتها: (في مقابلة بتاريخ 26/آذار- مارس/2015)

- تعاونت مع المخرج الهولنديّ «ثيو فان جوخ»[1] في إنتاج فيلم «الخضوع»، والفيلم ينتقد ما وصفته هيرسي بكراهية المرأة المنصوص عليها في القرآن الكريم، حيث اعتبرت أنّ هناك العديد من النصوص التي تؤدّي إلى اضطهاد المرأة في ظلّ الإسلام، عُرِض الفيلم عام 2004، وقد اغتيل « ثيو فان جوخ» على إثره على يد محمّد بويري في نوفمبر عام 2004، وعلى إثره دعا المتطرّفون أيضاً إلى الجهاد ضدّ هيرسي عليّ. وقد أثار الفيلم جدلاً واسعاً.. **ولهذا تُصنَّف هيرسي بأنّها من أشدّ منتقدي**

[1]- ثيو فان جوخ 2004 - 1957) Theo van Gogh) مخرج ومنتج وممثّل مثير للجدل من هولندا، وهو حفيد شقيق الرسام المشهور «فان غوخ"، وقد اغتيل في 2 نوفمبر 2004 على يد محمد بويري. كان أسلوب ثيو فان غوخ في الكتابة أو عرض أفكاره المثيرة للجدل منذ بداية شبابه، حيث تعرّض إلى الكثير من الشكاوى القانونية ضدّه..، لأساليبه الهجوميّة الحادّة في الانتقاد. كان يوجه انتقاداً حاداً ولاذعاً لتعاليم الإسلام.

الإسلام، ووصفت الإسلام بأنّه العدوّ الأوّل للسلام، ودعت إلى هزيمته لكي يتحقق السلام العالميّ. ودعت أيضاً إلى دعم الإصلاح من خلال دعم التيار الإصلاحيّ في المسلمين.

وتقول هيرسي في أحدث تصريحاتها (17/يناير- كانون الثاني/2017) إنّها بدأت تسأل نفسها وتنتقد الواقع الذي تعيشه، حيث استمعت للعديد من الخطب ـ في بلادها الصومال ـ حول دور المرأة وواجبها نحو طاعة زوجها، والامتثال لأوامره، ممّا تعتبره انتقاصاً لكرامتها، ثمّ تساءلت: وهل يجب على أزواجنا طاعتنا أيضاً، وتقول: إنّها شاهدت بأمّ عينيها التناقضات بين الليبراليّة في المجتمع الغربيّ وبين القبليّة والثقافة الإسلاميّة، حيث تولت مهمّة الدفاع عن المرأة المسلمة، على حدّ قولها.

في عام 2005 صُنّفت هيرسي كواحدة من أهمّ مائة شخصيّة في العالم، وذلك حسب مجلّة التايم البريطانيّة، كما حصلت على العديد من الجوائز، منها: جائزة حرّية التعبير من خلال صحيفة (يولاندس بوستن)، وجائزة الديمقراطيّة من الحزب الليبراليّ السويدي، وجائزة الشجاعة الأدبية[1] لالتزامها في حلّ النزاعات والأخلاق والمواطنة العالميّة، وقد نشرت هيرسي علي كتابين للسيرة الذاتيّة في عام 2006 و2010.

عملت في مشاريع تدعو في مجملها إلى اندماج المهاجرين وخصوصاً النساء المسلمات في المجتمع الهولنديّ.

- وقد احتُضِنت هيرسي من قِبل المحافظين الجدد، وانضمَّت لجماعة الملحدين مثل: كريستوفر هيتشنز، سام هاريس، بيل ماهي، وقد تمتّعت بتأييد واسع وسط اليمين المسيحيّ، وكان لها الصدارة بين النخبة المثّقفة في أمريكا.

---

[1]- هي جائزة دوليّة تصدر عن نادي القلم الدوليّ هي جمعيّة دولية للكتاب أسّستها) كاترين ايمي داوسون) سكوت في لندن في سنة 1921، لتعزيز العلاقات والتعاون الفكريّ بين الكتاب في جميع أنحاء العالم. ولها أهداف أخرى تتضمن تأكيد وظيفة الأدب في تطوير التفاهم المتبادل والثقافة العالميّة، والدفاع عن حرّية الكلمة، ولذا لابدّ لمن يترشح لها أن يكون صوتا قوّياً في وجه مضايقات الكتَّاب والأخطار التي يتعرّضون لها، والتي قد تصل إلى السجن والقتل أحياناً. لكنها أصبحت تضمّ الآن أي كاتب من كتّاب المقالات مثل الصحفيّين والمؤرّخين، وتعتبر من أقدم المنظّمات المدافعة عن حقوق الإنسان، وأقدم منظّمة عالمية مهتمة بشئون الأدب.

أبرز مواقفها:

نُشِر بتاريخ: 27/تشرين الأوّل – أكتوبر/2016

- إذا نظرتم إلى 70 في المئة من العنف في العالم اليوم، تجد أنّ المسلمين مسؤولون عنه، وفي تصريحها لصحيفة (وول ستريت جورنال) فإنّ الوفيات في النزاعات المسلّحة في جميع أنحاء العالم في العام الماضي، في الحروب التي يكون المسلمون طرفاً فيها»[[1]].

- وصفت الإسلام بأنّه دين عنف، وأنه يمثّل ثقافة العدمية والموت، وهو يمثّل الفاشّية الجديدة والمدمّرة ـ على حدّ زعمها ـ ولابدّ أن يُهزمَ لأنَّه عقبة في طريق السلام، وهي تؤكد أنّها مع الحضارة والمدنيّة، وأنّ مشكلتها هي الإسلام الراديكاليّ، وأنّ قضيتها هي النهضة.

- دعت العالم في مؤتمر برلين في فبراير عام 2006 للوقوف بوجه امتلاك إيران الأسلحة النوويّة.

- كما دعت ألمانيا للوقوف بوجه القوى الإسلاميّة التي تحاول كبح الأصوات المخالفة، كما وصفت مسلمي أوروبا بالأقليّة الرافضة للديمقراطيّة.

بعد هجمات سبتمبر في نيويورك عام 2001 أعلنت ردّتها عن الإسلام، حيث أعلنت أنها لا تؤمن بالله ولا بالملائكة ولا باليوم الآخر، وعلى خلفيّة ردّتها عن الإسلام جرى تركيز الأضواء إعلاميّاً عليها، وبدأ نجمها يسطعُ في القنوات الإخباريّة، حيث أصبحت ضيفةً دائمة في البرامج التي تتناول الإسلام والمهاجرين المسلمين، وفي مؤتمر أمستردام قالت إنّ الإسلام ليس بحاجة لمن يفهمه من الخارج، بل يحتاج إلى مجدد له كفولتير[[2]] من داخله.

---

[1]- صحيفة وول ستريت جورنال، 20/آذار – مارس/2016

[2]- فرانسوا ماري آروويه (François-Marie Arouet) :واسم الشهرة فولتير :(Voltaire) كاتب وفيلسوف فرنسي عـاش في عصر التنوير، عُرف بنقده الساخر، وذاع صيته بسبب سخريته الفلسفية الظريفة ودفاعه عن الحريات المدنية خاصّة حرية العقيدة، والمساواة وكرامة الإنسان. توفي سنة: 1778

ولهذا بدأت التهديدات تصل إليها من كلّ مكان، استطاعت استثمّار تلك التهديدات لكسب التأييد الشعبيّ للهولنديّين، الذين لم يستطيعوا تفهُّم تلك التهديدات.

- طبقاً لما ذكره المعهد الدوليّ للدراسات الإستراتيجيّة، وكذلك لما ذكرته في برنامج (ذا ديلي شو) في 22/مارس/2016، من جملة آرائها اللافتة قولها:

- ترى أنّ جذور الصراعات الدائرة في العالم العربيّ والإسلاميّ دينيّة.

- انتقدت واقع المرأة المسلمة، في كتابها «معمل أبناء»، حيث تحدّثت عن أنّ لها وظيفة واحدة هي «إنجاب الأطفال»، وقد تلقَّت العديد من رسائل التهديد، وأصبحت تحت حماية الشرطة الهولنديّة الدائمة.

- هاجمت ما يسمّى بـ«جرائم الشرف»، وهاجمت كذلك ما أسمته «تشويه الأعضاء التناسليّة للإناث». وهي تكافح ما أسمته بكراهيّة النساء، داعية إلى تحرير المرأة والفتيات من ثقافة الاضطهاد الديني، وإلى ما أطلقت عليه: العدل الاجتماعيّ أيضاً.

فقامت على إثر ذلك مجموعة من المنظّمات الإسلاميّة، وكذلك من مسلمين بشكل فرديّ، برفع دعاوى ضدّها، إلاّ أنّها لم تصل للمحاكم لقناعة المدّعي العام بأنّ آراءها لا تؤثّر في وضع المجتمع المسلم في هولندا، وأنّ تصريحاتها لا تحوي أي استنتاجات تتعلّق بمسلمي هولندا، وأنّ حقوقهم كأقلية في المجتمع الهولندي لن تتأثر.

-نشر بتاريخ: 27/تشرين الأوّل - أكتوبر/2016، بواسطة (Hemant Mehta) قالت مراراً وتكراراً أنّ هدفها هو منع انتشار التطرّف الإسلاميّ، لا منع المسلمين المسالمين من ممارسة شعائر دينهم.



بول وولفوفيتز

Paul Wolfowitz

من سيرته الذاتيّة:

- بول وولفوفيتز[1] من مواليد عام 1943، شغل منصب رئيس البنك الدوليّ منذ يونيو 2005، وقدّم استقالته من البنك الدوليّ إثر فضيحة إداريّة ـ أخلاقيّة في مايو 2007، وكان يحتلّ قبل ذلك منصب مساعد وزير الدفاع الأمريكيّ. **وهو من أبرز وجوه المحافظين الجدد في السياسة الأمريكيّة.**

- شغل أوّل منصب في الإدارة الأمريكيّة في 1973 كما مارس تدريس العلوم السياسيّة خلال فترة توليه منصبين سياسيّين، وخصوصاً في جامعتي ييل وجون هوبكنز المرموقتين. عمل في وزارتي الدفاع والخارجيّة، كما عُيّنَ سفيراً لدى إندونيسيا عام 1986، قام خلالها بالتغطية على المذابح التي حصلت ضدّ المتمرّدين في تيمور الشرقيّة.

إذ اكتشف ما يسمّى بـ «الإسلام المعتدل»، وأعلن انفتاحه على الحوار سياسيّاً وثقافيّاً مع الحضارة الإسلاميّة، وعلى الرغم من هذا فإن بعضهم يشيرون إليه كمتّهم

[1]- هو ابن جاكوب (ياكوف) وولفوفيتز، يهوديّ بولوني من مواليد فارسوفيا، هاجر والداه إلى نيويورك عندما كان في العاشرة من العمر. خريج معهد (سيتي كوليج) بنيويورك، نال وولفوفيتز الأب الدكتوراه في الرياضيات من جامعة نيويورك، وصار واحداً من الخبراء الأمريكيّين في النظريّة الإحصائيّة. بهذا وجد نفسه قريبا من عالم الرياضيات المجريّ «أبراهام والد». من الناحية السياسيّة، فإن جاكوب وولفوفيتز صهيونيّ واثق، ومن جهةَ أُخرى، كان مجندا من قبل تنظيمات معارضة للقمع السوفييتي ضدّ الأقليات والمنشقين. الحرب العالميّة الثانية، قام جاكوب وولفوفيتز بدراسات لمصلحة الجيش الأمريكيّ، داخل هيئة الإحصائيّات في جامعة كلوبيا. إنّها الفترة التي ولد فيها بول، في عام 1943. ثمّ في عام 1957، انتقلت العائلة إلى إسرائيل، بعد أن قبل جاكوب وولفوفيتز منصباً في جامعة «تقنيون». أنهى بول أيضاً دراسته بنجاح حين كان طالباً في الرياضيات في كلية «دو كورنيل»، واهتمّ بالتاريخ والعلوم السياسيّة. صار عندئذ عضوا في جمعية «تلوريد» التي أُسّست في سنة 1910 من قبل «ل.ل نين» لتحديد النخبة الجامعيّة لـ«كورنيل»، كما هي الحال في معظم الجامعات الأمريكيّة.

رئيس لما آلت إليه الأوضاع في العراق وكون مئات الآلاف من الضحايا الذين سقطوا هم فعلاً مسلمون.

- يعتبر ولفوفيتز منّظراً نموذجيّاً للسياسة الخارجيّة الأميركيّة وهو يؤمن بأنّ لدى بلاده مهمّة جليلة تقضي بنشر الديمقراطيّة والحرّيات في العالم على الطريقة الأمريكيّة. كان مسؤولاً عن الشرق الأقصى في وزارة الخارجيّة، إذ تشير نبذة عن حياته إلى قيامه بتنسيق السياسة الأميركيّة تجاه الفلبين مؤيّداً انتقالاً هادئاً للسلطة فور الانتهاء من دكتاتوريّة فرديناند ماركوس. وتولّى منصب مساعد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، تسيير أمور أضخم موازنة في الإدارة الأميركيّة يعمل فيها 3.1 ملايين عسكري، و700 ألف مدنيّ، ووافق مجلس الشيوخ بالإجماع على تعيينه في هذا المنصب عام 2001

- يقيم وولفوفيتز علاقات قويّة مع إسرائيل، إذ تبدي الأوساط اليمينيّة تقديراً خاصّاً له لكنّ الصحف الأميركية تؤكّد أنّ دعمه للدولة العبريّة يبقى بشكل مشروط([1]).

أبرز المواقف والآراء:

- يعتبره الكثيرون مهندس الحرب التي اندلعت عام2003 على العراق، وبرغم ذلك فهو من المصوّتين لمصلحة هيلاري كلينتون بسبب التهديد الذي يمثّله دونالد ترامب للأمن الأمريكيّ([2]). احتلّ موقعاً مميزاً في المجال العامّ الأمريكيّ، فتنقل بين الحقل السياسيّ والحقل الجامعي، بما سمح له بأن يكون قريباً من المنظّرين في نظام بوش، مع احتفاظه بموقعه التنفيذيّ في هيئة الدفاع.

- عُرِف بمعرفته الواسعة في مجال العلاقات الدوليّة، وبتنظيره للسياسة الدفاعيّة الأمريكيّة وهو من المنظّرين بقوّة لتشكيل درع مضادّة للصواريخ.

- منذ ثلاثين عاماً اشترك بول وولفويتز في كلّ المكاتب المدنيّة التابعة للبنتاغون،

---

[1]- https://ar.wikipedia.org

[2]- http://www.huffingtonpost.com

وهو مفكّر لامع، تلميذ «ليو شتراوس»([1])، استطاع أن يصنع من ثقافة الحرب تبريراً لديمقراطيّة السوق، تخصّص في اختراع تهديداتٍ وهمية لتبرير مغامراتٍ جديدة. وابتكر نظرية التدخلات الوقائيّة والترهيبيّة ضدّ المنافسين البارزين، لا يتوانى عن الدخول في شرح التكتيكات العسكريّة ليفرض تصوراته على الضبّاط الميدانيّين. يوصف بأنه خبير التنظير للعنف، وهو روح البنتاغون([2]).

- وولفوفيتز خبير في اختراع التهديدات وتضخيم الأمور، بل في صناعة تهديد ما، لأجل رفع الميزانيّة العسكريّة، ولذا فمن الطبيعي أن يكون مدعوّاً للمشاركة في الفرقة الشهيرة بـ «فرقة ب» التي أُسِّست سنة 1976، من قبل مدير مكتب الاستعلامات المركزيّة جيرالد فورد، لأجل تقدير التهديدات السوفييتيّة.

- كان صريحا جدّاً في موقفه المتمثّل في ضرورة دعم الولايات المتّحدة لوجودها في منطقة الخليج، بإقامة عدد جديد من القواعد العسكريّة، ويجب الحذر من صعود قوّة إقليميّة أخرى، مثل العراق سابقاً، أو إيران.

- الإستراتيجيّة الأمريكيّة اعتمدت على استفزاز نظام صدام حسين لدفعه لاجتياح الكويت، كانت تلك الإستراتيجيّة مصنوعة من قبل وولفوفيتز، والهدف من هذا العمل التكتيكيّ كان واضحاً، وهو: السماح للجيش الأمريكيّ بالانتشار أكثر في المنطقة، وخاصّة في العربيّة السعوديّة، ولكن لأجل تدمير القوّة التي استحوذت عليها بغداد أيضاً بتواطؤ واشنطن خلال تلك الفترة([3]).

[1]- ليو شتراوس (1899 - 1973) فيلسوف أمريكيّ يهوديّ منأصل ألماني، يعدّه البعض الملهم لأيديولوجيا المحافظين الجدد التي تسود حالياً داخل الحزب الجمهوريّ الأمريكي. عاش في عزلة طويلة، وأمضى وقتاً طويلاً داخل المؤسّسات الأكاديميّة في أمريكا الشمالية، وبرغم ذلك فقد كان الرجل يعلن بصراحة شدّة كراهيته للديموقراطية الليبراليّة على حدّ سواء. حاول أتباعه كثيراً إخفاء هذه الحقيقة، والحقيقة أنّ الصورة التي جرى رسمها لشتراوس باعتباره وطنياً أمريكيّاً يعشق الحريّة هي صورة ملّفقة تماماً، فهي أبعد ما تكون عن الحقيقة، حسب آراء المطلعين، والمشكلة بالنسبة لأتباعه هي أنهم مضطرون للكذب، وهذا ليس خطأهم. فشتراوس نفسه كان يميل بقوّة نحو السرية؛ لأنه كان يؤمن بأنّ الحقيقة قاسية جدا بحيث لا يمكن لأيّ مجتمع أن يتحمّلها، وأن أنصار الحقيقة سوف يتعرّضون للاضطهاد من جانب المجتمع، وبخاصّة المجتمعات الليبراليّة؛ لأنّ الديموقراطيّة الليبراليّة أبعد ما تكون عن قول الحقيقة، كما يراها شتراوس.

[2]-http://www.voltairenet.org

[3]- http://www.voltairenet.org

- عقب انهيار الاتّحاد السوفييتي خلال عامي 1989 و1990، الذي أدّى إلى إعادة نشر القوات الأمريكيّة في العالم ساهم وولفوفيتز في صياغة منظومة جديدة للمحافظين الجدد. تهدف إلى تبرير الإبقاء على تكاليف الدفاع في الوقت الذي انهار فيه العدو. وولفوفيتز وباول استطاعا أن يطوّرا معاً فكرة بناء قوّة محدودة من الجيش الأمريكيّ للتدخّل، لتكون على استعداد للتصدّي لأيّ تهديد محتمل.

- تقوم نظريّة وولفويتز على ضرورة تجميد أيّ بروز لمنافسين قادرين على تهديد القوة الأمريكيّة المطلقة، وخاصّة من قبل الدول الصناعيّة المتقدّمة، مثل: ألمانيا واليابان. وكذلك الاتّحاد الأوروبيّ، وإن كانت الولايات المتّحدة تدعم مشروع الإندماج الأوروبيّ، إلّا أنّها يجب ألا تسمح بالاندماج في منظومة أمنيّة أوروبيّة محضة تضرّ بالحلف الأطلسي، ولا سيّما أنّها تلحق الضرر بالبنية القيادية العسكريّة الكاملة. وذهب مستشاره ـ سكوت ليبي ـ إلى أبعد من ذلك حين رأى ضرورة أن تكتسب الولايات المتّحدة تفوّقاً عسكرياً بالشكل الذي يضعف معنويّات كلّ القوى البارزة التي تحاول منافستها.

- بعد وصول بيل كلينتون عام 1992 كان وولفوفيتز يطوّر من نظريّاته حول واجب الولايات المتّحدة الأمريكيّة في الحفاظ على «العمق الإستراتيجيّ» والذي يعني البقاء قوّة عالميّة مطلقة.

- كان من المنظّرين لاحتمال تعرّض الولايات المتّحدة لهجمات بصواريخ باليستيّة قادمة من كوريا الشماليّة أو العراق أو إيران في سنة 1999، وقد أمضى عريضة لمصلحة تايوان تنصّ على ضرورة الاستفادة من الحماية الأمريكيّة في حالة حدوث اعتداءٍ صينيّ([1]).

[1]- من مقال لـ: Paul Labarique، شبكة فولتير، http://www.voltairenet.org

موقفه من العلاقة الأمريكيّة ـ الإيرانيّة:

في مقال نُشر بتاريخ: 12/يونيو/ 2015

يذكر ولفويتز أنّ إدارة أوباما كانت تستعدّ لخطّ أحمر يرسمه السيد الخامنئيّ الذي أبدى عدم تفاؤله بالتفاوض مع أمريكا، ذاكراً في أحد خطاباته أن المزاعم الأمريكيّة تظهر النوايا الشريرة تجاه إيران، حيث سعت أمريكا لإغراق إيران في التفاصيل التي تقيّد حركتها.

وتتعلّق إحدى نقاط النزاع بمسألة إجراء عمليّات تفتيش في أيّ وقت، وفي أيّ مكان، وهذه النقطة هي تحدٍّ حقيقيّ لإيران، لأنّها لن تسمح بإجراء عمليّات تفتيش للمرافق العسكريّة. وهناك خلاف آخر يتعلّق بتوقيت تخفيف الجزاءات أو العقوبات، حيث أكّد الرئيس روحاني أن إيران لن توقّع أيّ اتفاقٍ ما لم تُرفع جميع العقوبات في اليوم نفسه، ولكنّ الموقف الأمريكيّ كان يصرُّ علىٰ التراجع عن العقوبات على مراحل، وسيجري ذلك فقط عندما تنفِّذ إيران شروط الاتّفاق، كما أنّ الإيرانيّين كانوا يتحدّثون عن جميع أنواع العقوبات، لا عن العقوبات النوويّة التي أعلنت الولايات المتّحدة ومعها مجموعة 5+ 1 أنّها قد رفعت.

- ذكر وولفويتز أنّ الأمريكان قد يتراجعون عن وعدهم بتعليق العقوبات الاقتصاديّة ذات الصلة بالملف النوويّ، وهذا جزء من الاتّفاق المبدئيّ معها، وهذا ما يسمّونه نوعاً من العقوبات الاقتصاديّة المتشابكة.

ويقرّ وولفويتز بأنّه من الصعب جدّاً التمييز بين العقوبات النوويّة والعقوبات غير النوويّة المطبَّقة على إيران، وذلك بسبب دعم إيران لما أسماه «الإرهاب» وبسبب تورطها بانتهاكات لحقوق الإنسان، وغسيل الأموال، وتطوير القذائف المتنوّعة، ووفقاً للمسئولين الأمريكيّين يذكر الباحث أنّ الإدارة الأمريكيّة تعتزم إعادة تعريف مصطلح العقوبات النوويّة، بما يجعل تعريفها شاملاً، بحيث يصبح هامش العقوبات غير النوويّة صغيراً ـ على حدّ قوله ـ

ولكنّ الواضح بحسب وولفويتز أنّ الإدارة الأمريكيّة ـ في فترة أوباما ـ كانت تستعدّ للاستجابة للمطالب الإيرانيّة برفع العقوبات فوراً، وهذا يعني فعلياً جميع العقوبات، ولا يقتصر على تخفيف عبء المصارف التي يُعْتَقد أنها قامت بغسيل أموال للإرهابيّين ـ على حدّ زعمه ـ ولكن الأمر الصعب للغاية يكمن في كيفيّة استخدام تلك العقوبات لتقييد الأنشطة الإيرانيّة في المستقبل، وهذا سيزيد من المخاوف الكبيرة لجيران إيران، ولا سيما وأنّ الاتّفاق لا يعالج أنشطة إيران غير النوويّة. هنا يذكر الباحث أنّ الإدارة الأمريكيّة كانت مستعدّة للتنازل عن شرط القدرة على إجراء عمليّات تفتيش للمرافق المشتبه فيها، حتّى لو كانت على المنشآت العسكريّة، ففي غرف التفاوض هناك دبلوماسيّون أمريكيّون لا يطالبون بالوصول الفوريّ إلى تلك المنشآت.

يذكر ولفوفيتز أنّه على الرغم من الوعود التي قطعها مؤخّراً وزير الخزانة جاك ليو في خطابٍ رسميّ له بأنّ أيّ صفقة يجب أن تتضمّن الرصد والتفتيش الشاملين والدقيقين في كل مكان تريد الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة الوصول إليه. وهذا ما أكدّه أيضاً غيره من المسؤولين الأمريكيّين حين ذكروا أنّ الإدارة الأمريكيّة لن تقبل بصفقة لا تمنح حقّ الوصول إلى أيّ من المواقع الإيرانيّة المطلوبة، وذلك لتأكيد أنّ البرنامج النوويّة سلميّ تماماً، وبدلاً من ذلك جرى السماح للتفتيش للجنة حكوميّة تتضمن ممثلين عن حكومات الدول الست المشاركة في التوقيع على الاتّفاق، وقد يكون الاتّحاد الأوروبيّ معهم، مع إعطاء بعض الوقت للنظر في الاعتراضات الإيرانيّة، وبيان الأدلّة قبل السماح بإجراء تفتيشٍ يتحدّى السيادة الإيرانيّة.

- يذكر ولفوفيتز نقلا عن صحيفة (الوقائع) الصادرة عن البيت الأبيض بأنّ الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية ستطالب بمنحها إمكانيّة التحقيق في المواقع المشبوهة أو في المناطق التي تدّعي الوكالة وجود منشآت تخصيب سرّية، أو منشآت للتحويل أو لإنتاج أجهزة الطرد المركزيّ، أو منشآت للمصانع الصفراء في أيّ مكان داخل البلاد. وفي حال عدم التزام إيران فسيعرف العالم ذلك، وستقوم الوكالة عندئذ بتفقّد المكان المشبوه، وستحدّ من الجهود التي بذلتها إيران في الماضي للحصول على برنامج نوويّ ذي طبيعة عسكريّة، وبهذا الاتّفاق ستواجه إيران المزيد من عمليّات التفتيش

أكثر من أيّ دولةٍ أخرى في العالم، ويضيف ولفوفيتز أنّ البيت الأبيض هدّد باستخدام حقّ النقض في حال إقرار اتّفاق نهائيّ يفي بالمطالب الإيرانيّة([1]).

*** في مقال نُشر بتاريخ: 24/يوليو/2015**

- يرى وولفوفيتز أنّ الاتّحاد الأوروبيّ والولايات المتّحدة ـ وفقاً للقوانين في كلّ منهما ـ سيمتنعان عن أيّ سياسةٍ تهدف إلى التأثير سلباً في تطبيع العلاقات التجاريّة والاقتصاديّة مع إيران، بما لا يُخِل بالتزاماتهما، فيما يتعلّق بما اتّفق عليه.

- ويعتقد وولفوفيتز أنّ لغة الاتّفاق مع إيران فيها شيءٌ من الغموض، بحيث يُفسّر كلّ طرفٍ الاتّفاق حسب مصالحه. ولكنّ الاستمرار في تسمية إيران كإحدى الدول الراعية للإرهاب جنباً إلى جنب مع سوريا والسودان، يتعارض مع تطبيع العلاقات التجاريّة والاقتصاديّة معها.

- يرى الباحث والسياسيّ وولفوفيتز أنّه إذا أصرّ الإيرانيّون على إزالة بلدهم من قائمة الإرهاب فقد تلتزم الولايات المتّحدة بذلك وخاصة في حال مضت إيران قُدماً في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتّفاق. وهذا ما حصل مع كوريا الشماليّة عندما استثنى جورج بوش العلاقات التجاريّة معها وفق قانون التجارة مع العدوّ. علماً بأنّ كوريا الشماليّة لم تسمح للوكالة الدوليّة بإجراء عمليّات التفتيش بحرية، مثل أخذ عينات من التربة أو النفايات النوويّة. كما أنّها اختبرت سلاحاً نووياً في 2010، كما أنّها كشفت النقاب عن محطّة تخصيب اليورانيوم في يونغبيون مع 2000 جهاز طرد مركزيّ.

موقفه من المساعدات الإيرانيّة:

- يذكر وولفوفيتز أنّ الخارجيّة الأمريكيّة ما زالت تعتبر إيران دولة رئيسيّة في مجال تسهيل حركة مقاتلي القاعدة وأولئك المتوجّهين إلى جنوب آسيا أو سوريا. ويضيف أنّ إيران واصلت أنشطتها المتّصلة بالإرهاب في عام 2014 ـ على حدّ زعمه ـ بما

[1]- https://www.aei.org

في ذلك دعم الجماعات الإرهابيّة الفلسطينيّة في غزّة، وحزب الله اللبنانيّ، إضافة لمجموعات مختلفة في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

- **يدّعي وولفوفيتز أنّ إيران زادت مساعدتها لما أسماه بـ «الميليشيّات الشيعيّة العراقيّة»، وذلك رداً على دخول داعش العراق، واستمرّت في دعم غيرها من الميليشيات المسلحة في المنطقة.** كما حاولت تهريب الأسلحة إلى الجماعات الفلسطينية في غزّة، في الوقت نفسه واصلت مساعيها لتنفيذ أهدافها في الشرق الأوسط، وخاصةً في سوريا، كما واصلت جهودها في دعم نفوذها المتنامي في أماكن أخرى في العالم مثل أفريقيا وآسيا، وبدرجةٍ أقلّ في أمريكا اللاتينيّة. واستخدمت قوّة الحرس الثوري الإسلامي (لواء القدس) في تنفيذ ما أسماه بـ «أهداف السياسة الخارجيّة» إلى جانب تغطية عمليّات الاستخبارات، وخلق حالة من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. ويدّعي الباحث أن الحرس الثوريّ هو الأداة الرئيسة للنظام في مجال دعم الإرهابيين في الخارج.

- يرى وولفوفيتز أنّه ومنذ انتهاء حرب 2006 مع حزب الله، قامت إيران بالمساعدة في تسليح حزب الله اللبنانيّ، وذلك في انتهاكٍ مباشر لقرار مجلس الأمن 1701، وهذا ما قاله الجنرال أمير علي حاجي زاده أحد قادة الحرس الثوريّ[[1]] الإيرانيّ ، حين قال إنّ الحرس الثوريّ الإيرانيّ والحزب هما قوّة واحدة، أو جهاز مشترك. أمّا نائب الأمين العامّ لحزب الله الشيخ نعيم قاسم فقد ذكر أنّ إيران قدّمت منظومة من الصواريخ ذات الدقّة العالية. ثمّ يضيف وولفوفيتز أنّ إيران قدّمت ملايين الدولارات لدعم حزب الله، وقامت بتدريب الآلاف من المقاتلين في مخيّمات خاصّة في إيران، وقد استخدم هؤلاء المقاتلون المدرّبون هذه المهارات في دعم نظام الأسد في سوريا، وبدرجةٍ أقلّ في دعم العمليّات ضدّ داعش في العراق، كما واصلوا شنّ هجماتٍ على طول الحدود اللبنانيّة مع إسرائيل ـ على حدّ زعمه ـ

- يزعم وولفوفيتز أنّ إيران غير راغبة في تقديم كبار أعضاء القاعدة إلى العدالة،

[1]- أمير علي حاجي زاده: قائد عسكريّ إيرانيّ، وقائد القوة الجوفضائيّة للحرس الثوريّ الإسلاميّ، جرى تعيينه في هذا المنصب عام 2010.

وتواصل احتجازهم، كما رفضت الكشف عن هويّة كبار القادة المحتجزين لديها منهم. ثمّ يضيف إنّ النظام السابق في طهران سمح لمنسّقي القاعدة بتشغيل خطّ ٓأنابيب رئيسيّ يمرّ عبر إيران منذ عام 2009 على الأقلّ، ممّا مكّن من نقل الأموال والمقاتلين إلى جنوب آسيا وسوريا ـ على حدّ قوله ـ.

موقفه من الاتّفاق النوويّ الإيرانيّ:

- يعتقد وولفوفيتز أنّ الاتّفاق النوويّ مع إيران لن يشكّل أيّ ضغط اقتصاديّ لمواجهة الأعمال التي تزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط وحول العالم. ويضيف أنّ التهديد المحتمل من جانب إيران بالانسحاب من الاتّفاق، إلى جانب التزام الاتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة بالامتناع عن أيّ أعمال من شأنها أن تؤثّر سلباً في تطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران. كل ذلك سيعطل بشكل فعّال استخدام النفوذ الاقتصادي في الردّ على ما أسماه بـ«الاستفزازات الإيرانيّة»، باختصار ما سيحدث هو تأجيل مؤقت لحصول إيران على سلاحٍ نوويّ، والاتّفاق يعطّل أداة القوّة الناعمة الرئيسيّة للسياسة الأمريكيّة تجاه إيران. ويرى الباحث أنّه من السخريّة بمكان عندما يقدّم الرئيس أوباما الاتّفاق على أنّه البديل الوحيد للعمل العسكريّ، وهذا سيجعل الرؤساء في المستقبل ممنوعين فعليّاً من استخدام وسائل أخرى في التعامل مع إيران([1]). ـ على حدّ قوله ـ.

موقفه من العلاقة الروسيّة ـ الإيرانيّة:

في مقال نُشر بتاريخ: 29/يوليو/2015

- يرى وولفوفيتز أنّ الإيرانيّين كانوا غاضبين من الروس، بسبب عدم تعاونهم بما فيه الكفاية أثناء فترة المفاوضات مع مجموعة الخمسة زائد واحد، ويعتقد أنّ الروس لديهم مصلحة كبيرة تجاوزت كل شيء، فهم يريدون رفع العقوبات عن إيران حتّى تتمكّن موسكو من بيع الأسلحة لإيران، وعلى رأسها صواريخ إس 300 للدفاعات الجويّة، وكذلك بيع المفاعلات النوويّة لطهران، كما أنّ إيران ستحصل على المزيد من الموارد لدعم حلفائها المشتركين مع روسيا، أي نظام الأسد في دمشق، ولذلك

[1]- https://www.aei.org

كان هدف موسكو هو التوصّل إلى أيّ اتفاقٍ يُنهي العقوبات، وبالتالي روسيا غير مهتمّة إن كانت الصفقة جيّدة أم سيّئة.

- ويعتبر وولفوفيتز أنه حتى في حال ضغط الروس على الإيرانيّين، فهم ليسوا شركاء حقيقيّين، لقد كان هدف روسيا المساومة فقط، ولم يكن لها أيّ دور على الإطلاق في تحسين شروط الاتّفاق مع إيران ([1]).

موقفه من حادثة أسر الجنود الأمريكيّين:

* في مقال نُشر بتاريخ: 15/يناير/2016

- تحدّث بول وولفوفيتز حول حادثة أسر عشرة من جنود البحريّة الأمريكيّة في مياه الخليج، وذلك عندما دخلوا المياه الإقليميّة الإيرانيّة، قائلا: إنّ إدارة أوباما تريد منّا أن نصدّق أنّ الاستيلاء على تلك المجموعة في الخليج كان نتيجة خطأ ميكانيكيّ أو نقصٍ في الوقود ممّا تسبب في انزلاق قاربين تابعين للبحريّة الأمريكيّة إلى المياه الإيرانيّة بلا داعٍ، كما سيعتبرون الإفراج عن أفراد الطاقم هو دليلٌ على نجاح الدبلوماسيّة الأمريكيّةً مع إيران، في ظلّ إدارة أوباما وكيري. ثمّ يضيف الباحث والسياسيّ وولفوفيتز أنّ بثّ صور فيديو للطاقم وهو يستسلم ويعتذر عمّا حصل، مع اعترافاتهم يضع السلوك الإيرانيّ بصورة أكثر عدوانيةً، فهو يهدف إلى إهانة «الشيطان الأكبر» ويقلل من هيبة الدولة التي يدّعي رئيسها أنّها أقوى دولة على وجه الأرض، **ثمّ أردف أنّ بلاده تنفق على الجيش أكثر من الدول الثماني الكبرى مجتمعة، ولا أمةَ تجرؤ على الهجوم عليها مباشرة، أو على حلفائها؛ لأنّهم يعرفون أنّ هذا هو الطريق نحو الدمار والخراب. ويزعم وولفوفيتز أن حكام إيران أظهروا أنهم لا يخشون إهانة الولايات المتّحدة، وبصرف النظر عمّا تنفقه أمريكا على جيشها، فهناك تعمُّدٌ من قبل إيران للإهانة مستغلّة حقيقة عدم رغبة أوباما في المواجهة معها، حتى عندما تُساءُ معاملة العسكريّين الأمريكيّين على حدّ وصفه.** كما أنّ ذلك يعدّ انتهاكا لاتفاقيّة جنيف حول حظر الإساءة للأسرى أو السجناء لأغراض الدعاية، والنظام الإيرانيّ أراد إرسال تلك الرسالة إلى الرعايا الأمريكان وللمنطقة، في ضوء عدم توقّعهم لأيّ ردٍّ جدّيّ

[1]- https://www.aei.org

من الولايات المتّحدة. وإذا كان الرئيس الأمريكي غير راغبٍ في مواجهة إيران ردّاً على سوء معاملة العسكريّين الأمريكيّين فما هي الإجراءات التي سيتّخذها إذاً ؟ وهل سيعيد فرض العقوبات التي رُفِعَت كجزءٍ من الاتّفاق النوويّ معها في حال تكرّر مثل هذا السلوك ضدّ جيرانها أو لانتهاكات حقوق الإنسان المحليّة ؟؟

- يذكر الباحث أنّ كيري تحدّث عن الدور الحاسم الذي لعبته الدبلوماسيّة الأمريكيّة في الحفاظ على أمن البلاد وسلامتها. أمّا السلوك الإيرانيّ المتمثّل في كرم الضيافة في التعامل مع الرهائن فهو دليلٌ على حقيقة أن طهران لا تريد المخاطرة بفوائدها الاقتصاديّة التي نالتها بعد تخفيف العقوبات عليها. هناك حدود لمدى استعداد إيران للمخاطرة بهذا الشأن. هنا يذكر وولفوفيتز أنّ كيري تحدّث عدّة مراتٍ مع السيد ظريف لإيجاد حلٍّ سريع، وبحث معه سبل تجنّب التصعيد. فهذا سيكونُ جيّداً للطرفين. على حدّ قوله.

- يعلق وولفوفيتز إنّ مثل تلك الحادثة جيّدة للإيرانيّين ولكنّها ليست كذلك بالنسبة للولايات المتّحدة، وقد يزداد الأمر سوءًا إذا ما اتّضح الأمر بالنسبة لما حدث فعلاً مع البحّارة. ولا سيّما إذا اتّضح أنّ القوارب كانت تحت السيطرة التامّة عندما جرى الاستيلاء عليها. وحتى أُطلِقَ سراحهم.

- يضيف وولفوفيتز: أنّ السلوك الإيرانيّ كان في ظلّ حكومة المعتدلين، التي تنازلت عن اعتدالها لتتماشى مع المتشدّدين في حرس الثورة الإيرانيّة. هنا يرى وولفوفيتز ضرورة إعادة وضع قاسم سليمانيّ أحد قادة الحرس الثوريّ في قائمة العقوبات. فهذا من شأنه أن يحدّ من قدرته على السفر إلى موسكو للقاء فلاديمير بوتين للحديث معه حول أفضل السبل لدعم نظام الأسد في دمشق. هنا يشير وولفو فيتز إلى أنّ إدارة أوباما لن تفعل شيئاً من هذا، لأنّه قد يعرّض الاتّفاق النوويّ مع إيران للخطر، في المقابل أثبت الإيرانيّون أنهم مستعدّون للذهاب إلى خطّ المرمى، حتّى في اللحظات الحرجة، فهم سيفعلون أيّ شيءٍ وبجرأة أكبر عندما يرون ما سيحصلون عليه من مكاسب نتيجة لذلك([1]).

[1]- https://www.aei.org

*** في مقابلة صحفيّة مع محطّة nbc تحدّث بول وولفوفيتز في الذكرى الـ15 لهجمات 11/سبتمبر/2001، وقد جرت المقابلة بتاريخ: 11/سبتمبر /2016:**

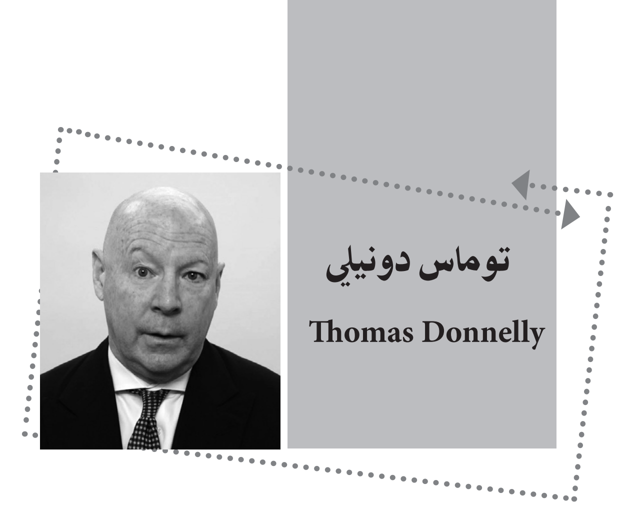
- يدافع وولفوفيتز عن الرئيس جورج بوش ويقول إنّه لم يضلّل أمريكا قبل الحرب على العراق، برغم أن تقارير استخباراتية قدمت لمجلس الشيوخ ذكرت أنّ إدارة بوش كانت تدلي بتصريحات غير مدعّمة بالأدلّة الكافية قبل الحرب، ولكنّ وولفوفيتز الذي خدم في إدارة بوش من 2001 إلى 2005 كنائب لوزير الدفاع، كان يدافع عن موقف الرئيس بوش الدعائيّ فيما يتعلّق بالحرب، ولذا يعتبره الكثيرون واحداً من المهندسين المعماريين الأساسيّين لغزو العراق، وكان يرى أنّ جهود إعادة إعمار العراق بعد الحرب يمكن أن تُدفعَ من عائدات النفط العراقيّ، وتُقدّر تكلفة حرب العراق بأكثر من 2 تريليون دولار، ويبرر وولفوفيتز موقفه بأنّ الصراع كان في المقام الأوّل من أجل تحرير الشعب العراقي وليس لمواجهة التهديد المحتمل من أسلحة الدمار الشامل، وكان يتبنّى فكرة أنّه بدون غزو العراق سيزيد باطّراد دعم صدام للإرهاب في المنطقة.

- يرفض وولفوفيتز في تلك المقابلة اعتباره مهندس الحرب في العراق؛ لأنّه ليس القائد العامّ، ولا وزيرا للخارجيّة أو الدفاع، ولم يكن مستشاراً للأمن القومي، ويُعتبر وولفوفيتز أنه لم يكن كاذباً في ادّعائه ومواقفه إبّان حرب العراق، معتبراً أنّ الحصول على أسلحة الدمار الشامل كان وشيكاً، وهذا الأمر ـ كما يقول ـ كان الكونغرس على قناعة به.

- تقارير الاستخبارات لم تثبت أنّ العراق وتنظيم القاعدة كان بينهما شراكة، كما أنّه لم يثبت أيضاً أنّ العراق قدّم للقاعدة تدريباً على الأسلحة.

- يقول وولفوفيتز إنّ معظم تقارير الاستخبارات الأمريكيّة تشير إلى أنّ صدام حسين كان سيشرع في الأعمال العدائيّة إذا شعر أنّ الغزو الأمريكيّ لبلاده بات وشيكاً([1]).

[1]- https://mediamatters.org



توماس دونيلي

Thomas Donnelly

من سيرته الذاتيّة:

- توماس دونيلي ولد في 13/يونيو/1953، وهو باحث في معهد المشاريع الأمريكيّة لبحوث السياسات العامة، وهو كاتبٌ ومحلّل الشؤون العسكريّة والدفاع والأمن القوميّ والسياسة الخارجيّة، ومؤلف (توقعات الأمن القوميّ).

- عمل مديراً في شركة (لوكهيد مارتن) للاتصالات الإستراتيجيّة والمبادرات منذ عام 2002.

- هو المدير المشارك لمركز مارلين وير للدراسات الأمنيّة.

- هو المؤلّف المشارك مع (فريدريك كاجان) : دروس من حرب طويلة، ويتحدّث الكتاب عن: كيف يمكن لأمريكا الفوز في ساحات المعركة الجديدة (2010).

- من كتبه الحديثة: (الحقيقة الأرضيّة): مستقبل القوّة البريّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة (2008) وقد شاركه في التأليف فريدريك كاجان. ومن كتبه: من الرجال والعتاد: الأزمة في الموارد العسكريّة (2007)، وقد شاركه غاري شميت، وكتاب: (الجيش الذي نحتاج إليه (2005)، وعمليّة الحرّية العراقيّة: تقييم إستراتيجيّ (2004).

- في الفترة من عام 1995إلى 1999 شغل منصب مدير مجموعة السياسات وعضواً مهنيّاً في لجنة مجلس النوّاب المعنية بالخدمات العسكريّة.

- عمل عضواً في لجنة المراجعة الاقتصاديّة والأمنيّة الأمريكيّة الصينيّة، وهو

محرّر سابق في مجلّة القوّات المسلّحة (Armed Forces Journal)، والجيش تايمز (Army Times)، وأخبار الدفاع ((Defense News)[1]).

المواقف والآراء:

الحروب المقدّسة أوالصراعات التي يحرّكها الدين:

*** في مقال نُشر بتاريخ: 2/أكتوبر/2006**

- يقول دونيلي إنّ الصراعات التي يحرّكها الدين يمكن أن تكون طويلة ومريرة. ويتساءل الباحث: هل نحن نفهم بعد طبيعة «الحرب الطويلة» لمستقبل الشرق الأوسط؟ الرئيس بوش يعتقد أنّه يدرك هذا الأمر. وفي حديثه إلى رابطة الضباط العسكريّين في أوائل سبتمبر/أيلول، وصف الصراع بأنّه ضدّ الطغيان، ورأى أنّ هناك تهديداً مشتركاً، سواءً من التطرّف السنّيّ من نوع القاعدة، أو التطرّف الشيعيّ من النوع المجسد في النظام الإيرانيّ. **وقال الرئيس: «إنهم يستلهمون أفكارهم من مصادر مختلفة»، لكنّ كلاًّ منهما يسعى إلى فرض رؤية مظلمة يسودها التطرّف الإسلاميّ العنيف في الشرق الأوسط. إنّهم يعارضون تقدّم الحريّة، ويريدون السيطرة على أسلحة الدمار الشامل». ويرى بوش أنّ الصراع الأساسيّ هو حرب أيديولوجيّة، وهي حرب على جبهات عدّة.**

- ويذكر دونيلي أنّ المدّعي العامّ السابق جون مورثا يعتبر أنّ حرب العراق ـ تحديداً ـ هي تحوّل واضح، ويرى أنّ السياسة الأمريكيّة تحتاج إلى تغيير الاتجاه نحو الدبلوماسيّة، وبعيدا عن الحلّ العسكريّ. أمّا الرأي الذي يُجمِع عليه الديمقراطيّون فهو أن مطاردة القاعدة أمر لا بدّ منه، كما يرى مورثا أنّ القوّات الأمريكيّة يجب أن يعاد نشرها في المحيطات، وإذا كان هناك داعٍ في العراق يؤثّر في الأمن القومي الأمريكيّ، يمكننا العودة.

يقول الباحث إنّ الأمريكيّين والمجتمعات الغربيّة بشكل عامّ فصلوا السياسة عن

[1]-http://www.aei.org

الدين، وإنّ الأوروبيّين فقدوا بشكل عامّ الإيمان (الروحانية) تماماً، لأنّهم اعتبروا أنّ الحقيقة والإيمان لا يلتقيان. أمّا بالنسبة للإسلاميّين الراديكاليّين، فالإيمان هو الحقيقة، أمّا السياسة، فهي تجلس مباشرة في حيّز الدين، والهياكل السياسيّة - مثل كلّ شيء آخر ـ هي ما كشفه الله لهم، وليس ما يسعى الرجال لتحقيقه وإنجازه.

- يعتقد دونيلي بأنّ الغرب كان لديه خبرة قليلة في الحرب الدينيّة منذ حرب الثلاثين عاماً. الحروب الغربيّة الكبرى في القرون الثلاثة الماضية كانت مدفوعة بالقوميّة أو بالأيديولوجيّة السياسيّة العلمانيَّة، أو بالمزج بينهما. في كتب التاريخ، استمرّت حرب الثلاثين عاما من 1618 حتى توقيع معاهدة وستفاليا في 1648. ولكنّ الحرب الأكبر تلك التي دمّرت نظام العصور الوسطى في أوروبا كإمبراطوريّة كاثوليكيّة فضفاضة، ولكن موحّدة، هذا ما أحدثته الثورات.

- يرى الباحث أنّ انهيار النظام القديم في أوروبا والنضالات الثوريّة لخلق شيء جديد، أعاد صياغة العلاقة بشكل جذريّ بين الله والإنسان، **وقد كانت الدولة وقيامها تحوّلاً وحدثاً سياسياً كبيراً، فقد حان الوقت بالنسبة إليهم لحرق المعتقدات الدينيّة**([1]).

- يرى دونيلي أنَّ النسخة الحديثة من هذه الروح الإنجيليّة الأساسيّة أكثر علمانيّة من الطائفيّة وهي مجموعة من الأفكار مفتوحة للجميع بدلاً من الإيمان الحصريّ. ومع ذلك، من الصعب فهم السلوك الأمريكيّ دون فهم أسس الإيمان العميق الذي قامت عليه أفكارنا، فقد استمرت الصلة بالإيمان. أجل، الإيمان الأمريكي ـ على الرغم من أنّنا أمام علمانيّة جميلة ـ ولكنّ الأمر له جذوره في الإصلاح. ولكن يبدو أنّه بدأ ينسى ما يعنيه الإصلاح. وليس من قبيل المصادفة أنّ أوروبا في خسارة أثناء الدفاع عن نفسها ضدّ الأعداء ـ الذين إن لم يكن أيّ شيء آخر ـ لديهم حماسة المؤمنين. السؤال في الحرب الطويلة هو ما إذا كان الإيمان العميق، والمتسامح من الأميركيّين، الناتجين من الحماسة الإصلاحيّة، والطاقة الكبيرة للعمل، هو منافسة لذلك الإيمان الأكثر عنفاً الذي يقوم به المتطرّفون الإسلاميّون.

---

[1]- http://www.aei.org

موقفه من القوة العسكريّة الأمريكيّة:

*** في مقال نُشر بتاريخ: 26/أكتوبر/2011**

- يتحدّث دونيلي عن القوّة العسكريّة الاستثنائيّة الأمريكيّة، فيقول إنّه بعد الحرب العالميّة الثانية، وبعد كوريا وفيتنام والحرب الباردة، خفضت الولايات المتّحدة بطبيعة الحال من حجم قوّاتها المسلحة، وخفَّضت من مستويات الإنفاق الدفاعي، ثمّ التحضير للانسحاب من العراق، وبعد فترة وجيزة من أفغانستان، والضغط الناجم عن تباطؤ الاقتصاد، والديون الفيدراليّة المنتشرة، تضع الولايات المتّحدة خططا لخفض جيشها إلى مستويات متدنّية بشكل خطير.

- يستعرض الباحث أوضاع الجيش الأمريكيّ فيقول إنّ أوضاع الجيش وسلاح البحريّة يسيران على الطريق الصحيح، وذلك مقارنةً بما كان عليه قبل الحرب العالميّة الثانية. ولكنّ سلاح الجوّ ستُخفض ميزانيته إلى مستوى ربما يشكلّ سابقة في تاريخه، ويضيف أنّه قبل عقد من الزمان كانت «القوّة الجويّة» هي الشكل المميّز للقوّة الأمريكيّة. والآن نحاول تشكيل العالم بـ «القوّة الناعمة»، وفي ظلّ عدم وجود مسار واضح، قد يكون القائد العام المقبل «يقصد أوباما» قادراً على الحفاظ على القيادة الأمريكيّة للعالم. وقد يكون لديه خيار واحد هو القيادة من الخلف، وفي سياقٍ واسع، فإن التخفيضات في سنوات أوباما، وقانون مراقبة الميزانيّة، وتلك التي قدٍ تنبثق عن «لجنة سوبر» في الكونغرس هي استمرار للانسحاب المتدرّج من الحرب الباردة، وقد قُضي على جيل كامل من الأسلحة الجديدة، ويضيف: القوّات الأمريكيّة تطير بطائرات وسفن، والمركبات القتالية التي جرى بناؤها في سنوات ريجان. القوى العاملة النشطة ستكون نصف ما عليه في عاصفة الصحراء.

- يشير الباحث إلى السبب الذي جعل الولايات المتّحدة استثنائيّة، فيقول: بالنسبة للمحافظين كانت تلك القوّة إحدى مواضع الاختبار بالنسبة للقوّة الأمريكيّة، ثمّ يتابع دونيلي بأن السبب وراء كون الولايات المتّحدة قوّة استثنائية ليس مجرّد مبادئ

سياسية عالميّة من الناحية النظريّة، ولكنّ تلك المبادئ هي التي نوجّه بقوّة أداء السلطة أو ممارساتها([1]).

موقفه من تنظيم الدولة الإسلاميّة

*** في مقال نُشر بتاريخ: 1/ديسمبر/ 2015**

- يتحدّث توماس دونيلي عمّا أسماه (الحرب العادلة) فيقول: لا تزال عقيدة «الحرب العادلة» واحدةً من أقوى مظاهر الفكر المسيحيّ المبكّر في الفلسفة السياسيّة الغربيّة الحديثة. حيث تحدّث في هذا الموضوع جوس أد بيلو ـ أي، واعتبر مشروعيّة شنّ الحرب لأغراضٍ عادلة، ثمّ يتابع دونيلي بالقول: ولكن السؤال الذي لم يجري حلُّه بعدُ هو كيفيّة تطبيق تلك المبادئ السامية في حالة الحرب غير النظاميّة، حينما يكون من الصعب التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين.

- يضيف دونيلي بأنّ الحرب في سوريا بشكل خاصّ، والصراع المحتدم من أجل السلطة في الشرق الأوسط يثيران هذه الأسئلة من جديد. فهناك العديد من المتنافسين، ولهم أهدافٌ كثيرة، وليس أقلّها دوافع منحرفة للقتال مع إيمان قويّ بما يفعلون. حيث إنّ معتقدات الدولة الإسلاميّة ومقاتلي القاعدة يؤمن بها كلّ أبناء تلك الجماعات. ويعتبر ذلك نوعا من التقليد الإسلامي. وذلك الإيمان وتلك المعتقدات تجعلهم خصوماً شرسين. وهم يمارسون وحشيّتهم فعلاً، أمّا التفاوض على التعايش السلميّ فهو على الورق فقط.

- يرى دونيلي أنّ هناك في أوروبا من يعتبر أنّ الحرب ضدّ الدولة الإسلاميّة لها ما يبرّرها. ولكن يبقى السؤال هل الأمر يستحقّ ذلك؟ كما أنّ هناك حقيقة أخرى غير مريحة؛ وهي أنّ أساليبهم حقّقت لهم بعض النجاحات الهامّة والخطيرة. وتنظيم الدولة تحديداً تجاوز كلّ التوقّعات؛ إنّهم ليسوا مجموعة من القتلة يتواصلون عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ، ولديهم إعلام جيّد. صحيح أنّهم يسيطرون على مساحات من الأراضي في جميع أنحاء سوريا والعراق ولكنّهم لا يتوسّعون. ومع

[1]- http://www.aei.org

ذلك عدد أفرادهم في ازدياد في أنحاء العالم الإسلامي كافّة. وقدرتهم على شنّ هجمات إرهابيّة منسقّة ومتطوّرة ومثيرة للإعجاب بشكل متزايد.

- يتابع دونيلي حديثه إنّ خطرهم وإرهابهم أثار انتباه الفرنسيّين والروس على الأقلّ، فقاموا بالردّ على هجمات تنظيم الدولة الإسلاميّة من خلال تعزيز العمل العسكريّ في جميع أنحاء المنطقة. ويعتقد واقعيّون جيوسياسيّون مثل نائب مدير وكالة المخابرات المركزيّة السابق مايكل موريل أنّ الوقت قد حان لكي تقوم الولايات المتّحدة بمراجعة نهجها تجاه سوريا، والعمل مع الروس ونظام الأسد، وهو يقول بوضوح: قد يكون الأسد جزءًا من المشكلة، ولكنّه جزءٌ من الحلّ أيضاً. ويضيف الباحث أنّ تلك الإستراتيجيّة ذكية، ولكنّها وإن كانت حكيمة إلاّ أنّنا يجب أن نركّز في اللحظة التي حدثت فيها. لأنّ ذلك يعتبر مشكلة بالنظر لمبادئ الحرب العادلة التي تدّعي أمريكا أنّها تقوم بها. ويردف دونيلي قائلاً: بدايةً من الصعب أن نعتبر بشار الأسد وفلاديمير بوتين شخصين لهما أهدافهما النقية. صحيح أنّ سوريا دولة ذات سيادة، ولكنّ السلطة فيها غير شرعيّة. وعلاوة على ذلك القمع الذي نشأ بسبب التمرّد من قبل السوريين المضطهدين فعلاً. ولذا فإنّ روسيا تسعى إلى إعادة فرض حكم استبدادي. وباختصار فإن لهم غايات شريرة، ووسائل شريرة أيضاً ـ على حدّ قوله ـ فقد استخدمت قوّات الأسد الأسلحة الكيماويّة، والبراميل المتفجّرة سّيئة السمعة، بقصد إحداث خسائر في صفوف المدنيّين، كما أنّه قد يكون عدد الطائرات الروسيّة العاملة في سوريا صغير، ولكنها تنفذ عمليات قصفٍ عشوائيّ، ربمّا تفتقر تلك الطائرات للدقة في تحديد الهدف، فهي ليست بدقة الطائرات الأمريكيّة، ولكنّ الجيش الروسيّ يفضّل دائما حجم القذيفة وكتلتها على الدقّة. وباختصار سيكون من المجحف بالنسبة للولايات المتّحدة ـ أو لأيّ جهة ـ أن تتحالف مع هذا الشرّ. فليست هناك ضرورة لذلك، نحن لسنا أمام خيار ستالين أمام هتلر، نحن أكثر قدرة على هزيمة تنظيم الدولة الإسلاميّة وتدميرها، وأكثر قدرة على التدخّل الفعليّ والعادل في تلك الحرب الإقليميّة الكبرى، دون الاعتماد على أولئك البلطجيّين ـ على حدّ وصفه ـ، ويضيف: ومع ذلك من المرجّح أن نعتمد على أولئك البلطجيّة ووسائلهم العنيفة جدّاً، كما يجب علينا أن نجد وسيلة فعّالة من الناحية العسكريّة

وفي الوقت المناسب؛ لأنّه من الخطأ أيضاً إطالة أمد الحرب دونَ داعٍ، مع السعي إلى التقيُّد بمعايير العدالة في ذلك. ثمّ يضيف دونيلي: نحن في الحقيقة نواجهُ أمراً لا يختلف عن ذلك التحدّي الذي واجهه أبراهام لينكولن في عام 1863، حيث لم تكن «الكونفيدراليّة الجنوبيّة» تحت السيادة الأمريكيّة. بل كانت قريبة من الاعتراف بها كدولةٍ ذات سيادة في لندن وباريس، وفضلاً عن الهزيمة الناشئة عن ذلك كان هناك جيشٌ (روبرت لي)([1]) في ولاية فرجينيا الشماليّة، ولم يكن مجرد فرقة عسكرية صغيرة، وكان يسعى لتدمير الكونفدرالية، وقد تصدّى لينكولن ـ الذي كان من الرجال المتشدّدين، من أمثال: (يوليسيس غرانت)([2])، و(ويليام تيكومسيه)([3]) ـ لتلك المهمة الصعبة المتمثّلة في منع تمزيق المجتمع الأمريكيّ، مع الحفاظ على العمق الاقتصاديّ الذي يمثله جنوب البلاد. ويتابع الباحث كلامه بقوله: ولكي يتمكّن هؤلاء الرجال من الحكم بقوّة وحزم، أصدر الرئيس الأمريكي القرار العامّ رقم (100)، وهو عبارة عن تعليمات لقيادة الجيوش في الولايات المتّحدة في الميدان، ولتحقيق هذه المبادئ والتعليمات اتّجه لينكولن نحو مهاجر ألمانيّ يعرف باسم: فرانسيس ليبر([4])، وهو فيلسوف سياسيّ حارب في العديد من الثورات

[1]- روبرت إدوارد لي :(Robert Edward Lee) قائد عسكريّ كبير من القادة الأمريكيّين،(1807- 1870)، قاد جيش التحالف الجنوبيّ في الحرب الأهلية الأمريكيّة، وهو واحدٌ من مشاهير أبطال الأمّة الأمريكيّة.

[2]- يوليسيس جرانت (Ulysses S. Grant): اسم الولادة حيرام يوليسيس جرانت، (1822 –1885) هو الرئيس الثامن عشر للولايات المتّحدة (1869-1877). وكان القائد العام لجيش الولايات المتّحدة (1864-1869)، وعمل مع الرئيس أبراهام لنكولن لقيادة جيش الاتحاد للانتصار على الكونفدرالية في الحرب الأهلية الأمريكيّة. طبق جرانت سياسات الكونغرس لإعادة الإعمار، وكثيرا ما اختلف في هذا الموضوع مع الرئيس أندرو جونسون خليفة لينكولن. انتخب جرانت مرتين لهذا المنصب، وقاد الجمهوريّين في جهودهم الرامية إلى إزالة بقايا القومية الكونفدرالية والعبودية، وحماية المواطنين السود، وأطلق العنان للتوسع الصناعي في البلاد خلال العصر الذهبي.

[3]-وليام تيكومسيه (William Tecumseh Sherman) كان جندياً أمريكياً، ورجل أعمال، وعمل معلمًا، ومؤلفاً، وشغل منصب جنرال في جيش الاتحاد خلال الحرب الأهلية الأمريكيّة (1861-1865)، وقد تلقى اعترافاً بقيادته المتميزة للإستراتيجية العسكريّة، برغم الانتقادات لقسوة السياسات التي اتبعها «الأرض المحروقة»، والتي نفّذها أثناء الحرب الأهلية الشاملة في أمريكا ضدّ الولايات الذاهبة نحو الكونفيدرالية.

[4]- فرانسيس ليبر(1798 (Francis Lieber أو 1800 –1872) ويعرف أيضاً باسمه الألمانيّ فرانز ليبر، قانوني أمريكي من أصل ألماني، وفيلسوف سياسي. قام بتحرير موسوعة أمريكانا ((Encyclopaedia Americana، كما كان مؤلف كود ليبر خلال الحرب الأهلية الأمريكيّة، والمعروف أيضاً باسم: تعليمات الجيوش الحكومية في الميدان (1863) ويعتبر كود ليبر أول وثيقة شاملة توضح القواعد التي تنظم سير الحرب، وكانت الأساس لاتفاقيات جنيف.

الأوروبيّة في أوائل القرن التاسع عشر، وقد كان بالتالي على دراية تامّة بتجاوزات الحرب «الحزبيّة».

- يطرح دونيلي تساؤلاً حول إمكانيّة احتواء الدولة الإسلاميّة بدلاً من قصفها وكأنّنا في العصر الحجريّ، وهنا يذكِّر الباحث بقانون ليبر([1])، المادّة 157، التي تغطّي مجموعة واسعة من الوسائل والتعليمات الميدانيّة الواجب اتّباعها لتنظيم سير الحرب، ومن أقسام تلك المادّة ما ينصّ على المعاملة الأخلاقيّة مع السكان المحليّين، والحرّية للعبيد، ممّا جعلها دليلاً أمريكيّاً فريداً لشنِّ ما أسماه بالحرب العادلة في ظلّ الظروف الميدانية غير النظاميّة، حينما يكون التمييز بين المقاتل وغير المقاتل أمراً غامضاَ، وقد أُخِذت تلك المدونة كأساس لاتفاقية لاهاي الدوليّة لعام 1907، والتي أصدرت قوانين خاصّة بالحرب، وحدّدت ماهيّة جرائم الحرب، ولا يزال تأثيرها موجوداً بقوّة في دليل وزارة الدفاع الأمريكيّة، وجرى إقرار ذلك في قانون الحرب الذي حُدِّث في عام 2015.

- يتحدّث دونيلي عن المسألة الأخلاقيّة ويقول: عندما نبحث عن الوضوح الأخلاقيّ أنْ يحدث هناك تعثُّر، خصوصاً عندما يكون الوضع غامضاً، ويبدو أنّ الفرنسيين الذين كانوا منزعجين من النهج الأيديولوجي الأمريكيّ تجاه الشرق الأوسط، هم مستعدّون الآن للاعتراف بأنّ أسس النظام الدوليّ الليبراليّ قد تذبذب، ولكن بمجرد أن تستقرّ الأوضاع لابدّ أن يكون هناك نظام عادل، وذلك بمجرّد وقف القتال، أي إنّنا سنكون أمام مسألة الأمن والأخلاق، إذا تداخل الصراع من أجل السلطة في الشرق الأوسط، والحرب ضدّ الإرهابيّين. وهناك من ينظر للأمر من زاوية أخرى؛ حيث يرى بعضهم أنّ سوريا محرقة حديثة، (محرقة العصر) والحرب ضدّ الدولة الإسلاميّة لها ما يبرّرها، ولكن هل يستحقّ الأمر كلّ هذا الاهتمام؟ وهل الدولة

[1]-كود ليبر (Lieber Code): أو قانون ليبر الصادر في 24 نيسان/أبريل 1863، ويعرف أيضاً باسم تعليمات الحكومة لجيوش الولايات المتّحدة في الميدان، وهو الأمر العامّ رقم 100، أو تعليمات ليبر،وكان قد وقعها الرئيس أبراهام لينكولن للقوات الاتحادية الخاصّة بالولايات المتّحدة، أثناء الحرب الأهلية الأمريكيّة، والتي تنصّ على كيف يجب على الجنود أن يتصرفوا في زمن الحرب. واسم هذه التعليمات انعكاس لصاحبها، الباحث القانونيّ الألمانيّ الأمريكيّ، والفيلسوف السياسي فرنسيس ليبر((Francis Lieber انظر:
http://doorybook.blogspot.com

الإسلاميّة حكومة أم عصابة إجراميّة؟ الإجابة عن السؤال ستحدّد شكل القتال، لقد حان الوقت لإنهاء تنظيم الدولة الإسلاميّة[1].

موقفه من العراق:

*** في مقال نُشر بتاريخ: 17/فبراير/2016**

- يرى توماس دونيلي أنّ الانسحاب من العراق كان خطأً إستراتيجيّاً أسوأ بكثير من الاحتلال الذي هزم في أعقاب الغزو الذي أطاح بصدام، ويضيف أنّ ترامب يرى أنّ دكتاتور العراق قتل الإرهابيّين، وهو أمرٌ مثير للسخرية؛ فقد كان صدام أحد أولئك الإرهابيّين. والأهمّ من ذلك أنّ قرار الرئيس أوباما بإنهاء التدخّل الأمريكيّ في العراق كان بمثابة انهيار عام ومتسارع للقوّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط. وهذا الانهيار بدوره أحدث قلقاً متزايداً فيما يتعلق باستعداد الولايات المتّحدة وقدرتها على الاحتفاظ بدورها في القيادة العالميّة. أما أوروبا ـ خصوصاً ـ فهي تجني ثمّار تراجع أوباما، حتّى في شرق آسيا فهم يتساءلون، ماذا تعني «الخطوط الحمراء» الأمريكيّة؟ إنّ أخطاء أوباما تجعل مناقشة موضوع العراق أكثر وضوحاً، وتتطلّب مناقشة أكثر عمقاً. يتابع الباحث أنّ بوش ومساعديه ارتكبوا أخطاءً جسيمة ـ كان يمكن تجنّبها ـ أثناء الحرب. ولكن نقول لأيّ شخص لديه حساسيّة تاريخيّة، هذه هي الحرب، ومن النادر أن نعترف بالخطأ ونصحّحه ـ كما فعل بوش وتلك كانت طفرة عام 2007 ـ ولم تكن تلك الحرب الفضلى أو المثاليّة، ولكنّها حقّقت نجاحاً كافياً لتهيئة الظروف لتحقيق انتصار أكبر، وتحقيق توازن أفضل في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

- ويرى دونيلي أنّ عهد أوباما أثبت أنّه يضعف الممارسة التقليديّة للقيادة الأمريكيّة، رونالد ريغان كان يعتقد أنّ تحقيق النصر كان ممكناً في فيتنام، وكان يرى أنّ التضحية الأمريكيّة هناك لم تكن دون أخلاق، ولا تمثّل حماقة، ولكنْ كانت قضية نبيلة. وقد قال: إنّ الفوز في القتال في المستقبل يحتاج أيضاً إلى العودة للماضي، لعدم تكرار الخطأ نفسه[2].

---

[1]- http://www.washingtonpost.com

[2]-https://www.aei.org

*** وفي مقال نُشر بتاريخ: 27/مايو/ 2016**

- يتناول الباحث مسألة التباين بين السيادة والشرعيّة الأخلاقيّة ويقول إنّه في حزيران عام 2014عندما اجتاحت قوّات الدولة الإسلاميّة بغداد، بدأ الرئيس باراك أوباما بإعادة التزام القوّات العسكريّة الأمريكيّة بالعراق، كما أشار إلى أنّه من الممكن أن تلعب إيران دوراً بنّاءً إذا أرسلت الرسالة نفسها إلى الحكومة العراقيّة، التي مفادها أنّ العراق بكامله يجب تحمُّل أعبائه. وفي مقال شهير كتبه مراسل مجلّة الأطلسيّ ذكر فيه أنّ أوباما يرى أنّ المملكة العربيّة السعوديّة والدول العربيّة الأخرى كان عليها أن تتعلّم «تقاسم» الشرق الأوسط مع إيران.

رؤيته لمستقبل إيران والعلاقة معها:

- يشير دونيلي إلى تصوّر أوباما لطبيعة العلاقة مع إيران؛ حيث يرى أنّ هناك توجّهاً لدى أوباما لشراكة إستراتيجيّة مع طهران، ويعيد أوباما اعتقاده الجازم بأنّ الحرب الباردة قد عادت حسب «الواقعيّين» في التفكير مثل: مستشار الأمن القوميّ السابق برنت سكوكروفت[[1]]، ولم تكن زلة لسان حين قال: أنا أحبّ هذا الرجل، كما أنّه اختار تشاك هاجل[[2]] ليكون ثالث وزير دفاع، وقد تعاون الاثنان في دراسة أجريت عام 2012، خرجت بمبادرة الاستشراف الاستراتيجيّ في مركز برنت سكوكروفت للأمن الدوليّ، وهي شركة تابعة لمجلس الأطلسيّ، حيث توصّلت إلى أنّه بالنسبة

[1]- برنت سكوكروفت :(Brent Scowcroft) ولد في أوغدن عام 1925، وهو ضابط من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وهو عضو في الحزب الجمهوريّ، وقد شغل منصب مستشار الأمن القوميّ في الفترة من 1975- 1977.

[2]- تشاك هيغل (Chuck Hagel) : رجل عسكريّ بالدرجة الأوّلى، ووزير الدفاع الامريكيّ منذ 23 فبراير 2013 إلى غاية 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 بعد استقالته من منصبه، وحائز وسامين «القلب الأرجواني» بسبب دوره في حرب فيتنام، حيث أصيب بحروق شديدة بعد أن تعرضت ناقلة الجنود المصفحة التي كان يستقلها للغم أرضي. بعد عودته من الحرب بفيتنام، عمل هيغل مذيعاً إعلامياً فترة وجيزة قبل أن يدخل المعترك السياسي سيناتوراً جمهورياً ممثلاً لولاية نبراسكا، حيث استمر في هذا المنصب بين عامي 1997 و2009. ربطت هيغل علاقة قديمة بالرئيس باراك أوباما، حيث تعرّف إليه في مجلس الشيوخ عندما كان باراك أوباما يشغل منصب سيناتور، فوجدا العديد من نقاط التفاهم المشتركة بمواضيع متعددة مثل حالات استخدام القوة العسكريّة. وبالنسبة للملف الإيرانيّ، فيتشارك الرئيس باراك أوباما مع هيغل في وجهة النظر التي تشير اتخاذ خيار الحوار مع النظام الإيرانيّ كبديل عن القوة العسكريّة، إلا أنّ أراءهما تختلف في موضوع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران حيث إن هيغل كان معارضاً لها.

لإستراتيجيّة الولايات المتّحدة، يجب اعتبار إيران شريكاً طبيعيّاً محتملاً في المنطقة، كما كانت عليه الحال حتّى عام 1979، عندما أطيح بالشاه رضا بهلوي في ثورة الخميني، **وقد جاء في التقرير المعنّون بـ: «تصوّر عام 2030: إستراتيجيّة الولايات المتّحدة لعالم ما بعد الغرب»، أنّ حكومة ما بعد حكم الملا، التي هيمنت على الأيديولوجيا السياسيّة الشيعيّة، يمكن أن تعود بسهولة إلى كونها مساهماً حقيقياً في الاستقرار بالمنطقة بحلول عام 2030.**

- يذكر الباحث أنّ انتصار الإيمان على العقل ممكن الحدوث، ولكن لا صلة بين الاثنين، وبعيداً عن الاعتقاد بأن الجمهوريّة الإسلاميّة الثوريّة سوف تحافظ ببساطة على الأيديولوجيا التي تحافظ على الدولة نقية، ستسود النزعات القوميّة للأكراد والبلوش والأقليّات الأخرى في إيران. هناك إيمان عميق بضرورة الاعتراف بسيادة الدول باعتبارها مهمّة لحدوث تفاعل بين الدول، مع تجاهل طبيعة الأنظمة.

- يقول الباحث إنّه في جوهر الدين وحقيقته فإنّ العقيدة لا تفصل بين السيادة والشرعية، وتلك فكرة تستند إلى فهم كاذب لمعاهدة ويستفاليا عام 1648([1])، ببساطة هي تعبير عن نظام دوليّ يقوم على هياكل الدولة، ومبدأ عدم التدخّل. ويضيف الباحث أنّه من وجهة نظره فيما يتعلّق بالأحداث الجارية، فهناك دعوى بالإصلاح، وهو سمة هذا العصر، وقد تميّزت به الجهات الفاعلة غير الحكوميّة الناشئة، مثل تنظيم القاعدة والدولة الإسلاميّة، وبعض الأفراد كأسامة بن لادن. ويعتبر الواقعيّون أنّ إيران هي تعزيز لنظام يرتكز على الدولة في الشرق الأوسط.

---

[1]- معاهدة مونستر أو أوسنابروك أو معاهدة ويسفاليا، هي المعاهدة التي جرى توقيعها عام 1648، في مونستر (ألمانيا)، ممّا أدّى إلى انتهاء حرب الثلاثين عاما، كما أنها الحرب التي بدأت مع الثورة ضدّ هابسبورغ في بوهيميا عام 1618، والتي كاتن بسبب الصراعات المختلفة بشأن دستور الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ونظام الدولة في أوروبا، كانت هذه المسابقة هي «الحرب الألمانية» في المدينة، والتي لعبت دوراً حاسماً في القوى الخارجيّة، انتهت معاهدة ويستفاليا بتوقيع اتفاقيتين بين الإمبراطورية والقوى العظمى الجديدة، والسويد، وفرنسا، واستقرت الصراعات داخل الإمبراطورية مع الضمانات الخاصّة بهم. شارك في معاهدة ويستفاليا كلّ من الإمبراطور الروماني فرديناند الثالث، مملكة أسبانيا، مملكة فرنسا، الإمبراطورية السويدية، الجمهوريّة الهولنديّة، أمراء الإمبراطورية الرومانية، وملوك المدن الإمبراطورية الحرة. يعتبر صلح وستفاليا أول اتّفاق دبلوماسيّ في العصور الحديثة وقد أرسى نظاماً جديداً في أوروبا الوسطى مبنياً على مبدأ سيادة الدول. مقررات هذا الصلح أصبحت جزأ من القوانين الدستورية للإمبراطورية الرومانية المقدسة.

- يعتبر الرئيس أوباما أنّ الاتّفاق النوويّ مع طهران هو اقتراح مريح للجانبين. وهو لا يؤجّل تقدم البرنامج النوويّ فقط، ولكنّه يشجّع إيران على التصرّف كدولة «طبيعية». وذلك من خلال تعزيز المزيد من وسائل السلطة التقليديّة، حيث ستتصرّف طهران بشكل أكثر تقليديّة، وستسرع في الوصول إلى حكومة ما بعد «الملالي» وإسقاط الأيديولوجيّة الثوريّة الشيعيّة ـ على حدّ تعبير دونيلي ـ ويضيف أنّه في كلّ الأحوال يختتم مجلس الأطلسي تقريره بالقول إنّ فرص التوسع الإيرانيّ في المنطقة ستكون منخفضة للغاية.

موقفه من الاتّفاق النوويّ:

- يعتبر الباحث أنّ العوائد الأوّليّة للاتّفاق النوويّ ـ تحديداً ـ ليست مشجّعة، رغم أن الرئيس روحاني يمثّل تغييراً كبيراً عن سلفه محمود أحمدي نجاد، وبغضّ النظر عن مدى تأثير قيادة الرؤساء الإيرانيّين في المرشد الأعلى علي خامنئي، فإنّ أحمدي نجاد صرخ كثيرا، لكنّ إيران في ظلّ روحاني فعلت الكثير، ومن ذلك: تشجيع الانسحاب الأمريكيّ من العراق والمنطقة، وتحويل حكومة بغداد إلى وكيل إيرانيّ، وإنقاذ وإنعاش نظام الأسد في دمشق، وهي تعمل ببطء وثبات، ولذا فإن إيران ترسي هيمنتها على الخليج وحسب، ولكن على شمال شبه الجزيرة العربيّة، وعلاوة على ذلك، يبدو أنّ عدم الرضا الداخليّ الذي اندلع في احتجاجات عام 2009 قد انتهى، أو على الأقلّ قُمعَ بنجاح. ويضيف دونيللي بالقول: في الواقع، يبدو من المرجّح أن تنتهي الصفقة النوويّة في اقتراح خاسر للولايات المتّحدة وحلفائها. ثمّ يضيف أنّه على المدى القريب فقد أعطت تلك الصفقة الضوء الأخضر للتوسّع الإيرانيّ الذي أصبح أكثر شيعيّة وطائفيّة لا أقلّ من ذلك، مع ضمان وإضفاء الشرعيّة على حقّها في الردع النوويّ، بمجرد أن يفوز في الحرب الإقليميّة الحاليّة. ومن الواضح أنّه حتّى لو كان الرئيس الأمريكيّ في المستقبل ـ يقصد الحاليّ طبعاً ـ يرغب في عرقلة المدّ الإيرانيّ في المنطقة فإنه سيكون أمام مهمّة صعبة، ويتابع دونيلي : **لقد فقد حلفاؤنا العرب والإسرائيليون التقليديون ثقتهم بشدّة بنا. ومع انسحاب القوات الأمريكيّة من المنطقة فإن القدرة العسكريّة الأمريكيّة فقدت زخمها على مدى**

العقد الماضي بصورة لا يمكن معها استعادتها بسرعة. هذا النوع من تقاسم المنطقة من شأنه أن يعطي إيران شريحة كبيرة من فطيرة السلطة، وربّما خَلَق نوعاً من هدوء المقابر نتيجة حالة الاستقرار، لكنّ الاتّفاق النوويّ يساعد إيران مادّياً في محاولة الهيمنة على المنطقة، كما أنه يشرّع الهيمنة الإيرانيّة. وهذا يعتبر تهديداً خطيراً للنظام الدوليّ الليبراليّ ـ ذلك النظام الذي تقوده الولايات المتّحدة بطريقيتين: بادئ ذي بدء، هذا الأمر يتعارض مع المبدأ الأساسيّ للإستراتيجيّة والحكم الأمريكي، منذ أوائل القرن العشرين، إذ إنّ المسارح الحرجة للكتلة الأرضيّة الأوراسيّة لا ينبغي أن تكون في أيدي هيمنة معادية في أوروبا. وهذا يعني معارضة صعود فيلهلم[[1]] وألمانيا النازيّة في شرق آسيا. واليابان. ويضيف الباحث أنّه خلال الحرب الباردة، كان على أمريكا احتواء الاتّحاد السوفيتيّ لا في أوروبا وحسب، ولكن على الصعيد العالميّ أيضاً. وفي الشرق الأوسط كان ذلك يعني أن لا نقاتل التدخّلات السوفيتية الخارجيّة والثورة الإيرانيّة وحسب. ولكن صدام حسين، وانتشار الحركات السنية الثورية في المنطقة أيضاً.

- يرى الباحث أنّه حتّى لو أخفقت إيران في الهيمنة الإقليميّة، في نهاية المطاف، فإنّ موافقة أمريكا في جهودها كان له تأثير في إحداث توازن القوى العالميّ. ويضيف

[1]- فيلهلم الثاني: (Wilhelm II) كان قيصراً للرايخ الثاني الألماني , إلى جانب كونه ملكاً لبروسيا. وهو يتحدّر من أسرة هوهنتسولرن, التي حكمت مملكة بروسيا ابتداء من سنة 1701. وهو ابن القيصر فريدريش الثالث، توج قيصراً بعد وفاته سنة 1888 ، وأجبر على التنازل عن العرش في سنة 1918، بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالميّة الأوّلى ، ونفي إلى هولندا. وبه سقط الرايخ الثاني الألماني، حيث أسّست جمهوريّة فايمار في ألمانيا بعد سقوطه. وهو آخر ملوك أسرة هوهنتسولرن الذين حكموا بروسيا ابتداء من سنة 1701، وعند قيام الوحدة الألمانية وولادة الرايخ الثاني الألماني في سنة 1871 على يد بسمارك كان جدّه فيلهلم الأوّل ملكاً لبروسيا فتوج قيصرا للرايخ أو القيصرية الجديدة، وجمع بين لقب ملكبروسيا ولقب القيصر الألماني. وتوارث هذين اللقبين ابنه القيصر فريدريش الثالث، الذي حكم بعده, ثمّ جاء فيلهلم الثاني ابن فريدريش الثالث، وظلّ على العرش حتّى سنة1918، حين قامت ثورة نوفمبر في ألمانيا والتي أعلنت قيام جمهورية فايمار. تحالف معه السلطان عبد الحميد الثاني، وكان قد دعاه لزيارة القدس ولبى الإمبراطور الدعوة سنة 1889.

وقد كانت زيارة قيصر الإمبراطورية الألمانية فيلهلم الثاني إلى مدينة القُدس في التاسع والعشرين من أكتوبر، تشرين الأوّل سنة 1898 ميلادية، حدثاً تاريخياً كبيراً يعكس حجم المنافسة الجيوسياسيّة بين الإمبراطوريّة الألمانية، روسيا، وفرنسا، والإمبراطورية البريطانيّة، حيث استقبل القيصر الألماني وزوجته بحفاوة كبيرة من قبل العثمّانين والعرب في المدينة المقدسة.

دونيلي أنّ البلدان الأوروبيّة قد ساهمت منذ زمن طويل في تنمية العمل التجاريّ في إيران. في الواقع كان من الصعب إبقاء الشركات الأوروبيّة تقوِّض العقوبات أو تتجاهلها. أمّا الهند فهي يائسة في تطوير مجال الطاقة ولذا فهي تقوم بطرق باب الملالي أيضاً. ويردف الباحث أنّه من الناحية الجيوسياسيّة فقد استغلّت روسيا الفرص التي وفّرتها الحرب السوريّة لا لاستعادة دورها في الشرق الأوسط وحسب، ولكن من خلال مفاقمة أزمة الهجرة الناجمة عن الحرب أيضاً، وذلك للضغط على أوروبا، أمّا الصين التي تندفع بشكل ممنهج إلى الخارج لا نحو المحيط الهادئ وحده، ولكن في داخل آسيا، وفي المحيط الهنديّ، وهي تقترب من إيران بأعصاب متفائلة.

- الولايات المتّحدة ودول الغرب تحتفظ بمزايا عالميّة لا تعدّ ولا تُحصى، والاعتراف وشرعنة محاولة إيران الهيمنة في الشرق الأوسط، يمثّل أزمة في الغرب، ولا سيّما في ثقة الأمريكيّين. وتشريع تقاسم السلطة مع نظام مهووس بالطائفيّة في طهران هو تقويض للادّعاءات العالميّة فيما يتعلّق بالنظام الدوليّ الليبراليّ حالياً. ويضيف الباحث أنّ هذا الوضع يختلف عما كان عليه زمن ستالين وهتلر واليابان الإمبراطوريّة، فتلك الاتّفاقيات كانت تجري نتيجة ضعف ولم تكن تلك التنازلات ناتجة من قوّة.

- إنّ مطالب إيران بحصّة في النظام الدوليّ يعني تقليص الحصّة التي يمكن أن يحصل عليها المطالبون بالعدالة الإنسانيّة. ويضيف دونيلي أنّ الولايات المتّحدة قد سعت منذ فترة طويلة إلى مواءمة ممارسة السلطة مع مبادئها العسكريّة والاقتصادية، وإذا تخلّت الولايات المتّحدة وبقيّة الغرب عن مبادئ الشرعيّة الأخلاقيّة، فلا يوجد شيء يثني سلطة إيران ضدّ أيّ دولة أخرى[1].

[1]-http://hoovver.org

*** في مقال نُشر بتاريخ: 21/سبتمبر/2016**

- يتناول دونيلي مسألة الاتّفاق النوويّ الإيرانيّ فيقول: إنّ إبرام الاتّفاق النوويّ مع إيران خلق مجموعة جديدة ومتنوّعة من الحقائق الإستراتيجيّة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وفي الوقت يعتبر هذا التحول يكاد يكون لا رجعة عنه، فإنّه يتحرّك بسرعة، ويضيف: إنّ في الوقت الذي يحدّد فيه الرئيس الأمريكي المقبل (الحاليّ) مكان وجود المراحيض في البيت الأبيض، فإنّ العمليّة مثل الأسمنت سريع التجفيف. ومن بين الحقائق الجديدة أنّ فرصة إسرائيل للعمل من جانب واحد، أو بالتنسيق مع المملكة العربيّة السعوديّة لاستباق المزيد من التطوير للبرنامج النوويّ الإيرانيّ تكون قد مرت. ويردف دونيلي أنّ هذا الخيار الإسرائيليّ وحده لم يكن مطلقاً في المقام الأوّل. وذلك على الرغم من الخطاب الناريّ لرئيس الوزراء الإسرائيليّ بنيامين نتنياهو، وبرغم الأمل لدى بعض الأمريكيّين أنّ الضغط الإسرائيليّ سيحث الولايات المتّحدة على الاعتراف بتلك الحملة ضدّ إيران. إلّا أنّ التزام أوباما باتّفاق إيران سيلغي العنصر الأساسيّ للدعم الدوليّ، وذلك يمثّل الغطاء العلويّ الجيوسياسيّ الذي قد يجعل العمل الإسرائيليّ ممكناً. ويتابع الباحث أنّ هناك قيوداً سيواجهها جميع الرؤساء الأمريكيّين في المستقبل، وذلك على الرغم من إصدار بيانات تعبّر عن الخوف من المحاذير المترتّبة على الصفقة. وعلاوة على ذلك فإن الأساس المنطقي الذي تقوم عليه تلك الصفقة هو أنّ هناك فرصة كبيرة لإعادة النظام الثوريّ في طهران إلى النظام الدوليّ، وذلك لتحويل الجمهوريّة الإسلاميّة إلى كيان طبيعيّ، ويعلق دونيلي بأنّه كان يجب على الغرب أن يصحّح المسار، بدلاً من الرهان الكبير على تلك الصفقة. والموقف نفسه اتّخذته إدارة أوباما على الرغم من انتهاكات طهران المباشرة للصفقة، ولا سيّما فيما يتعلّق بالصواريخ الباليستيّة، ومضاعفة نشاطها في العراق وسوريا أيضاً، من اجل الهيمنة الإقليمية، ثمّ يضيف الباحث أنّه لم تكن هناك أيّ عقوبات على إيران بسبب أخذ الأمريكيّين رهائن، وهم بحّارة في سلاح البحرية الأمريكيّة، ولم يرهبها طنين السفن الحربيّة الأمريكيّة في الخليج. وباختصار فقد عكس أوباما مسار الإستراتيجيّة الأمريكيّة في المنطقة،

بعيداً عن إسرائيل والسعوديّة وغيرها من الدول العربيّة الرئيسيّة، وذلك في محاولة للتوصّل إلى تسويةٍ مع طهران.

- يذكر دونيلي بموقف الصحفيّ الأمريكيّ جيفري جولدبيرغ ([1])، في حديثه لصحيفة (عرب الخليج) أنّه يجب أن نتعلّم كيف «نتقاسم الحيّ» مع إيران. ولكنّ هذا لا يعني أنه لا يمكن أن تكون هناك ظروف قد ترى إسرائيل أنّ هناك تهديدا نوويّاً إيرانيّاً وشيكاً، يهزم شراكتها الإستراتيجيّة طويلة الأمد مع الولايات المتّحدة، وهذا ما عبّر عنه نتنياهو في تحذيراته المخيفة أمام الكونغرس فقد عبّر عن قلق عميق. ويضيف أنّه من المؤكّد أنّ محور أوباما «تجاه طهران» أجبر حلفاء الولايات المتّحدة السابقين والخصوم السابقين أيضاً، مثل إسرائيل ودول الخليج على استكشاف المزيد من الشراكات في المنطقة. ثمّ يضيف أنّه من المخاطر الجيوسياسيّة لإسرائيل قيامها بضربة وقائيّة ضدّ البرنامج النوويّ الإيرانيّ، إذ إنّ ذلك سيكون مكلفاً وشاقاً، ولكنّ المرجّح أنّ النافذة العسكريّة ستظلّ مفتوحة. لأنّ الاتّفاق سيمنح للإيرانيّين مهلة أو فرصة لإعادة تشكيل مشروعهم النوويّ لجعله أكثر عسكريّة وإستراتيجيّة، من خلال تحسين أنواع الترسانة الصاروخيّة ومداها ودقّتها. ويدّعي الباحث أنّ هناك سببا وجيهاً للاعتقاد بأنّ طهران ستلتزم بشكل وثيق بما فيه الكفاية بشروط الاتّفاق، لأنّ الردّ المحتمل سيكون رادعاً أكثر فاعليّة. يمكن التلويح به بسرعة كأمر واقعيّ في نهاية الطريق.

---

[1]-جيفري مارك جولدبيرج (Jeffrey Mark Goldberg): هو صحفيّ أمريكيّ مشهور، من مواليد عام 1965، رئيس تحرير صحيفة الأطلسي، غولدبيرغ معروف بتغطيته للشؤون الخارجيّة، نشأ في لونغ آيلاند، وقال عن نفسه إنّه واحد من عدد قليل من اليهود الذين يعيشون في منطقة إيرلنديّة أمريكيّة، وخلال زيارته لإسرائيل تحدث عن المعاناة التي كان يعانيها عمال المناجم الإيرلنديّون، على أيدي رجال أعمال صغار، وبعد مغادرته لجامعة بنسلفانيا انتقل إلى إسرائيل، حيث خدم في الجيش الإسرائيلي، كحارس سجن خلال الانتفاضة الأوّلى، في سجن (كتزيوت) وهو معسكر للسجون أُنشئ لإلقاء القبض على المشاركين الفلسطينيين في الانتفاضة. وهناك التقى فلسطيني من مخيّم للاجئين في قطاع غزة وهو مسؤول في منظّمة التحرير الفلسطينية، وقد وصفه «جولدبيرغ» بأنه الفلسطينياً الوحيد الذي وجده في سجن كيتزيوت الذي فهم التبرير الأخلاقيّ للصهيونية. https://en.wikipedia.org

موقفه من إسرائيل:

- يضيف دونيلي أنّ الطريق الأُحاديّ الجانب بالنسبة لإسرائيل سيظلّ مفتوحاً في مجال الهجوم الإلكترونيّ (هجمات الحاسوب) ، وقد أغضب الإسرائيليّون شركاءهم الأمريكيّين، عن طريق نشر الفيروس على نطاق واسع وبعدوانيّة، ممّا قاد الإيرانيّين على الأرجح لاكتشاف الهجوم بسرعة أكبر، ويردف دونيلي حديثه بالقول إنّ كثيراً من الاستثمّارات في هذا المشروع ـ المعروفة رسميّاً في إدارة بوش ـ بأنّها «الألعاب الأوّلمبية»، كانت من قبل الولايات المتّحدة، ومن المستحيل تقييم ما إذا كان الإسرائيليّون قد أجروا البرنامج من جانب واحد. ولكنّ التغيير الذي طرأ على المنافسة الإستراتيجيّة يتمثّل في الهيمنة الإقليميّة، ربمّا دون اللجوء إلى القدرة النوويّة الميدانيّة على الإطلاق، إذ إنّ عدوّ إيران ـ الشيطان الأكبر ـ الولايات المتّحدة، قد تراجع كثيراً عن مكانه منذ عام 2009، كما أنّ إيران تجني ثمّار التعاون الإستراتيجيّ مع روسيا، ولديها سبب وجيه للتفكير في إغراء الصينيّين للتعامل معها بطريقة مماثلة.

- يقول الباحث إنّ ما تواجهه إسرائيل ودول الخليج العربيّة، في الوقت الحاضر أقلّه حرب طاحنة أو إبادة فوريّة معقّدة بشكل لا يصدق مع إيران، وهم يشعرون بصورة متزايدة بالهجر أو الإهمال من قبل الولايات المتّحدة.

- أحد الأسباب التي جعلت إسرائيل قادرة على البقاء على قيد الحياة، في عالم معادٍ لها، هو إدراكها وقدرتها على التعرّف إلى طبيعة الصراعات التي تواجهها. ويضيف دونيلي قائلاً: نعم، لقد قام القادة الإسرائيليّون بأخطاء تكتيكيّة، مثل أيّ كيان. لكنهم أظهروا قدرة استثنائيّة على التكيّف مع مجموعة كبيرة من الخصوم، من الجيوش العربيّة التقليديّة إلى حزب الله الذي يقاتل بشكل غير نظاميّ، إضافة إلى المجموعات الإرهابيّة الصغيرة، ولكنّها شرسة، العالم يواجه مزيجاً جديداً من التحديّات والتهديدات المتغيّرة من إيران. وبرغم أنّنا من الممكن أن نتصوّر تلك التهديدات دوما، ولكنّ لحظة الإضرار بالبنيّة التحتيّة النوويّة الإيرانيّة قد مرّت[1].

---

[1]- http://www.hoover.org



ج. ماثيو

J. Matthew

من سيرته الذاتيّة:

ج. ماثيو ميسينيس حاصل على درجة الماجستير في العلاقات الدوليّة من كليّة الدراسات الدوليّة المتقدّمة في جامعة جونز هوبكنز، وماجستير في الدراسات الأوروبيّة من جامعة نيويورك، كما حصل على درجة البكالوريوس في الدراسات الدوليّة من كليّة إيكارد في ولاية فلوريدا.

الخبرات: **ماثيو ميسنيس هو زميل مقيم في معهد AEI))، حيث يركّز في دراساته على إيران وتحديداً نواياها، الثقافة الإستراتيجيّة، القوّة العسكريّة، والأهداف، وهو يعمل على قضايا الأمن الإقليميّ في وزارة الدفاع الأمريكيّة، ويركّز اهتماماته حول الخليج وإيران والعراق وشبه الجزيرة العربيّة، وفي فاعليّة الاستخبارات الأمريكيّة.**

- قبل انضمامه لمعهد أميركان إنتربرايز، خدم ميسينيس كمحلّل كبير، إلى جانب مناصب قياديّة أخرى في وزارة الدفاع الأمريكيّة([1]).

المواقف والتحليلات:

موقفه من الاتّفاق النوويّ.

في مقال نُشر بتاريخ: 7/يوليو/2015

- يذكر ماثيو أنّ إيران من المستبعد أن تلتزم مدّة عشر سنوات قادمة بوقف تخصيب اليورانيوم، ويجب على الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة أن تشدّد أنظمة التفتيش والمتابعة للبحوث والأنشطة النوويّة.

---

[1]- http://hertogwarstudies.org

- حول موقف إيران مما يحدث في العراق أكّد المستشار العسكريّ للمرشد الأعلى اللواء رحيم صفوي «أنّ إيران قد تردع داعش من التقدّم كلّما أوغلنا في العراق، كما بعث برسالة مفادها إذا اقتربت داعش من العتبات المقدّسة فتدخل إيران مباشرة إلى العراق. يعلّق ماثيو على هذا الموقف بأنّه يمثّل تهديداً حقيقيّاً ومباشراً، ولكنّ إيران بإمكانها فعل ذلك دون دخول العراق المباشر باستخدام وكيل لها، أو قوات من الميليشيّات المحليّة خارج حدود إيران.

- ستعمل إيران وفقاً لوزير الداخليّة الإيرانيّ عبد الرضا رحمانيّ على مكافحة الإرهاب، مع استمرار دعم جبهة المقاومة ضدّ إسرائيل، علماً بأنّ المنافسين لإيران من الدول العربيّة السنيّة ستعمل على إضعاف الموقف الإستراتيجيّ لإيران في المنطقة. وفي هذا السياق أكّد القياديّ في الحرس الثوريّ العميد رضا جلالي أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة يجب أن تكون مستعدّة لنوع جديد من الصراعات مع الرياض، حيث إنّ موقف المملكة العربيّة السعوديّة تطوّر من «المنافس الإقليميّ» إلى «التهديد لوكلاء إيران في المنطقة» كما يزعم ماثيو، ولذا فقد تصاعد التوتّر بين البلدين،**أمّا حول الموقف الأمريكيّ فيشير الباحث إلى أنّ الولايات المتّحدة لن تدخّل مباشرة في المنطقة، وإنّما ستعمل على دعم حلفائها من خلال تعزيز النّشاط الاستخباراتيّ واللوجستيّ والخدمات الاستشاريّة،وتوفير الأطر السياسيّة لحلفائها في المنطقة.**

- وجلالي يعبرّ عن قلق طهران من أنّ القيادة السعوديّة الجديدة ـ عهد الملك سلمان ـ عدوانيّة، ويأتي ذلك بتشجيع من الولايات المتّحدة، **فالسعوديّة ودول مجلس التعاون الخليجيّ ستأخذ دوراً أكبر في دحر أنشطة إيران لزعزعة الاستقرار في المنطقة، ويضيف ماثيو أنّ نشاط المملكة السعوديّة يشكلّ خطراً متفاقماً على نحو متزايد على أهداف إيران على المدى الطويل، فالسعوديّة ستبدأ باستخدام وكلائها في الإقليم تماماً كما تفعل إيران، ولكنّ بدعم من دول الخليج، إضافة لدعم القوات الأمريكيّة، هذه هي أطراف اللعبة الممتدّة من سوريا إلى اليمن وخارجها([1]).**

[1]- http://www.criticalthreats.org/analysis

موقفه من إيران:

*** في مقال نُشر بتاريخ: 6/أغسطس/ 2015**

- يزعم ماثيو أنّ إيران لا تتورّع عن استغلال نقاط الضعف في الاتّفاق النوويّ.. ويذكر أنّ إيران لن تتنازل عن حقّها في الدفاع عن نفسها، علماً بأنّ قرار مجلس الأمن يفرض حظراً على الأسلحة التقليديّة والصواريخ البالستيّة مدّة ثمّاني سنوات، وقد وضع هذا القرار الرئيس روحاني وغيره من القادة في موقف دفاعيّ، برغم أنّ روحاني أكّد أنّ إيران ستستفيد أكثر من المتوقّع من الاتّفاق النوويّ، داعياً الإيرانيّين إلى عدم القلق من قرار الأمم المتّحدة.

وقال روحانيّ إنّ قرار مجلس الأمن رقم 2231 الذي اعتمد في يوليو/2015 لن يخلق مشكلة للأمن القوميّ، ووفقاً لأحكامه فقد جرى تخفيف العقوبات على الأسلحة الإيرانيّة إلى قيود، أمّا القدرات العسكريّة والأسرار العلميّة والتجارة فعلى كلّ الأحوال ستكون هناك تسوية بشأنها.

وأكّد مستشار المرشد الأعلى علي أكبر ولايتي أنّ قضية الصواريخ والقدرات الدفاعيّة ليست مشمولة في الاتّفاق، ولن تكون أبداً جزءًا من أيّ اتّفاق، ولن يحصل التفاوض مع الدول الأخرى حول جودة الصواريخ ونوعيّتها التي تنتجها إيران، ولن تكون هناك ضوابط حول أيّ نوع من المُعدّات العسكريّة الدفاعيّة التي تحتاجُ إيران إليها.

- ويرى ماثيو أنّ لغة القرار الأخير هي نسخة مخفّفة من لغة قرار مجلس الأمن رقم 1929 الذي صدر عام 2010، والذي ينصّ على ألّا تقوم إيران بأيّ نشاط يتعلّق بالمقذوفات التي يمكن أن تكون قادرة على حمل أسلحة نوويّة، بما في ذلك تكنولوجيا إطلاق الصواريخ البالستيّة. وذلك سيُعتمد مدّة ثمّاني سنوات بعد الاتّفاق. هنا يرى الباحث أنّ القرار الجديد لم يعد ملزما من الناحية القانونيّة، وكان يجب أن يشمل الصواريخ التي يمكن أن تحمل رؤوساً نوويّة مثل شهاب 2 وشهاب 3، بدلاً

من عبارة «قادرة على حمل أسلحةٍ نوويّة»، وعندها سيشكّل ذلك انتهاكاً صريحاً لقرار مجلس الأمن رقم 1929.

أمّا عباس عرقجيّ؛ فهو يفصل بين اتّفاق فيينا والقرار الدوليّ، فيرى أنّ إطلاق الصواريخ متوسّطة المدى يعتبر كحدٍّ أقصى انتهاكا للقرار، وليس انتهاكاً لاتّفاق فيينا حول الصفقة النوويّة.

- ويدعي الباحث أنّ الاتّفاق الأخير جرت صياغته بعيون إيرانيّة، حيث أشرف على محتواه كلّ من ظريف وعرقجيّ، وهو يفتقر إلى الشرعيّة الحقيقيّة، حيث يمكن استغلال الكثير من الثغرات الموجودة في الاتّفاق لمصلحة إيران[1].

موقفه من الحرس الثوريّ الإيرانيّ:

في مقال نُشر بتاريخ: 25/يوليو/ 2016

- يتحدّث ماثيو عن علاقة محمد باقري بالمرشد الأعلى وقربه الشديد منه، فهو وحسن فيروز آبادي لهما خبرات مهنيّة قويّة، ويحملون المثل الثوريّة، كما تناول الباحث مسألة تبديل بعض الشخصيّات في مناصب مختلفة، ولا سيّما في المجال الأمنيّ والعسكريّ، ذاكرا أنّ كلّ التغييرات الجديدة تعزّز قوّة الحرس الثوريّ، وقوات خاتم الأنبياء، وقطاعات الجيش الأخرى، كما أنّها تعزّز موقف قوّاتها المنتشرة في سوريا.

ويضيف ماثيو أنّ القيادة الجديدة للحرس الثوريّ أمامها خمس مهامّ تتمثّل في: تعزيز قدرات الباسيج، وقوات القدس التابعة للحرس الثوريّ، والقوّات الإلكترونيّة، وزيادة النشاط الاستخباريّ، وتوسيع إمكانات القوات البحريّة الإيرانيّة في المحيط الهنديّ. وبذلك تكون الجمهوريّة الإسلاميّة تريد تطوير قدراتها الجويّة والبحريّة بهدف توفير أكبر قدر من الردع العمليّ ضدّ دول الخليج ـ على حدّ وصفه ـ.

[1]- http://www.criticalthreats.org/anaylisis

- يذكر ماثيو أنّ واضعي السياسات والمحلّلين الأميركيّين يتساءلون سنواتٍ عديدة حول ما إذا كانت إيران ستّتخذ المسار نفسه الذي سلكته ما بعد عام 1979 أيٍ تعزيز القدرات الدفاعيّة للجيش الإيرانيّ، أم ستذهب إلى اتّخاذ نهج القوّة الإقليميّة الأكثر تقليديّة بعد أن يجري رفع العقوبات الدوليّة عنها. وسلوك باقري يشير إلى الاستمرار في التوجه الأيديولوجيّ المتشدّد للحرس الثوريّ.. ويضيف ماثيو أنّ العمليّات المشتركة للحرس الثوريّ والقطاعات الأخرى للقوات المسلّحة تهدف إلى تعزيز القدرات التقليديّة الهجوميّة، وربّما تجارب الصواريخ ذاتيّة الدفع مثالٌ على ذلك. ولذلك ستكون هناك حاجة لإجراء تغييرات هيكليّة عميقة في مؤسّسة الصناعات الدفاعيّة، من أجل توفير إنتاج مستدام لأنواع جديدة من الأسلحة.

ويعتقد ماثيو أنّ الحرس الثوريّ يسيطر على القيادة العسكريّة العليا والتوجّه الإستراتيجيّ العام للدولة، ويضيف أنّ إيران سبّبت للولايات المتّحدة وحلفائها ما يكفي من الصداع، فازدياد القدرات التقليديّة يفاقم التحدّي الأمنيّ الإقليميّ للولايات المتّحدة.

موقفه من قوّة إيران العسكريّة:

*** في مقال نُشر بتاريخ: 8/سبتمبر/2016**

- يعلِّق ماثيو على خطابٍ للسيّد الخامنئي فيصفه بالرائع جدّاً، فالسيد يذكر فيه أنّ القدرات الدفاعيّة والهجوميّة لإيران هي حقٌّ غير قابلٍ للتصرّف، برغم أنّ القادة الإيرانيّين عادةً يستخدمون لفظ «دفاعيّ» دوماً وهي نقطةٌ تعتزُّ بها إيران من الناحية الأخلاقيّة والسياسيّة، أما كلمة «هجوميّ» فهي نادراً ما تستخدم من قبل طهران عند الحديث عن قوّاتها المسلّحة.

- الولايات المتّحدة وحلفاؤها في المنطقة قلقون باستمرار من التهديدات الإرهابيّة، وممّا أسماه ماثيو «زعزعة الاستقرار» الناتج من القوّة المتعاظمة للحرس الثوريّ الإيرانيّ.

- يذكر ماثيو أنَّ وزارة الدفاع الأمريكيّة تُصنِّف العقيدة العسكريّة لطهران بأنّها دفاعيّة في المقام الأوّل، فالجيش الإيرانيّ لا يملك سلاحاً أو عقيدة تدفعه لتنفيذ حملة للاستيلاء أو السيطرة على الأراضي الأجنبيّة أو تدمير المعدّات العسكريّة الحسّاسة للعدوّ أو البنيّة التحتية. هنا يناقش ماثيو هذه النقطة مدَّعياً أنّ طهران ببساطة لم يكن لديها الموارد والتكنولوجيا منذ قيام الثورة عام 1979 لبناء مثل هذه القوّة، هناك أيضاً صورة ثوريّة لإيران مختلفة عن إيران كقوّة إمبريالية زمن الشاه.

- يذكر الباحث أنّ طهران بنت قوّتها العسكريّة بناءً على التهديد الذي تشكّله واشنطن، ولذلك فإنّ إيران تهدف إلى ردع الولايات المتّحدة وحلفائها، ولذلك فقد عمل الجيش الإيرانيّ وفق التزام طهران الأيديولوجيّ المبدئيّ بمعارضة القوّة العظمى الوحيدة في العالم.

- الصفقة النوويّة ستجلب لإيران موارد ماليّة كبيرة جديدة، وسوف تخفّف القيود المفروضة على الحصول على تكنولوجيا التسليح. كما أنّها ستخفّف كثيراً من احتمال توجيه ضربات عسكريّة أمريكيّة أو إسرائيليّة عشر سنوات قادمة وربما أكثر. في الوقت نفسه أظهرت الصراعات الدائرة في سوريا والعراق أنّ قتال الحرس الثوري ونضالاته غير كافية لحسم الصراعات التي قد تواجهها إيران في السنوات المقبلة.

- ذكر ماثيو أنّ الحرس الثوريّ يقوم بتأهيل أفراده، حيث سار بخطوات متقدّمة نحو الاحتراف والعمل المشترك، ويتحدّث مائيو عمّا يسمّيه تدخّل السيد الخامنئيّ في الشأن السياسيّ والأيديولوجيّ، وقد سعى لرفع القيود التي تحول دون تطوير القوّات المسلّحة...

- ويقول ماثيو إنّ منظومة الصواريخ بأنواعها لن تستخدمها إيران من الناحية العسكريّة، وإنّما هي وسيلةٌ للإرهاب النفسيّ، برغم أنّها أصبحت أكثر دِقّةً.

- يتحدّث الباحث عن حاجة إيران إلى قدرات جويّة ودفاع جويّ، ومخابرات أفضل من الواقع الحاليّ، وكذلك تحتاج إلى أنظمة مراقبة، ونظم استطلاع ورادار

وتتبّع الهدف، وقدرات السيطرة على الحرائق...، تلك الأمور من مستلزمات الحملات العسكريّة الهجوميّة.

- أمّا الغواصات فسيكون لها التأثيرُ الكبير في بسط السيطرة على المحيط الهنديّ، أما طائرات الهليكوبتر فقد استخدمت في الصراعات داخل العراق وسوريا، حيث دفعت الحرس الثوريّ لتشكيل وحدة مستقلّة للهجوم الجويّ، كما أنّ إيران قامت بنشر دبابات أكثر تقدّما.

- بعد الصفقة النوويّة ستكون إيران قادرة على تمويل وتحديث قوّاتها الجويّة والبحريّة والبريّة بشكل كامل، وكذلك القوة الصاروخية، لتتناسب مع منافسيها، سيحدث هذا ما دامت طهران تنظر للولايات المتّحدة باعتبارها تهديداً لوجودها، وسوف تسعى لتحقيق الردع من خلال وكلائها في المنطقة، وهم يعتبرون سلاحاً غير تقليديّ، والصراعات الإقليميّة الحاليّة ستجعل الجيش الإيرانيّ يتوجّه أكثر نحو التوازن بين القدرات التقليديّة وغير التقليديّة.

- باختصار يدَّعي ماثيو أنّ التحدّي الذي تواجهه الولايات المتّحدة وحلفاؤها يتمثّل في قدرات إيران الهجوميّة ذات الفاعليّة العالية للجيش الإيرانيّ، هذا في الجانب التقليديّ، أمّا غير التقليديّ؛ فيتمثَّل في رعاية ما أسماه بـ «إرهابيي الجيش الإيرانيّ» ووكلاء إيران في المنطقة ([1]) ـ على حدّ وصفه ـ.

توصياته لحماية أمن إسرائيل:

*** في مقال نُشر بتاريخ: 4/نوفمبر/ 2016:**

يتحدّث ماثيو عن خمسة أسئلة لابدّ لكلّ رئيس أمريكيّ من أن يجيب عنها، يناقش ماثيو تحت هذا العنوان من أن يكون الاتّفاق أو الصفقة التي حصلت مع إيران تشكِّل غطاء بشأن طموحاتها النوويّة، ويذكر أنّ هيلاري كلينتون حذّرت من أنشطة طهران لزعزعة الاستقرار وتهديد إسرائيل. أمّا المرشَّحُ الجمهوريّ فقد رفض الاتّفاق ويذكر بأنّ عليه مواجهة القضايا الإستراتيجيّة التي انطلقت مع تنفيذ الصفقة.

[1]- https://www.aei.org/publication

1- يجب من بحث أفضل السُّبُل لضمان التزام الولايات المتّحدة بأمن إسرائيل، والبقاء على قيد الحياة بعد الاتّفاق النوويّ. ويدَّعِي ماثيو أنّ هناك ثمّاني سنوات مرّت من التوتّر في العلاقة مع إسرائيل، وأنّ على الرئيس الأمريكيّ المقبل ـ يقصد الحاليّ ترامب ـ الحفاظ على علاقة أفضل مع القدس.

أمّا حول حزمة المساعدات العسكريّة الجديدة التي أعلنت في سبتمبر 2016، فإنّ ذلك يساعد في تهدئة بعض مخاوف تل أبيب، ولكن يجب أن تّتخذ خطوات لطمأنة إسرائيل في إطار اتّفاق سلام بالشرق الأوسط وفق خطوات أكثر موضوعيّة، وتأخذ بعين الاعتبار تهديد وكلاء إيران في لبنان ـ حزب الله ـ حيث من المرجّح أن تكون الحرب معهم مطاردة القدرات الصاروخيّة والقدرات العسكريّة الأخرى، حيث سيكون ذلك التهديد الحقيقيّ في العقد القادم ـ على حدّ قوله ـ والذي قد يطغى على الأنظمة الدفاعيّة لإسرائيل، بما في ذلك القبّة الحديديّة. والقائد العامّ للقوّات الأمريكيّة، يتساءل حول احتياجات الولايات المتّحدة للقيام بتعزيز قدرات الردع الإسرائيليّ ضدّ صواريخ إيران البالستيّة، بحيث تؤدّي إلى تحسين القدرة على الردّ، وفي النهاية تضمن الولايات المتّحدة احتفاظ إسرائيل بقدرة عسكريّة تجعلها قابلة للحياة مع وجود خيارات سريّة ضدّ البرنامج النوويّ الإيرانيّ، ولابد أن يكون الردع الإسرائيليّ حقيقيّاً، أو ذا مصداقيّة.

2- يتساءل الباحث إن كان يجب أن تقوم شراكة بين الولايات المتّحدة وإيران في الشرق الأوسط؟ وقد أدىّ الاتّفاق النوويّ إلى وجود أمل بالتعاون مع إيران لحلّ الصراعات في سوريا والعراق، حيث ظهر حديث في الأوساط الأمريكيّة حول إمكانيّة استعادة العلاقات الدبلوماسيّة بين البلدين، كما أنّ داعش قد يشكّل تهديداً مشتركاً على المدى القصير، ولكنّ جهود إيران لإعادة إعمار العراق وسوريا قد تكون معادية للمصالح الأميركيّة ـ على حدّ قول ماثيو ـ كما أنّ وكلاء إيران والمليشيّات المدعومة من إيران لا يُعوَّل عليها في هزيمة داعش، وسيكون سلوكهم وقوداً لإيقاظ الاستقطاب الطائفيّ. كما أن صُنّاع السياسة الأميركيّة يعبرّون عن قلقهم البالغ من انتهاكات حقوق الإنسان الذي تمارسه المليشيّات الشيعيّة ـ كما يزعم ـ

خلال عمليّاتها في غرب العراق وشماله. ولكن يجب أن يستمرّ التعاون الضمنيّ بين البلدين في جهود مكافحة داعش، وستكون هناك بالتأكيد حاجة لبعض التنسيق الدبلوماسيّ لأيّ قرار إيجابيّ حول الصراعات في سوريا واليمن، ومع ذلك فإنّ القيادة الإيرانيّة وعلى المدى الطويل لديها نيّة للضغط على الولايات المتّحدة ودفعها للخروج من المنطقة، كما أنّ خطر داعش في تراجع حالياً، أمّا وكلاء إيران في المنطقة فهم يجدّدون الموقف العدائيّ من القوات الأمريكيّة بالمنطقة، **ولذا فإنّ أيّ تعاونٍ أعمق مع إيران سيؤدّي إلى مزيدٍ من الخلط، وربّما يشكّل تهديداً مباشراً لإسرائيل، ولحلفائها من العرب، ولأمن الولايات المتّحدة . ومن هنا فإنّ على الرئيس القادم وضع شروط حول توسيع نطاق التعاون مع إيران.**

3- يتساءل مائيو حول ما يجب أن تفعله الولايات المتّحدة لدعم حلفائها في المنطقة؟ حيث عبرَّت دول المنطقة عن تحفّظاتها من الاتّفاق النوويّ مع إيران، وجوهر محاولاتهم لا يكمن في ما إذا كانت الصفقة ستمنع إيران من امتلاك سلاح نوويّ، ولكن في ما إذا كانت الولايات المتّحدة ستتراجع عن مجابهة الأنشطة الإيرانيّة لزعزعة الاستقرار، والتي تهدّد المصالح الخليجيّة وأمن المنطقة، وهم يخشون أن يكون الاتّفاق بداية تحوّل في السياسة الأمريكيّة على المدى الطويل، باتّجاه احتضان إيران كشريك إستراتيجيّ رئيسيّ.

كما أنّ التحدّي الأكبر يكمن في قدرات إيران غير المماثلة لما في الخليج، فهي تدعم قوّات تعمل بالوكالة، ولها أنشطة سريّة واسعة النطاق خاصّة بها في الخليج، فكيف يمكن طمأنة الرياض، وأبو ظبي، والعواصم الخليجيّة الأخرى؟ ولا سيّما في حالة القيام بعمليّات أمنيّة محفوفة بالمخاطر لمقاومة النفوذ الإيرانيّ المتنامي، ولذا لابد للإدارة القادمة ـ يقصد الحالية ـ من السعي لإقناع دول الخليج بأنّ السعي لامتلاك قدرات نوويّة خاصّة ليست أفضل المسارات لضمان أمنهم.

4- يطرح ماثيو تساؤلاً حول كيفيّة منع إيران من تهديد أمن الطاقة العالميّ؟ هنا يقول ماثيو إنّ الولايات المتّحدة قطعت شوطاً كبيراً على طريق أمن الطاقة، وما زال

الشرق الأوسط يمثّل المورد الأساسيّ العالميّ من النفط والغاز الطبيعيّ المُسال، حيث إنّه في حال تعطّل تدفّق الطاقة عبر الخليج ومضيق هرمز سيؤثّر بشكل كبيرٍ في أسعار الطاقة العالميّة سواء في الداخل أو الخارج على حدّ سواء.

وقد استثمّرت إيران بكثافة في بناء قدراتها العسكريّة، مثل الصورايخ المضادّة للسفن والغوّاصات والألغام، والطائرات بدون طيار، وهي تحشد الزوارق العسكريّة تحديداً والمصمّمة خصيصاً لاستهداف نقاط الضعف لدى البحريّة الأمريكيّة، وللسيطرة على المضيق إن لزم الأمر.

إنّ رفع الحظر المفروض على إيران بشأن الأسلحة التقليديّة خمس سنوات في إطار صفقة نوويّة قد يسمح لطهران بامتلاك أنظمة توجيه الصواريخ المتطوّرة، والرادارات التي من الممكن أن تحدّ بشدّة من قدرة القوات الأمريكيّة التي تعمل بالقرب من الأراضي الإيرانيّة. **حتّى الآن الولايات المتّحدة واحدة من المستفيدين من التجارة الحرّة والأمن البحريّ في المنطقة. ويختم الباحث كلامه بتساؤل حول إمكانيّة أن تظلّ الولايات المتّحدة الضامن لحرّية الملاحة في بيئة إقليميّة متغيّرة؟ الحلّ يتطلّب مزيداً من التعاون الدوليّ .. و يمكن أن يكون لإيران دور فيه؟**

- يطرح ماثيو سؤالاً حول كيفيّة مواجهة قدرات إيران المتنامية في دعم الإرهاب ـ على حدّ زعمه ـ وهو يدّعي أنّه وعلى الرغم من كون الرئيس روحاني قد أعلن بفخر أنّ إيران هي مصدر الاستقرار في المنطقة، وأنّه يقود المعركة ضدّ التطرّف إلّا أنّ طهران ما زالت أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم. ثمّ يستطرد ماثيو قائلاً: إنّ ما تسمّيه الجمهوريّة الإسلاميّة بمحور المقاومة بما فيهم حزب اللّه اللبنانيّ ومجموعات متنوعة من المليشيّات الشيعيّة والذين هم في الخطوط الأماميّة لمقاتلة داعش في العراق وقوّات المعارضة في سوريا وتلك المجموعات هي أداة إيران لتهديد إسرائيل، وحلفاء أمريكا العرب ومصالح الولايات المتّحدة في جميع أنحاء العالم، لذلك فإنّ الاتّفاق النوويّ يعني تدفّقاً لكثيرمن الموارد التي تشتدّ الحاجة إليها بالنسبة لإيران والقوى الموالية لها في العراق وسوريا، ويمكن أن تسمح لإيران بتوسيع أنشطتها في منطقة الشرق الأوسط وحول العالم.

- يختم ماثيو مقاله بالقول: **إنّ على الرئيس الأميركيّ القادم ـ أي الرئيس الحاليّ ـ الاستعداد لمواجهة التحدّي الراهن، الذي يتمثّل في رغبة النظام في الجمهوريّة الإسلاميّة في إزاحة أمريكا عن مركز القيادة الإقليميّة والعالميّة.**

نظام التفتيش مجدداً:

*** في مقال نُشر بتاريخ: 21/نوفمبر/2016:**

- يذكر ماثيو أنّ ترامب دعا إلى إعادة التفاوض على الاتّفاق النوويّ أو إلغائه. **ويدعو إلى معالجة أخطر المشاكل التي ينصّ عليها الاتّفاق والتي تشمل نظام التفتيش الذي لا يسمح من خلاله بالوصول إلى المواقع العسكريّة المشبوهة، فالاتّفاق بصيغته الحاليّة سيعطي إيران قدرة على التصنيع بحلول نهاية العقد المقبل. ويشير الباحث إلى أنّ ترامب سيعمد إلى تغيير الصفقة، أو تعديلها، قبل اتّخاذ أيّ رهانات دبلوماسيّة على نطاق واسع.**

- يرى ماثيو أنّ أيّ اتّفاق لابدّ من أن يجري بالتعاون مع روسيا وذلك قبل أن تّتخذ الولايات أيّ موقف تجاه إيران في المرحلة المقبلة، ويدّعي ماثيو أنّ إيران استخدمت الاتّفاق النوويّ إقامة تحالف عسكريّ جديد مع سوريا، **ويقترح ماثيو مزيداً من الضغط الاقتصاديّ على إيران، مع الحفاظ على الصفقة الأساسيّة سليمة، وكانت إدارة أوباما السابقة تسعى لتخفيف لهجة إنفاذ العقوبات للحصول على دعم إيران في ملفّ مكافحة الإرهاب، وتشجيع الاستثمّار الأجنبيّ المباشر في إيران خلال مدّة تنفيذ الاتّفاق، ولكنّ هذا الموقف غير مناسب، لأنّ إيران تنتهك روح الاتّفاق ، ومن غير المرجح إنهاء العقبات معها ـ فيما يتعلّق بالاتّفاق ـ في المرحلة المقبلة. وبرغم ذلك يعتقد ماثيو أنّ إدارة ترامب قد تكون قادرة على الحصول على بعض التنازلات حول الصفقة إذا مورست ضغوط كافية، بحيث تشمل عمليّات تفتيش إضافيّة صارمة.. وضمانات أكثر صرامة تضمن عدم ذهاب إيران نحو التسلّح، في المقابل بإمكان واشنطن تقديم تنازلات اقتصاديّة أكثر أهميّة، والخلاصة سيستخدم ترامب سياسة لعصا والجزرة. علماً أنّ**

كلّ الأطـراف مجمعـة عـلى عـدم تمكـين إيـران مـن الحصـول عـلى القنبلـة النوويّة، بمـا فيهـا الأوروبيّـون والصين وروسـيا.

- يذكر ماثيو أنّ الولايات المتّحدة لم تحصل على شيءٍ تقريباً من الاتّفاق، على النقيض من المنافسين الاقتصاديّين الآخرين في أوروبا وآسيا. ومن هنا يمكن لترامب إذا جرى تعديل أو تحسين شروط الاتّفاق أن يقدّم فرصة للشركات الأمريكيّة لبيع بضائعها في السوق الإيرانيّة، وأضاف أنّه من المرجّح أنّه ما زال هناك عقبات كبيرة أمام كلّ واشنطن وطهران لحدوث مثل هذا التحوّل في السياسة. وخاصّة إذا كان المرشد الأعلى آية الله عليّ خامنئيّ على قيد الحياة. لكنّ ترامب في حال إنجاز مثل هذا الاتّفاق سيفخر بنفسه، وسيكون هذا أكبر إنجازٍ له([1]).

[1]-http://fortune.com



جيم تالنت

Jim Tallent

من سيرته الذاتيّة:

جيمس ماتيس تالنت، ولد في 18 أكتوبر، عام 1956، حصل على الشهادة الجامعيّة الأوّلى في العلوم السياسيّة من جامعة واشنطن، كما حصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق من جامعة شيكاغو، عام 1981، وشغل منصب كاتب قانونيّ للقاضي ريتشارد بوسنر من محكمة استئناف الولايات المتّحدة للدائرة السابعة، **معروف بدعوته للدين المسيحيّ، وقد عمل وشارك في برامج إذاعيّة متخصّصة بالتبشير والدعوة للمسيحيّة.**

الخبرات والمواقف:

- جيمس تالنت هو سياسيّ أمريكيّ وعضو مجلس الشيوخ السابق عن ولاية ميسوري، وهو من الحزب الجمهوريّ، ويعد من الجناح المحافظ في الحزب الجمهوريّ، عُرِف بصراحته ومواقفه فيما يتعلّق بالتعيينات القضائيّة، والإجهاض، وحرق العلم، وقضايا الدفاع.

- ودافع عن قضايا الامن القوميّ فى لجنة الخدمات المسلّحة، وسنّ تشريعاً للمساعدة في إعادة إحياء الأحياء المضطربة، الحضريّة والريفيّة على السواء. وكان رئيس لجنة الأعمال التجاريّة الصغيرة في مجلس النوّاب من 1997-2001، حيث كان يعمل على قضايا الإصلاح التنظيميّ وعلى التشريعات لخفض تكاليف الرعاية الصحيّة لرجال الأعمال الصغيرة وموظّفيها.

- بعد مغادرته مجلس الشيوخ في عام 2007، انضمّ سيناتور تالنت إلى مؤسّسة التراث كزميل متميّز متخصّص في الشؤون العسكريّة، وفي عام 2008، شغل منصب

نائب رئيس لجنة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. وفي عام 2010، عمل في اللجنة المستقلّة التي استعرضت مراجعة الدفاع الرباعيّة لوزارة الدفاع. كما عمل أيضاً في اللجنة المستقلّة التي استعرضت مراجعة الدفاع الرباعيّة لعام 2014. كما كان عضواً في اللجنة التنفيذيّة التي تقدّم المشورة إلى رئيس العمليّات البحريّة. وكان السيناتور تالنت أوّل شخصيّة وطنيّة خارج ولاية ماساتشوستس أيدت الحاكم ميت رومني المرشّح للرئاسة في عام 2007، وكان مستشار السياسة العليا للحاكم رومني في كلّ من حملات 2008 و2012 للرئيس.

- جيم تالنت هو زميل كبير في معهد أميركان إنتربرايز، وهو من خبراء فريق الدفاع في AEI، ومدير مركز (مارلين وير) للدراسات الأمنيّة 2020، المتخصّص في قضايا الأمن القوميّ، ويعمل على صياغة ونشر نموذج جديد للسياسة الدفاعيّة، والتخطيط والميزانيّة ([1]).

موقفه من إيران:

*** في مقال نُشر بتاريخ: 4/فبراير/2011**

- يذكر جيم تالنت أنّ ويكيليكس نشر برقياتٍ تتعلّق بالدبلوماسيّة الأمريكيّة، تثبت أنّ زعماء مسلمين كانوا يعتقدون أنّ إيران هي راعية العدوان والإرهاب بشكل دائم، يجب عدم السماح لها بالحصول على قدراتٍ نوويّة، ولا يمكن الوثوق بها، وهناك ادّعاءات غربيّة مماثلة لرؤية القادة العرب.

- الرئيس المصريّ حسني مبارك كان يقول للأمريكيّين: إنّ إيران هي راعية الإرهاب، محذّرًا من اتّخاذ القادة الإيرانيّين كشركاء؛ لأنّهم أكبر كذّابين ـ على حدّ زعمه ـ.

كما ذكر الجنرال ديفيد بترايوس رئيس الاستخبارات العسكريّة بأنّ إيران تدعم الجماعات المتطرّفة في اليمن.

[1]-https://www.uscc.gov ، http://en.wikipedia.org

- يذكر تالنت أنّ المسؤولين الأردنيّين دعوا إلى ضرورة إيقاف البرنامج النوويّ الإيرانيّ، بأيّ وسيلة، وذلك للحدّ من الخطر الذي يمثّله برنامج التسلّح الإيرانيّ.

- المسؤولون في الإمارات العربيّة ومصر أشاروا إلى أن النظام الإيرانيّ هو «الشرّ»، وهو «تهديد وجوديّ» كما زعموا، وقد حذّر وليّ عهد ابن زايد في أبو ظبي الولايات المتّحدة والعالم من استرضاء النظام الإيرانيّ، حتّى إنّه كان يعلن أنّ «أحمدي نجاد» هو «هتلر» على حدّ وصفه.

- الملك عبد الله كثيراً ما حثّ الولايات المتّحدة على مهاجمة إيران لوضع حدٍّ لبرنامجها للأسلحة النوويّة، وذلك أيضاً ما دار في اجتماع عُقد عام 2008 بين الملك عبد الله وبترايوس، حيث كشف السفير السعوديّ أنّ الملك عبد الله قال لبترايوس: «قلت لك اقطع رأس الأفعى». أضاف تالنت أنّ الملك عبد الله ذكر لهم أنه لا يمكن الوثوق بالإيرانيّين، ولذلك يجب أن تكون إستراتيجيّة الحزبين الجمهوريِّ والديمقراطيّ مبنيّة على منع إيران من الحصول على أسلحة نوويّة.

- يعتقد تالنت أنّ معظم قادة الدول العربيّة ينبغي أن ننظر إليهم كشركاء في تعزيز أهداف الولايات المتّحدة، وهذا ما تسعى إليه قيادة الحزبين الجمهوريّ والديمقراطيّ، أمّا الحكومات والحركات التي تقوم بأنشطة معارضة لمسار العلاقات الدوليّة الحاليّ، فهم يدركون أنّ ذلك سيضعهم في مواجهة مباشرة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وتلك القوى تحاول الحصول على أسلحة دمار شامل؛ لأنّها تعتقد أن تلك الأسلحة ستمكّنها من تحقيق أهدافها، ولذلك لن تتخلّى عن تلك المحاولات إلّا إذا توصّلت لقناعة بأنّ تكاليف ملاحقتها ستفوق كثيراً المكتسبات التي ستحصل عليها من تلك الأسلحة، ومن تلك الأمثلة كوريا الشمالية، ويضيف تالنت أنّ الأنظمة المارقة ستصبح أكثر عدوانيّة عند امتلاك أسلحة نوويّة.

- يرى تالنت أنّ إيران ستكون أسوأ بكثير من كوريا الشماليّة في حال حصولها على تلك الأسلحة. ويقرّر تالنت أيضاً في ختام حديثه بأن إيران هي الراعي الرئيسيّ للإرهاب في العالم، ويعيد ما بدأ به كلامه بأنّ البرقيّات المسرّبة تظهر أنّ أياً من

جيرانها لا يثقون بها، بغضّ النظر عن الدين أو طبيعة الحكومة التي تحكم في إيران، ولكن ما زال ردعُها ممكنًا بواسطة التهديد والضغط المتواصل ([1]).

*** موقفه من إسرائيل:**

في مقال نُشر بتاريخ: 31/يناير/2013

- يقول تالنت: من المعروف أنّ الولايات المتّحدة لها تاريخ طويل من الدعم القويّ للدولة اليهوديّة، هذا ما أعرب عنه تشاك هاجل بشأن إسرائيل، الذي أوضح حقيقة المساعدة الماديّة لإسرائيل ذاكراً أنّها شراكة وثيقة مع الإسرائيليّين في مجالي الدفاع والاستخبارات، والجمهور الأمريكيّ يدعم ما وصفها بـ «إستراتيجيّة إسرائيل» في التعامل مع الفلسطينيّين.

ويضيف هاجل أنّ تلك الشراكة هي ضمانة غير معلنة لاستمرار وجود إسرائيل الدائم كدولة يهوديّة، وهي التزام أمريكيّ ثابت لحمايتها من العزلة الدوليّة، مع تخفيض مستوى المخاطر التي تواجهها في المنطقة. ويدّعي هاجل أنّ تلك السياسة لم تمرّ دون نجاحات أو إخفاقات، ولكن الولايات المتّحدة حاولت البقاء على مسافة كافية من إسرائيل، بحيث يمكن أن تكون وسيطاً نزيهاً في تسوية سياسيّة، تتضمّن اتّفاق سلام يقوم على أساس حلّ الدولتين.

- يدّعي تالنت أنّ هناك أسباباً أخلاقيّة قويّة لدعم إسرائيل؛ فقد نشأت إسرائيل كردّ فعل على المحرقة التي كانت تمثّل إبادة بكلّ معنى الكلمة، وهناك مسؤوليّة جماعيّة للغرب عنها، ويضيف تالنت بأنّ هناك نوعين من البلدان فيما يتعلّق بالتعامل مع اليهود؛ هناك الأماكن التي لم يكن يسمح لليهود بالبقاء فيها، وهناك الأماكن التي لم يكن يسمح لهم بالذهاب إليها. ومعظم المحاصرين في أوروبا قتلوا في نهاية المطاف.

- يذكر تالنت أنّه جرى إنشاء إسرائيل كصمام أمان ضدّ المزيد من الاضطهاد لليهود.

[1]- http://www.heritage.org

ولهذا الغرض فقد هاجر في عام 1990 حوالى 700,000 يهوديّ من روسيا لإسرائيل، ولكنّ هناك أسباب أخرى هامّة لدعم إسرائيل، **فالولايات المتّحدة لديها مصلحة وطنيّة حيويّة في منع القوى العدوانيّة تجاه إسرائيل أو تلك المعادية للولايات المتّحدة، من السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ، وهذا هو السبب الذي جرى خوض عاصفة الصحراء لأجله عام 1990-1991، نعم إلى هذا الحدّ، فمصالح إسرائيل تلتقي ومصالح الولايات المتّحدة.**

- يزعم تالنت أنّ إسرائيل دولة ديمقراطيّة مستقرّة، وهي شريك مهمٌ في عمليّات المخابرات والدفاع المشترك، واليقظة ضدّ الهيمنة الإيرانيّة، ويردف تالنت قائلاً: في الواقع إذا لم تقم إسرائيل، أو لم تكن موجودة فعلاً كحليف بالنسبة للولايات المتّحدة، ستكون هناك حاجة لابتكار حليف مثلها، وهذه هي وجهة نظر هاجل بالنسبة لإسرائيل.

- **ويتابع جيم تالنت شرح وجهة نظر هاجل من إسرائيل قائلا: إنّ سبب العداء لأمريكا في المنطقة ليس دعمها لإسرائيل، فهذا غير صحيح، فالأنظمة والحركات المتطرّفة في المنطقة لديها جدول أعمال صريح ينصّ على طرد الثقافة الغربيّة من العالم الإسلاميّ، وخلق الحكومات المتطرّفة التي ستعرض نموذجها أو نمطها في تطبيق الشريعة، والولايات المتّحدة هي الهدف الرئيسيّ لتلك الأجندة**؛ لأنّ أمريكا تمثل لهم ثقافة الغرب، وإسرائيل تمثّل جزءًا بسيطا من هذه الأجندة على الأغلب، ويضيف أنّ الحكومات الاستبداديّة في الشرق الأوسط معنيّة بشدّة بالهيمنة الإيرانيّة، وهي مشغولة بطموحاتها وشؤونها الداخليّة، أكثر بكثير من إسرائيل، لقد خاضت الولايات المتّحدة ما بين حربين إلى ثلاثة حروب خلال العشرين سنة الماضية ولم يكن هدف تلك الحروب إسرائيل، ـ أي لم تكن إسرائيل طرفاً فيها ـ في الواقع إنّ التخلّي عن إسرائيل سيضعف موقفنا في المنطقة ـ على حدّ قول هاجل ـ الجميع في الشرق الأوسط يحترم القوّة والتوازن القائم، وينظر إلى السياسات الأمريكيّة التي قد تُضعف إسرائيل بغض النظر عن الذرائع المستخدمة، بأنّها ستضعف الموقف الأمريكيّ، كما ستثير مزيداً من التحدّيات على كاهلها.

- يذكر تالنت في السياق ذاته بأنّ إدارة أوباما كانت أقلّ تأييداً لإسرائيل من أيّ إدارة أخرى في الذاكرة الحديثة، وهذا لم يمنح المنطقة الهدوء، ولم يمنع موجةً من الهجمات ضدّ السفارات والرعايا الأمريكان، كما أنّ ذلك الموقف أخلّ بالالتزام الأمريكيّ بضمان الأمن الإسرائيليّ.

- يضيف تالنت أنّ التوازن في الشرق الأوسط يردع الصراع، وسياسة أوباما أدّت إلى الاعتقاد بأنّ العنف يمكن أن يطيح بإسرائيل، ومن المستبعد أن تقوم دولة أخرى بالهجوم عليها، ولكنّ ما سيحدث هو المزيد من الهجمات الإرهابيّة والتخريب، أو الهجمات الصاروخيّة، وهذا ما سيحدث في حال امتلاك إيران قدرات نوويّة، ولكنّ امريكا بلا شكّ ستكون ملتزمة بمساعدة إسرائيل، فإسرائيل لها الحقّ في الوجود ـ على حدّ قوله ـ كما أنّ إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه من يهاجم شعبها، وأمريكا ستستجيب لإسرائيل بطريقة مدروسة بكلّ تأكيد.

ولكنّ الوضع قد يخرج عن نطاق السيطرة، فإسرائيل تملك أسلحة نوويّة فعلاً، ولو حصلت إيران عليها، فإنّ ذلك سيؤدّي إلى تصاعد الصراع في الشرق الأوسط.

- يذكر تالنت أنّه وباختصار هناك أسباب قويّة تتعلّق بجوهر المصالح الوطنيّة الحيويّة الأمريكيّة، وهذا ما يفسّر لماذا كان الرؤساء من الحزبين حريصين على دعم إسرائيل، وبصورة مستمرّة وعلانية، ودون قيدٍ أو شرط.

- يذكر جيم تالنت أنّ السيناتور هاجل هو رجل ذكيّ ووطنيّ، وهو يعرب دوماً عن أنّ تغيّر السياسة الأمريكيّة باتجاه إسرائيل لن تحقّق الأمن لأمريكا. بل يذهب هاجل إلى أنّ أمريكا مدينة لهذا البلد وعلى الرئيس الأمريكيّ أن يجعل مواقفه قائمة بناءً على إستراتيجيّة واضحة، وفي نقطة أخيرة يرى هاجل أن المؤسّسة العسكريّة يجب أن تقود حركة إصلاح للتراجع الذي استمرّ سنوات عديدة، وهي بحاجة ماسّة لإعادة الرسملة والإصلاح ـ على حدّ وصفه ـ فقد جعل تخفيض نفقات الدفاع من العامين الماضيين الوضع أسوأ بكثير، **ووفقاً للأدميرال «توماس كولمان» قائد أسطول البحريّة الأمريكيّ بأنّ القوّة البحريّة أصبحت «جوفاء»، ولهذا يعتقد السيناتور هاجل**

بأنّ الجيش الأمريكيّ يجب ألّا يكون كبش فداء للأزمة الماليّة في الميزانيّة الأمريكيّة، وإلّا فلن يكون مهمّاً طبيعة الموقف المتّخذ تجاه الشرق الأوسط أو أيّ مكان آخر، ويؤكد أنّ السياسة الخارجيّة تحمي إسرائيل وأمريكا في نهاية المطاف[1].

موقفه من الإرهاب:

*** في مقال نُشر بتاريخ: 9/أغسطس/2016**

- انتقد جيمس تالنت الديمقراطيّين الذين عقدوا مؤتمراً ولم يذكروا الإرهاب الإسلاميّ خلال مؤتمرهم، ويرى أنّ الأمر ليس بحاجة للكثير من النقاش لمحاربة الجهاديّين ـ على حدّ وصفه ـ قائلا: علينا تسمية العدوّ، وعلينا الاعتراف بأنّ العدوّ هو الجماعات الإسلاميّة، تلك حقيقة واضحة لكلّ عاقل، فواقع الحال الذين يهاجموننا نحن والأوربيّين ينتمون إلى فصيل داخل الإسلام، وينطلقون بدافع تفسيرهم الخاصّ للإسلام.

- يضيف تالنت أنّه من الصعب التغلّب على أيّ مشكلة في حياتك إذا كنت لا تعترف بالعناصر الأساسيّة للمشكلة، ومن الناحية العملية عليك معرفة عدوّك لإجراء تقييم مناسبٍ له، لوضع الخطط والتكتيكات اللازمة للتعامل معه، إنّنا في الواقع ننكر حقيقة الأمور، فنهدر الكثير من الاهتمام والطاقة، بدلاً من مواجهة المشكلات الحقيقيّة.

- يعتبر تالنت أنّ العدوّ إذاً مرتبط بالإسلام، فهذا واضح، ثمّ يتساءل عن أيّ جزءٍ أو فرع من الإسلام هو العدوّ؟ هل هو مجرّد الذراع العسكريّ؟ أيّ شبكات كالنصرة، وتنظيم القاعدة، وداعش؟ ماذا عن حزب الله وحماس وغيرها من الجماعات الإسلاميّة التي تنخرط في أعمال إرهابيّة، ولكنّها تميل إلى القيام بذلك لأغراض سياسيّة واضحة في مناطق معيّنة؟ وماذا عن المتطرّفين الإسلاميّين في الشيشان؟ ماذا عن الدعاة الذين يدعون إلى المبادئ البغيضة والأساليب العنيفة من الإرهاب

---

[1]- http://www.heritage.org وhttp://www.nationalreview.com

الإسلاميّ، ولكن لا يتوّفر لديهم دعما فعليّاً؟ ينبغي أن ننظر لأولئك الدعاة كعدوّ؟ وماذا عن الدعاة المسلمين الذين يسعون لتطبيق الشريعة ودعم فكرة الخلافة ولكنّهم ينبذون العنف لتحقيق تلك الأشياء؟

- يخلص جيم تالنت للقول إنّ لدينا فئات مختلفة من الأعداء، ويجب علينا استخدام وسائل أكثر صرامةً ضدّ بعض الفئات أكثر من غيرها، وأيّ الفئات من المسلمين ينبغي النظر إليهم كحلفاء، كلّ تلك الأسئلة مهمّة جدّاً، يجب مناقشة كلّ تلك الأمور، والاتّفاق على سياسةٍ مشتركة، فذلك يخدم قيم الشعب الأمريكيّ، ويمثّل أفضل حماية وأمنٍ له ([1]).

موقفه من دونالد ترامب:

*** في مقال نُشر بتاريخ: 8/ديسمبر/2016**

- يتناول تالنت اختيار ترامب للجنرال جيمس ماتيس ([2]) وزيراً للدفاع، حيث وصفه بأنّه من خيرة ضبّاط الجيش الأمريكيّ، فهو مسؤول يتَّصف بالنزاهة، وهو رجل استثنائيّ، وخاصّة إذا علمنا أنّ اختيار ماتيس أمرٌ غير معتادٍ وفقاً للتفكير التقليديّ في واشنطن، فالجنرالات المتقاعدين وضبّاط الجيش في وزارة الدفاع الأمريكيّة لا ينبغي أن يكونوا في مناصبَ سياسيّةٍ عليا، ونظراً للأوضاع في الزمن الراهن، يعتبر الجنرال ماتيس ميزة واضحة تضاف لإدارة ترامب. على حدّ قوله.

ويسوق تالنت عدداً من الأسباب فيقول: يبدو أنّ الكثير في واشنطن قد نسوا أنّ الولايات المتّحدة ما زالت تخوض عمليّات قتاليّة في أفغانستان والعراق، ولذا

[1]-http://www.aei.org/publication

[2]- جيمس ماتيس : (James Mattis): هو جنرال أمريكيّ متقاعد. ولد في 8 سبتمبر عام 1950. عمل في قوات مشاة بحرية الولايات المتّحدة، وتدرج في المناصب حتى تقاعد عام 2013 برتبة جنرال (4 نجوم). تولى رئاسة القيادة المركزية الأمريكيّة من 2010، وحتى 2013. كما عمل قائدًا أعلى لحلف الناتو من 2007، وحتى 20099. يُعتبر ماتيس أحد أعلام حرب العراق؛ حيث قاد معركة مدينة الفلوجة عام 2004، وقاد الفرقة الأوّلى لقوات مشاة البحرية في حرب العراق. كما شارك كذلك في حرب أفغانستان، وقاد الفوج السابع من قوات مشاة البحرية. اختاره الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب في 1 ديسمبر 2016 ليشغل منصب وزير الدفاع الأمريكي في إدارته الجديدة.

سيكون أمام إدارة ترامب العديد من الخيارات لمراقبة تلك الصراعات، والجنرال ماتيس باعتباره قائداً ميدانيّاً، ورئيساً سابقاً للقيادة المركزيّة الأمريكيّة، فسوف يساعد ذلك في اتخاذ القرارات بالتشاور مع هيئة الأركان المشتركة، برئاسة الجنرال جو دانفورد([1])، وبمساعدة العديد من المستشارين سيكون القرار جماعيّاً، وباختصار يعتقد تالنت أنّ الإدارة الأمريكيّة الجديدة لن تكون انفراديّة في اتّخاذ القرارات.

أمّا السبب الآخر فيذكر تالنت أنّ الرئيس الجديد يحترم الجنرال ماتيس، فهو ينسجم مع شخصيّته، رغم أن الكثير من المسؤولين غير متحمسين لوجود ماتيس في الفريق الرئاسيّ، ولكنّ مسألة التنسيق بين الرئيس ووزير الدفاع هامّة جدّاً؛ لأنّ وزير الدفاع يطلع الرئيس على مجريات الأمور بشكل منتظم.

وهناك سبب ثالث يجعل من تعيين ماتيس أمراً مميّزاً، وهو كونُه شخصيّة معروفة ومحترمة من قبل أفراد الجيش الذين يرتدون الزيّ الرسميّ في جميع مرافق وزارة الدفاع، وقد قال ماتيس: إنه يدرك جيّداً التضحيات التي يقدّمها الرجال والنساء في القوّات المسلّحة، وهو يثق بهم، وسيكون تعيينه بمثابة بارقة أمل لهم، وهم بأمسّ الحاجة لذلك الآن.

أمّا السبب الرابع؛ فخطّة الرئيس القادمة تقتضي إعادة بناء القوّة العسكريّة الأميركيّة، والجنرال ماتيس يحظى باحترام الكونغرس، وبصفته مطّلعاً على الواقع والتحدّيات سيكون قادراً على التحدّث بثقة عن العواقب الوخيمة لتخفيض نفقات الدفاع، وسيتحدّث للكونغرس عن أهميّة القوّة العسكريّة الأمريكيّة بالنسبة لأمن ومصالح الشعب الأمريكيّ.

[1]- جوزيف فرنسيس: (Joseph Dunford) ولد في 8 ديسمبر 1955 هو القائد العامّ لقوات مشاة البحرية الأمريكيّة، ويشغل حاليا منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكيّة التاسع عشر، وكان أيضاً القائد السادس والثلاثين لسلاح مشاة البحرية. وقد شغل في بداية حياته المهنية قيادة قوة المساعدة الامنية وقوات الولايات المتّحدة في أفغانستان من فبراير 2013 حتى أغسطس 2014 وشغل كآمر لعدة وحدات بما في ذلك الفوج الخامس للبحرية خلال غزو العراق عام2003، وفي 29 يوليو2015 أقر مجلس الشيوخ بأن يكون رئيساً لهيئة الأركان المشتركة. وقد أصبح دانفورد الضابط الأعلى رتبة في القوات المسلحة في الولايات المتّحدة في 25 سبتمبر عام 2015.

في ختام مقاله يرى تالنت أنّه ومع انتخاب دونالد ترامب فإنّ هناك نافذة مفتوحة الآن لإعادة بناء أدوات القوّة الأمريكيّة، ليس هناك ما هو أكثر أهميّة لنجاح الإدارة الأمريكيّة القادمة ـ يقصد الحاليّة ـ بشقّيها السياسيّ الداخليّ والخارجيّ من هذا الأمر، والجنرال ماتيس سيكون كوزير للدفاع هو خير من يقود جهد بناء وزارة الدفاع[1] ـ على حدّ قوله ـ

دعم دونالد ترامب:

*** في مقال نُشر بتاريخ: 1/مارس/ 2017**

- في سياق تحليله لخطاب الرئيس ترامب، يبدو جيمس تالنت معجباً بخطاب ترامب الرئاسيّ؛ فيقول إنّ ترامب لم يظهر غبيّاً، بل ظهر متّزناً مُدعِّما كلامه بالحجّة والدليل طوال مدّة الخطاب، وقد أكدّ فيه موقفه من قضيتي الهجرة والتجارة، كما تناول الهجمات الإرهابيّة التي حصلت في فرنسا وبلجيكا وألمانيا وغيرها، قائلاً: إنّه يجب ألاّ تأخذنا الرأفة عند التعامل مع أولئك الأشخاص غير المنضبطين، ولا بدّ من اتّخاذ المزيد من إجراءات التشديد والتدقيق بحقّهم.

وقال أيضاً: لكلّ أولئك الذين يريدون أن يتشرَّفوا بدخول الولايات المتّحدة، لا يمكن أن نكون جسراً للإرهاب، ولن نسمح له بأن يتشكّل أو يجد مكاناً في أمريكا، فبلادنا لن تكون مرتعاً للمتطرّفين»، كما أعاد ترامب تأكيد موقفه إزاء الميزانيّة الأمريكيّة، حيث أشار إلى ضرورة تقديم ميزانيّة الدفاع وإعادة بناء الجيش، ثمّ تحدّث عن الداخل الأمريكيّ، واعداً بتقديم الرعاية للملايين ممن حرموا منها، وإعادة الأمن للشوارع والمدارس، فلا بدّ من توفير بيئة آمنة مسالمة للجميع، ولا بدّ من توفير فرص عمل ووظائف، فتلك هي الرؤية التي يسعى لتحقيقها لجميع الأميركيّين الذين يجمعهم به مصير واحد ـ على حدّ قوله ـ.

- يذكر تالنت أنّ الأوّلويّة بالنسبة لترامب هي لأمريكا، فشعاره دوماً هو أمريكا

[1]-http://www.aei.org/publication

أولاً، فالحكومة في الولايات المتّحدة في كلّ سياساتها يجب أن تكون في خدمة مصالح الشعب الأمريكيّ. ثمّ عقّب الباحث على خطاب ترامب قائلاً: **إنّ السيّد ترامب أظهر نفسه كزعيمٍ، وسوف نسمع منه في كثير من الأحيان تلك المواقف على مدى السنوات الأربع المقبلة**([1]).

موقفه من الجامعات الأمريكيّة:

*** في مقالٍ بتاريخ: 7/مارس/2017**

- يتحدّث تالنت عن وضع الجامعات الأمريكيّة، وخاصّة بعد حادثة بيركلي([2])، حيث يعبرّ تالنت عن دهشته من الاضطرابات وأعمال الشغب في الجامعات، أو بالقرب منها، ولكنّ المريب هو عدم اتّخاذ إجراءات حازمة لردع المخالفين، بالرغم من تلك الأحداث تسبّبت في وقوع حرائق، وتدمير الممتلكات، والقادم أسوأ ما لم يجرِ اتّخاذ أساليب رادعة من قبل الحكومة، ويضيف الكاتب أنّه لا ينبغي أن تقود الخلافات السياسيّة إلى أعمال عنف أو نزاعات مسلّحة، ولا بدّ من حماية حقّ التعبير، واللجوء للحوار، والاستماع للآخر، ويرى تالنت أنه لابدّ من سنّ قوانين وتشريعات رادعة تحظر تحديداً الاضطرابات العنيفة، وتكفل حرية التعبير السلمي، ويجب إدانة الجرائم وزجّ المخالفين في السجن، بغضّ النظر أكان المرتكبون موظّفين في الدولة أم لا، وذلك الأمر متروك للسلطة التنفيذيّة، كلّ ذلك لضمان سيادة سلطة القانون والنظام في الدولة، وفي حال قرر الغوغاء عدم الانصياع يجب القيام باعتقالات جماعيّة، تليها محاكمات سريعة، ولا بدّ من معاقبة المسؤولين. ويختم تالنت حديثه

---

[1]-http://www.aei.org/publication

[2]- بالنسبة لحادثة بيركلي التي تناولها جيمس تالنت فقد تحدثت مصادر صحفية أمريكيّة وغيرها عن قتل شابّ أسود برصاص شرطي في بلدة قرب فيرغسون في ولاية ميزوري الأميركية، التي شهدت توترات عرقية بعد مقتل فتى أسود آخر على يد شرطي أبيض تحوّلت إلى حركة احتجاج شملت جميع أنحاء الولايات المتّحدة. وقالت شرطة مقاطعة سانت لويس في بيان أن شرطياً من مدينة بيركلي «أطلق النار عدة مرات» بعد أن «سحب الرجل مسدساً ووجهه باتجاه» الشرطيّ، ووقع الحادث ليل الثلاثاء في محطة وقود بينما كان الشرطي يقوم بدورية روتينية، وتجمع نحو 100 محتج في موقع إطلاق النار في مدينة بيركلي القريبة من مدينة فيرغسون التي شهدت توترات بعد مقتل الفتى الأسود مايكل براون برصاص شرطي أبيض في شهر آب من عام 2016، انظر : http://www.al-ayyam.ps

قائلاً: إنّ الإدانة اللفظيّة لا تكفي، فنحن لسنا الوحيدين في استخدام العنف في مثل هذه المواقف، ويكرّر كلامه بأنّ ذلك من مسؤوليّة الدولة، ولا بدّ من اتخاذ إجراءات حازمة لحماية الناس أثناء ممارسة حقوقهم([1]).

موقفه من الصين:

*** في مقال نُشر بتاريخ: 16/مارس /2017**

- **يتناول جيمس تالنت سبل الحفاظ على الاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فيتحدّث عن أنّ الصين قامت بانتهاك مباشر للقانون الدوليّ حين قامت بتركيب مضادّات للطائرات وغيرها من أنظمة الأسلحة الدفاعيّة قصيرة المدى على كل الجزر الصناعيّة في بحر الصين الجنوبيّ، ويبدو أنّ الصين بصدد بناء هياكل مصمّمة لاستيعاب صواريخ أرض جوّ بعيدة المدى.** ثمّ أضاف تالنت أنّ إجراءات بكين هي جزء من تكتيكات تفرضها الصين بالقوّة بهدف تحقيق مطالبها بالسيطرة على معظم بحار الصين الجنوبيّة والشرقيّة، في الآونة الأخيرة استحوذت الصين على طائرة بدون طيّار تحت الماء، أمّا البحريّة الأمريكيّة العاملة في المياه الدوليّة؛ فقد أرسلت أعداداً متزايدة من سفن خفر السواحل في المياه الإقليميّة اليابانيّة حول جزر سينكاكو، وأبحرت حاملة طائرات أمريكيّة في رحلة هي الأطول من نوعها في جنوب بحر الصين ومضيق تايوان لإثبات تنامي القوّة البحريّة.

- في مناطق أخرى قامت بكين بتكثيف الضغط الدبلوماسيّ على كوريا الجنوبيّة، بسبب قرارها نشر نظام مضادٍّ للصواريخ البالستيّة وذلك بهدف الدفاع ضدّ الأسلحة الكورية الشماليّة، وكثّفت الصين التدريبات العسكريّة في جميع أنحاء تايوان، كما ضربت صفقة أسلحة متوجّهة للفلبين، حليف الولايات المتّحدة منذ زمن طويل، وهناك توجّه لبكين لتعميق العلاقات العسكريّة مع ماليزيا في ظلّ الرئيس الحاليّ.

- **يُبدِي تالنت رأيه فيما سبق قائلاً إنّ تلك الأحداث تؤكّد الأهميّة الحاسمة**

[1]- http://www.aei.org

لاستمرار مشاركة الولايات المتّحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولا بدّ من الترويج للسياسة الأمريكيّة من خلال ما أسماه بـ«محور آسيا»، إضافة للمشاركة الاقتصاديّة والدبلوماسيّة مع دول المنطقة، فذلك أمر ضروريّ للحفاظ على الاستقرار وحماية مصالح الولايات المتّحدة.

- يضيف تالنت أنّ الصين تهدف إلى تغيير قواعد القانون الدوليّ في محور آسيا، ومن شأن ذلك أن يهدّد المصالح الاقتصاديّة الأمريكيّة، وأن يهدّد حلفاء أمريكا، وحتماً سيولّد مزيداً من التحدّيات التي لا يمكن تجاهلها ومن شأنه أن يقود إلى التصعيد المسلّح مع الولايات المتّحدة.

- يرى الباحث أنّه يجب تعزيز الإنفاق على الدفاع، وتوسيع حجم القوّات البحريّة الأمريكيّة، وهذا ما أكّده ترامب الذي ينوي تعزيز القدرات العسكريّة للولايات المتّحدة، كما يجب تعزيز تحالفاتها مع إستراليا واليابان وكوريا ونيوزيلندا والفلبين، ورفع مستوى العلاقات مع الشركاء مثل تايوان، وفي الوقت نفسه، يجب على الولايات المتّحدة الاستمرار في بناء وتوسيع العلاقات الثنائيّة إلى شبكة متعدّدة الأطراف، لتكون أكثر قوّة، وهذا الأمر موكل لوزارة الدفاع، والكونغرس، والإدارة الجديدة، قد تتغيّر أسماء المحاور، ولكن تبقى أهدافها أكثر أهميّة من أيّ وقتٍ مضى لأمن الولايات المتّحدة ومستقبلها الاقتصاديّ[1].

[1]- http://www.aei.org/publication



المؤهّلات:

- حاصلٌ على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ميتشغان. ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة شيكاغو.

- حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة ستانفورد في الاقتصاد السياسيّ الدولي"([1]).

العمل والخبرات:

- باحث مقيم في معهد أميركان إنتربرايز.

- يركّز (سيسورز) جلّ اهتمامه في الاقتصادين الصينيّ والهنديّ، وهو مهتمّ بالعلاقات الدوليّة بين الولايات المتّحدة مع دول آسيا، ويتتبّع الاستثمّار الصينيّ، وما تقوم به الصين على طريق الإصلاح الاقتصاديّ الداعم للسوق، ولكنّه يتوقّع ركودًا في الاقتصاد الصينيّ نتيجة لذلك.

كتب أوراقاً عدّة حول أفضل المسارات الممكنة للتنمية الاقتصاديّة في الهند، قبل انضمامه إلى معهد AEI، كان باحثاً بارزاً في مركز الدراسات الآسيويّة في مؤسّسة التراث سنة 2008، وأستاذاً مساعداً في الاقتصاد في جامعة جورج واشنطن.

عمل لمصلحة الاستخبارات أبحاثاً محدودة ، في لندن، 2008- 1998

وهو محاضر في الاقتصاد في جامعة لينغ نان في هونج كونج 1994- 1997

---

[1]- http://www.aei.org

عمل كضابط في الاقتصاد الدوليّ والطاقة في مكتب وزير الدفاع، بوزارة الدفاع الأمريكيّة، 1989- 1990([1])

ديريك سيسورز يعتبر باحثاً متخصّصاً في الاقتصادات الآسيويّة اليابانيّة والصينيّة والهنديّة، وصلاتهم بالاقتصاد الأمريكيّ، واهتماماته تتركّز في موضوعات الإصلاح الاقتصاديّ الداخليّ والاستثمّار المتبادل، والطاقة والتجارة وأسعار الصرف، وهو يحاضر بشكل منتظم في الاتّجاهات الاقتصاديّة الأوسع في آسيا، وكذلك التحدّيات ذات الصلة التي تواجه الولايات المتّحدة، وقد شارك في نقاشات متعدّدة شهدها مجلس الشيوخ الأمريكيّ تتعلّق بسعر الصرف بين أمريكا والصين، وكان ذلك في أثناء حديثه أمام اللجنة الاقتصاديّة والأمنيّة، كما تناول مسألة الاستثمّارات الصينية في الولايات المتّحدة، وهو شخصيّة بارزة في هذا المجال يظهر في وسائل الإعلام المرئيّة والمسموعة المختلفة، وهو يحاضر في الاقتصاد الصينيّ، كما أنّه عمل مستشاراً لعدّة شركات مهتمة بالاقتصاد الصينيّ([2]).

المواقف والآراء:

مكافحة البطء في النموّ الإقتصاديّ في آسيا

يرى ديريك سيسورز أنّ معظم الدول المتقدّمة تكافح البطء في النموّ الاقتصاديّ، ومن المرجّح أن يكون مستوى الزيادة في الناتج المحليّ في المستقبل المنظور للولايات المتّحدة لا يتجاوز اثنين أو ثلاثة في المئة، أما الصين فقد تصل لستة في المئة، ولكنّ هذا سيترجم حقيقة إلى أربعة في المئة فقط، أمّا الهند فقد تصل إلى سبعة في المئة أو ثمّانية في المئة ستظهر في السنوات القادمة، ومع ذلك فهو يرى أنّ النموّ في الناتج المحليّ الإجماليّ للهند يشكّل نجاحاً باهراً، إلاّ أنّ هناك عمالة كثيفة بانتظار فرص عمل مستدامة، حيث هناك الملايين من الشباب الهنود الذين قد لا يتمكّنون من الحصول على وظائف لائقة، والنموّ سيكون بلا قيمة، وفي منتصف عام 2016 بدأ رئيس الوزراء الهنديّ ناريندا مودي بمواجهة التحدّي الذي زادت وتيرته،

---

[1]- http://www.aei.org

[2]- http://www.linkedin.com، http://www.wilsoncenter.org

مشيراً إلى أنّ الاقتصاد الهنديّ بحاجة إلى تحويل في مساره، ثمّ تراجع إصراره مبيّناً أنّ التقدّم المتدرّج في الميدان الاقتصاديّ سيكون كافياً.

ولكي تكون الهند أكثر إنتاجيّة لا بدّ من تخفيف القيود على لوائح العمل، والسماح بالملكيّة الخاصّة للأرض، أما حول أوضاع الهند الداخليّة فيتحدّث سيسورز عن أنّ هناك حقيقة هامّة وهي وجود الكثير من الفقراء، فالبلد ما زال ضعيفاً، وحسب إحصاءات الحكومة الهنديّة ربّما هناك 250 مليون شخص لا يحصلون على الكهرباء، أمّا بالنسبة لمتوسّط العمر فإنّ الهند هي أقلّ من المتوسّط العالميّ في هذا المجال، كما أنّ الهند تعدّ أقلّ من البلدان المتوسّطة الدخل.

ووفقاً لأحد الأبحاث المهتمّة بالشأن الاقتصاديّ، فإنّ الأسر الهنديّة حتّى الغنيّة منها تحصل على أقلّ من 24000 دولار سنويّاً لعام 2014، ليبلغ متوسّط حجم الأسرة خمسة أشخاص ، في حين كانت الأسرة الأمريكيّة نصف حجم الهنديّة وتحصل على أكثر من الضعف في الدخل السنويّ، علاوة على ذلك فإنّ واحداً في المئة فقط من السكان قادر على دفع الضرائب عام 2013، وأحد أسباب الأزمة هو أنّ المزارعين الفقراء يشكّلون جزءًا كبيراً من السكان، وهذا ما يحتاج إلى تحوّلٍ في الاقتصاد الهنديّ، على حدّ قول سيسورز.

موقفه من الاقتصاد الصينيّ وانعكاسه على الولايات المتّحدة الأمريكيّة:

يناقش ديريك سيسورز ما ذهب إليه الباحث (أرفيند سوبرامانيان) من أنّ الصين ستحلّ محلّ الولايات المتّحدة بلا شكّ باعتبارها القوّة العالميّة المهيمنة في العقدين القادمين، ولكنّ ذلك سيجري في حال استمرّ الاقتصاد الأمريكيّ في مساره الحاليّ، وذلك بالنظر للقوّة المتنامية للصين، ومن مظاهر ذلك قدرتها على إقناع الدول الأفريقيّة للاعتراف بها بدلاً من تايبيه[[1]]، وهو يتوقّع أن تتفوّق الصين في عام 2030

[1]- تايبيه، والمعروفة رسميّاً باسم مدينة تايبيه، هي عاصمة جمهورية الصين (المعروفة باسم تايوان) وهي بلدية خاصّة ومقر الحكومة المركزية. تقع تايبيه في الطرف الشماليّ للدولة، وتمثل جيبا جغرافيا داخل بلدية مدينة تايبيه الجديدة. تبعد تايبيه حوالى 25 كم (16 ميل) إلى الجنوب الغربي من مدينة كي لنغ الساحلية الشمالية. ويقع معظم المدينة على حوض تايبيه، وهو قاع بحيرة قديمة يحدّها وديان ضيقان نسبياً لنهري كيلونغ وشيندان، حيث يلتقيان ليشكلاً نهر تامسوي على طول الحدود الغربيّة للمدينة. أصبحت تايبيه عاصمة جمهورية الصين منذ عام 1949 بعد أن هزم الوطنيون أمام الشيوعيين في الحرب الأهلية الصينية وفقدوا البر الرئيسي.

على الولايات المتّحدة.. هنا يرى سيسورز أنّ هناك حقائق يجب عدم إغفالها، ومنها أنّ هناك ديوناً على الصين، كما أنّ اقتصادها هو أقلّ من نصف حجم الولايات المتّحدة، وشعبها لا تكاد تكون فيه نسبة الأثرياء هي العشر مقارنة بالأميركيّين.

كما يرى ديريك سيسورز أنّ الحكومة الحاليّة لها مساوئ، ومنها أنّها جدّدت تدخّل الدولة في الاقتصاد، وفرضت الرقابة على الأسعار، ووقفت ضدّ الخصخصة، وتراجعت عن تدابير تشجيع المنافسة، ووضعت حواجز جديدة أمام الاستثمّار. وهو يرى أنّ الحكومة الصينيّة تعيث في الأرض فساداً في عهد الرئيس هو جين تاو ورئيس مجلس وزرائه ون جيا باو، وهي تحكم منذ سبع سنوات، حيث انتقلوا إلى ترسيخ سلطاتهم من خلال ما يسمّى بالتحفيز الاقتصاديّ([1]).

فقد قامت الدائرة السياسيّة الحاكمة في الصين بتغذية الاستثمّار الذي تملكه الدولة، كما قامت بخطوات قويّة تهدف إلى ضمان سيطرة الدولة على الاقتصاد، باختصار.. قاموا بتدابير جميعها تتناقض بشدّة مع الإصلاحات السابقة، حيث كرّسوا هيمنة الدولة على الاقتصاد.

في مقال نُشر بتاريخ: 17/نوفمبر/ 2016

موقفه من الحملة الانتخابيّة:

- يرى سيسورز أنّ اللغة المستخدمة أثناء حملة ترامب الانتخابيّة تشير إلى تغييرات

[1]- التحفيز النقدي (الاقتصادي): هو ضخُّ المزيد من الأموال، ويسمّى كذلك بالتسهيل أو التيسير الكمّي خلال الأزمات الاقتصادية، حيث يكون هناك شحٌّ في الأموال، وتراجعٌ في الاستثمّارات، هنا تقوم الحكومة عن طريق البنك المركزي بشراء سندات، وإقراض البنوك، وبالتالي توفير المزيد من السيولة، ومع تقليل نسب الفائدة يزداد الاقتراض، هنا تنتعش الاستثمّارات، ويتحسّن الإنتاج.. إنتاج المصانع، ثمّ تكثر الوظائف، ونتيجة لذلك ينتعش الاقتصاد، وهناك مثال واقعي الولايات المتّحدة الأمريكيّة، عندما ضربت الأزمة المالية في عام 2008 تراجعت الاستثمّارات، وقلّت السيولة النقدية، وزادت نسب البطالة، المركزيّ الأميركي طبَّق سياسة التحفيز النقدي، حيث ضخَّ كميّات من الأموال، بلغت منذ ذلك العام أربعة آلاف مليار دولار، حيث كان يشتري شهرياً خمسة وثمّانين مليار دولار من السندات من البنوك مع تحسّن مؤشرات الاقتصاد بدأت أمريكا في تقليص حجم هذا البرنامج منذ نهاية 2013، خلاصة القول: إنّ التحفيز النقديّ هو المزيد من المال بهدف تحريك العمل والنشاط الاقتصاديّ.

كبيرة محتملة في السياسة التجاريّة الأميركيّة، حيث سيجري التركيز في القضاء على العجز التجاريّ، ولا يرجح سيسورز خلق فرص عمل جديدة كما وعد ترامب، **كما أنّ أكبر العلاقات التجاريّة مع الصين ستواجهها مشاكل عديدة، حيث يجري حظر الصادرات الأميركيّة هناك، وسرقة الملكيّة الفكريّة، ويضيف أنّ على الولايات المتّحدة أن تفكّر جدّيّاً في الانتقام من تلك الإجراءات.** كما أن على ترامب تشجيع التجارة بما يخدم الشعب الأمريكيّ الذي سيستفيد بمجمله من التجارة والشركاء التجاريّين، وفي هذا الإطار تسعى إدارة ترامب للحصول على اتّفاق للتجارة الحرّة مع المملكة المتّحدة.

في مقال نُشر بتاريخ: 29/نوفمبر/2016

موقفه من السياسة الصينيّة:

تناول ديريك سيسورز لغة ترامب الدعائيّة أثناء الانتخابات فيقول: تحدّث ترامب عمّا أسماه القيادة الصينيّة العالقة للاقتصاد العالميّ، ويضيف أنّ الصحفيّين والنقاد قد يقدرون الكلمات على المال، لكنّ الاقتصاديّين لا يهتمّون إلّا بلغة البيانات الدقيقة المبنيّة على حسابات حقيقيّة، والأرقام تشير إلى أن وضع الصين ما زال معقدا وصعباً، فالموارد المتاحة للقطاع العامّ، والتي قد تذهب للإنفاق العسكريّ والاجتماعيّ هي التي تشير إلى قوة أو ضعف بلدٍ ما. وبلغة الأرقام تبيّن وجود فارق كبير بين مقدار الثروات الخاصّة بين البلدين، والفجوة آخذة في الاتّساع بين اقتصاد البلدين لمصلحة الولايات المتّحدة، ولذلك فإنّ مسألة القيادة الاقتصاديّة العالميّة للصين تعدّ خرافة. حيث إنّ حصّة الصين من الثروات الخاصّة انخفضت من 9.5 % إلى 9.1 %، والصين على الأرجح دون المتوسّط العالميّ في الثروات الخاصّة، أما حصّة الولايّات المتّحدة؛ فتشكّل ثلث الإجماليّ العالميّ في نهاية عام 2000، أمّا حصّة الصين الشعبيّة (تايوان) فقد بلغت 4.6 تريليون دولار، بما يعادل 4 %، بالطبع اتسعت الفجوة بشكل كبير، منذ ذلك الحين ـ أي منذ عام 2000 ـ حيث بلغت الثروة العالميّة لأميركا حوالى 26.9 % في نهاية عام 2009 وحده، ولكن في السنوات الثلاث

الأخيرة ما بعد عام 2013 تفوّقت الولايات المتّحدة على الاقتصاد الصينيّ.. إذ إنّ أرقام الولايات المتّحدة تشير إلى نسبة تبلغ 36.2 %.

- من عيوب السياسة الصينيّة أنّها تقمع المنافسة كما يرى كما أنّ هناك فجوة كبيرة في نسبة الثروة بين الولايات المتّحدة والصين، حيث بلغ صافي ثروة الولايات المتّحدة 743000,000,000,00$، فيما بلغت لدى الصين 19000,000,000$، والدولة تملك معظم الأرض في الصين، أما دخل الفرد في الصين فيصل إلى 3400$ سنويّاً، بينما في الولايات المتّحدة يبلغ 42600$.

- الحزب الصينيّ الحاكم بدأ التخلّي عن الإصلاحات القائمة على السوق نهاية عام 2006، وتضاعف الخناق على سيادة الدولة عندما ضربت الأزمة الماليّة العالميّة، وما زال الأداء الصينيّ بطيئاً([1]).

موقفه من الهند:

في مقال نُشر بتاريخ: 11/أبريل/2014

- يرى سيسورز أنّ إجراءات الإصلاح الهنديّة غير فاعلة، ولم تحقّق شيئاً لمصلحة الاقتصاد بسبب الإساءة في استخدام رأس المال الناجم عن العمل الحكوميّ.

- تتطلّب التنمية الاقتصاديّة الناجحة ملكيّة خاصّة للأرض، ويضيف سيسورز أنّ بريطانيا كانت أوّل دولة ناجحة في هذا المجال، إذ منحت حقوق ملكيّة للأفراد، حيث كان ذلك دليلاً على حسن تدبير من الدولة قادها للنجاح، بينما فشل الاتّحاد السوفيتي السابق بسبب طريقة علاجه الكارثيّ للمزارعين.

- مشكلة الهند تكمن إلى حدّ كبير في غموض حقوق الملكيّة، وفي الحدود البريّة غير الواضحة، وحقوق ملكية الأرض بين الأفراد والهيئات الجماعيّة المحلّيّة والقبائل، وبرامج البنية التحتيّة، وحكومات الولايات والحكومة الوطنيّة، كلّ تلك

[1]- https://www.aei.org/publication

الجهات بحاجة لاتّخاذ قرارات تعتمد على طبيعة الأرض والموارد الطبيعيّة المتاحة فيها. كما يتوجّب على الحكومة تحديد نوعيّة المحاصيل المزروعة بدلاً من تركها للمزارعين.

- تسبب ارتفاع معدّلات البطالة في عدم الاستقرار الاجتماعيّ والسياسيّ، ممّا أفقد الثقة في سوق العمل. والطفرة السكانيّة هي فرصة رائعة لزيادة النموّ الاقتصاديّ المستدام، ولكنّ ذلك يتطلّب وجود قطاعات صناعيّة حيويّة.

- الهند كأمّة بحاجة لسوق موحّدة، وهناك حواجز اقتصاديّة مرتفعة بين الدول، وقوانين وسياسات، وحاجز اللغة، إضافة لقيود قانونيّة وتنظيميّة بين الأقاليم الهنديّة الأخرى تمنع أحياناً التجارة فيما بينها، كما لو أنّها تنتمي إلى بلدان أخرى مختلفة عن بعضها تماماً.. كما أن الزراعة تشكّل مركزاً بالنسبة لاقتصادات الدول النامية، لكن ّالعوائق التنظيميّة التي أشرنا إليها قد تمنع التطوّر في الإنتاج الزراعيّ، وهناك مأساة سوء التغذية التي ما زالت قائمة في الهند، كما أنّ هناك متطلبّات تراخيص وضرائب مختلفة.. باختصار هناك الكثير من الإجراءات التي يجب أن تُتّخذ من أجل الإصلاح الاقتصاديّ في الهند.

- يجب العمل على خصخصة البنوك الحكوميّة لتحسين العائد على رأس المال الوطنيّ، ويجب منح صكوك الملكيّة الفرديّة، وتحرير العمل والتصنيع، وعمل سوق داخليّة تعزز مسألة العودة للأرض ـ بدلاً من الهجرة ـ مع قوانين ملكيّة للأرض لمصلحة الفقراء([1]).

[1]-http://www.aei.org/publication



ولدت دانييل بليتكا في 12/يونيو- حزيران/1963، في ملبورن بإستراليا.

المناصب والمهامّ:[1]

شغلت دانييل بليتكا العديد من المناصب الهامّة، ولها مشاركات وآراء لافتة في القضايا الساخنة في المنطقة والعالم. ومن أبرز المناصب والمهامّ التي شغلتها([2]):

- انضمّت دانييل بليتكا لمعهد أميركان إنتربرايز عام 2002، وقد شغلت فيه منصب نائب الرئيس للدراسات السياسيّة الخارجيّة والدفاعيّة، وهي من المحافظين الجدد([3]).

- واحدة من كبار الموظّفين في مجلس الشيوخ الأمريكيّ ـ لجنة العلاقات الخارجيّة ما بين 1992- 2002، حيث كانت مسؤوليّة عن ملفّ الشرق الأدنى وجنوب آسيا.

- لها خبرة فيما يتعلّق بالملفّ العراقيّ، حيث شاركت في صياغة قانون تحرير العراق.

- هي من كبار مساعدي السيناتور جيسي هيلمز (Jesse Helms)([4])، وهو من المخضرمين الكبار عن حزب المحافظين منذ وقت مبكّر في السياسة الأميركيّة.

---

[1]- نشر من خلال موقع أميركان إنتربرايز بتاريخ 2009/6/17

[2]- The agenda of Danielle Pletka / www.theatlantic.com

[3]-Danielle Pletka, Troops In Iraq: More Isn't Better, New York Times, 23- September-2003 Accessed 19- March- 2009/ Last updated: 7-september, 2015

[4]- جيسي هيلمز: سياسيّ أميركيّ، وقياديّ بارز في حركة المحافظين، من مواليد 1921، انتخب خمس مرات في مجلس الشيوخ عن ولاية كارولينا الشمالية، وكان رئيسا للجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس الشيوخ 1995-2001، كان لديه باع كبير في السياسة الخارجيّة الأميركيّة، سعى بقوّة لوصول رونالد ريغان للبيت الأبيض، وقد ساعد العديد من المرشّحين المحلّيّين والإقليميّين في معاركهم الانتخابية.

- بليتكا ذات توجّهٍ صهيونيّ، وهي من مساعدي مارتن إنديك([1]).

- أحد أعضاء معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

- عملت كاتبة في مجلّة إنسايت خلال مرحلة حكم جورج بوش 1987- 1992

- عملت مساعد التحرير في صحيفة لوس أنجلوس تايمز ورويتر .

- عملت في وكالة رويتر بالقدس 1984- 1985([2])

- عضو في لجنة الخطر الداهم([3])، وهي مجموعة ضغط مناهضة للشيوعيّة منذ 1970، وقد أعيد تشكيلها بعد هجمات 11/ أيلول- سبتمبر، للضغط على الولايات المتّحدة لخوض حرب واسعة على الإرهاب.

أبرز مواقفها:

تعتبر من المدافعين منذ فترة طويلة عن السياسات الخارجيّة والدفاعيّة الأمريكيّة العسكريّة. وفيما يلي سنستعرض أبرز مواقفها من القضايا الساخنة بالمنطقة:

موقف بليتكا من العراق:[4]

بليتكا تعتبر مِن أوائل مَن دقُّوا طبول الحرب ضدّ العراق، وهي من مؤيّدي أحمد الجلبيّ، وهو سياسيّ عراقي مشهور من مؤيّدي تغيير النظام في العراق.

---

[1]- وهو من مواليد إستراليا.

[2]- AEI, Danielle Pletka, Scholars and Fellows, Accessed 19- March, 2009

[3]- انظر مقال حول «لجنة الخطر الداهم» وأعضائها، وأبرز مواقفها، ومهامّها، وارتباطها بالماسونية، نشر بتاريخ 17/يونيو/2012، في صفحة مستقلّة على فيس بوك عنوانها: ردع مخطط الماسونية لتدمير العالم.

[4]-نُشرِ بواسطة موقع أميركان إنتربرايز بتاريخ 19/آذار مارس/ 2009

كانت بليتكا تقف ضدّ انتقال القرارات السياسيّة في العراق من البيت الأبيض إلى الأمم المتّحدة، وقد دعمت بقوة توجُّه الولايات المتّحدة بشأن العراق، وقامت بتسويقه لدى المنظّمات الإنسانيّة وغيرها.

رأت أنّ حرب العراق لحماية الأمن القوميّ الأمريكيّ، ولا يجوز ترك الحكم للغوغاء، ورأت أنّ قائد القوّات الأمريكيّة يجب أن يمارس دوره كقائد أعلى للقوّات المسلّحة، وكانت بليتكا ضدّ تخصيص الكونغرس للمال من أجل العراق، بل يجب تمويل الحرب من نفط العراق. كما رأت أنّ هناك مسائل حيوية ينبغي الانتباه إليها تتعلّق بحماية المصالح الأمريكيّة على المدى الطويل في العراق، وفي المنطقة على نطاق أوسع، ولذا يجب الحفاظ على أفضل السبل للحفاظ على النصر وتعزيزه في العراق.

لها رؤية حول العراق في مرحلة ما بعد الحرب، وهي الرؤية التي يتبنّاها المحافظون الجدد لأمريكا خلال القرن الجديد، فيما عرف بمشروع القرن الأمريكيّ الجديد. وهي ضمن مجموعة مرتبطة بشكل دقيق مع AEI، وقد ساعدت تلك المجموعة في حشد الدعم اللازم للحرب على العراق.

بليتكا كانت من مؤيّدي ترشيح السيناتور المتشدّد ماركو روبيو[1] وهو من المحافظين الجدد في الحزب الجمهوريّ في انتخابات 2016[2].

موقف بليتكا من سياسة الرئيس أوباما[3]:

تعتبر بليتكا من أشدّ المنتقدين لسياسة الرئيس أوباما؛ فهي تدعو لتبنّي سياسة

[1]- ماركو أنطونيو روبيو (Marco Antonio Rubio):هو سياسّي ونائب ومحامٍ أمريكي ولد في يوم 28 مايو 1971 في مدينة ميامي في ولاية فلوريدا في الولايات المتّحدة، هو عضوٌ في مجلس النواب الأمريكي من الحزب الجمهوريّ منذ سنة 2011، ومرشّح للرئاسة الأمريكيّة في الإنتخابات الأمريكيّة 2016 . روبيو من عائلة كوبية أمريكية وخريج جامعة فلوريدا في القانون، ويعتبر من معارضي سياسة الرئيس باراك أوباما، وهو من أبرز معارضي الاتّفاقية النوويّة مع إيران وحريص على أمن إسرائيل، كما أنه معارض لإرجاع علاقات الولايات المتّحدة مع بلده الأم كوبا.

[2]- نشر بتاريخ: 13/أيار – مايو/ 2015، موقع: www.bloomberg.com /politics / articles

[3]- http://www.foxnews.com/opinion نُشرِ بواسطة فوكس نيوز بتاريخ: 24/كانون ثاني- يناير/2014

خارجيّة عدائيّة مع الخصوم، كما تنتقد إدارة أوباما لتردّدها في إرسال الجنود الأميركيّين للخارج.

وفي السياق ذاته تدعم بليتكا توجُّه المحافظين الجدد بشأن الحرب على الإرهاب، والحرب في العراق، حيث ساعدت في إنشاء فريق «التخطيط من أجل العراق» العامل ضمن معهد أميركان إنتربرايز، وهذا الفريق هو عبارة عن لجنة يرأسها فريدريك كاغان، والجنرال جاك كين، ولذا فقد أيّدت إرسال خمسين ألف جنديّ للعراق ضمن حرب العراق عام 2006، وتلك الزيادة كانت مثار جدل واسع في أمريكا.

ومن مواقفها المعلنة تجاه العراق تأييدها للوجود الأمريكيّ في العراق حتّى يتحقّق النصر، لأنّ ثمّن الفشل ليس إلحاق العار بجورج بوش أو ديك تشيني، بل إنّ ذلك يعني انتصار الإرهابيّين ورعاتهم، ويعني أيضاً إنشاء وطن قوميّ للمتطرّفين الذين عقدوا العزم على قتل الأمريكيّين. على حدّ تعبيرها.

موقفها من إيران[1]:

- بليتكا كانت واحدة في مجموعة صغيرة من المؤيّدين البارزين للائتلاف المنحلّ من أجل الديمقراطيّة في إيران، وهي مجموعة ناشطة يديرها مدير مكتب أيباك السابق (موريس أميتاي) وتكرّس تلك المجموعة جهودها من أجل تغيير النظام في إيران.

- وفي موقف آخر نُشر من خلال موقع أميركان إنتربرايز بتاريخ: 19/تشرين الأوّل- أكتوبر/ 2014 تدعو للتشدّد فيما يتعلّق بالملفّ النوويّ الإيرانيّ، ولذا فهي تنتقد إدارة أوباما لعدم حزمها ـ كما تقول ـ أو لتراخيها مع إيران، وهي تزعم أنّ إيران تستهدف بناء أسلحة نوويّة، أي إنّ هدف إيران عسكريّ وليس مدنيّاً.. على حدّ قولها.

- وفي مقال لدانييل بليتكا نُشر في صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»([2]) بتاريخ 12/ تموز- يوليو/ 2004 ، كثيراً ما ندّدت بليتكا بمواصلة الحوار الدبلوماسيّ مع إيران،

[1]- نُشر بتاريخ: 19/آذار- مارس/ 2009، معهد أميركان إنتربرايز.

[2]-من مقال لدانييل بليتكا بعنوان:
Hawaks and Doves are Aflutter Over U.S Iran Policy /Los Angeles Times

فحسب قولها فإنّ ذلك يؤدّي إلى إعطاء مصداقيّة أكبر لتلك الحكومة، زاعمة أنّ استطلاعات الرأي الموثوقة تشير إلى أنّ الشعب الإيرانيّ يحتقر قيادته، كما أنّه لن يؤدّي إلى تغيير في السياسة الإيرانيّة. على حدّ قولها. ومن هنا يجب التعامل مع القيادة الحاليّة بما يضمن حدوث تغيير في سياستها الخارجيّة، قبل أن تتمكّن من بناء قدراتها النوويّة، أو بناء شبكة من الإرهابيّين كما تدّعي.

وبليتكا تدعم العمل العسكريّ ضدّ إيران، وتقول: لقد تحدّثنا طويلاً بما يكفي مع إيران عن الحلّ السياسيّ، ويجب أن تكون هناك خيارات أخرى، وكلّما أبعدنا تلك الخيارات كنّا أكثر عرضةً للتهديد، واحتمال الحرب يصبح أكبر من أيّ وقتٍ مضى، وليس من الحكمة أن تُجبر أمريكا على القيام بأيّ شيء أو تفعل كلّ شيء.

- وفي رأي آخر نشره موقع أميركان إنتربرايز بتاريخ: 24/تشرين الثاني- نوفمبر/2014 ترى بليتكا أنّه وبعد مفاوضات بين إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد، في نوفمبر تشرين الثاني عام 2014، إنّه وقتٌ جيّد لإسرائيل لمهاجمة إيران، وهي تزعم أنّ إيران لن تكون جاهزة للمواجهة، فهناك قوات لها في العراق وفي سوريا، وحماس في ورطة، ولا أحد يدري أو يهتمّ بما يجري في القدس ..

- ولها رأي نشره موقع قناة «أن بي سي»([1]) وصفت بليتكا الاتّفاق عقب نجاح المفاوضات في يوليو عام 2015، بأنّها الصفقة الأسوأ، زاعمة مرّة أخرى أنّ إيران ذاهبةٌ نحو امتلاك قدراتٍ نوويّة متطوّرة، ودعت الكونغرس لمتابعة المسارات الممكنة جميعها لمنع الصفقة التي يجري تنفيذها، بما في ذلك منع الرئيس أوباما من تعيين سفراء جدد، وذلك في مقال رأي كتبته في أغسطس عام 2015، داعية فيه بلادها إلى نقض الاتّفاق، وإعادة فرض العقوبات، مدعية أنّ إيران تدعم الإرهاب وتنتهك حقوق الإنسان، وتبذل جهوداً لزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط. وتقول بليتكا إنّ هناك عشرات الخيارات المتاحة، ولا بدّ من حجب الأموال امام مبادرات الرئيس فيما يخصّ القضايا التي تمسّ المصالح الأمريكيّة، وهي تدعو من الكونغرس إلى استخدام سلطاته، وخاصّة فيما يتعلق ببرامج المساعدات الخارجيّة.

[1]-http://www.nbcnews.com

- وعبر موقع «أميركان إنتربرايز» ذكر بتاريخ: 31/آب- أغسطس/ 2015 أنّ بليتكا تتّهم إدارة بوش في التقصير في حربها على الإرهاب، وقد ظهر ذلك ـ حسب رأيها ـ في عدّة ملفّات بشكل مثير للقلق، منها مسألة البرنامج النوويّ الإيرانيّ ، وبناء الدستور العراقيّ، أو الديكتاتوريّة الليبيّة على حدّ قولها.

وهي ترى أنّه يجب تكثيف الجهود في مكافحة التطرّف الإسلاميّ، والديمقراطيّة هي الحلّ لمشكلة الإسلام الراديكاليّ. وهي مشكلة تتطلّب التعاون مع الشركاء في المنطقة على المدى الطويل.

- وفي موقف آخر نشرته صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 9/كانون الأوّل- ديسمبر/2014، كثيراً ما كررت بليتكا والمحافظون الجدد انتقادهم لوكالة المخابرات المركزيّة ووزارة الخارجيّة الأمريكيّة، حيث ادّعوا أنّ الوكالة قلّلت من شأن المعلومات الاستخباريّة التي يمكن استخدامها لتبرير الهجوم على إيران وكوريا الشماليّة والصين والحرب على الإرهاب([1]).

موقفها من روسيا:

في رأي نشرته صحيفة الجارديان بتاريخ: 3/آذار- مارس/2014 بشأن موقف بليتكا من روسيا، فهي تدعو عقب ما أسمته «التدخّل الروسيّ في أوكرانيا عام 2014 في الاضطرابات المدنيّة فقد رأت بليتكا أنّه يجب فرض عقوبات على روسيا وعزلها دوليّاً، وبيع الغاز الطبيعيّ إلى أوكرانيا وأوروبا كوسيلة للضغط على روسيا لإحداث توازن أمام نفوذ موسكو، لكنّها ترجح عدم فاعليّة هذه الإجراءات إلى ضعف أوروبا ـ كما تتصوّر بليتكا ـ.

وهي تقول: «إنّنا بحاجة لقيادة أميركيّة جديدة ذات مصداقيّة، فالإدارة الحاليّة (تقصد إدارة أوباما السابقة) تعاني من عجزاً حقيقيّاً، سواء فيما يتعلّق بالملفّ الروسيّ أو الأوكرانيّ أو الصينيّ أو السوريّ..، وهي ترى أنّه يجب النظر لمصلحة الولايات المتّحدة أولا، فالدول تتّخذ المواقف بناء على مصلحتها بالمقام الأوّل..([2])

[1]- http://www.ngtimes.com

[2]-www.theguardian.com

موقفها من إسرائيل:

- لدى بليتكا سجلٌّ حافلٌ في تأييد إسرائيل، ففي موقف نشرته واشنطن بوست([1]) بتاريخ: 13/أيار- مايو/ 2004، نرى أنّ بليتكا تتّفق تماماً مع دعوة المحافظين الجدد الذين يدعمون إسرائيل، ضدّ أعداء السامية ـ كما تقول ـ وفي يناير 2013، انضمّت بليتكا لمجموعة من الكتَّاب المؤيّدين لإسرائيل، مثل: ويليام كريستول، الذين وقفوا ضدّ ترشيح السيناتور السابق تشاك هاغل، وزيراً للدفاع لفترة أوباما الثانية، وذلك بسبب انتقاداته لحرب العراق، ولانسحابه من اللوبي الإسرائيليّ المؤثّر في واشنطن.

وفي مقال لها نشر بتاريخ: 8/كانون الثاني- يناير/ 2013، تقول بليتكا إنّ هناك المرشّح هاجل، يثير القلق بسبب موقفه من معاداة الساميّة، وقد كان «هاغل» العضو الوحيد في مجلس الشيوخ الذي رفض التوقيع على رسالة تدعو إلى تحرّكٍ عاجلٍ ضدّ ارتفاع معاداة الساميّة في روسيا، وذلك في إطار ما أسمته «مواقفه الثابتة» التي تقلّل من شأن التهديد الذي تشكّله الجماعات الإرهابيّة كحماس وحزب الله ـ على حد وصفها ـ وهي تتساءل عمّا إذا كان السيناتور هاغل لديه مشكلة مع اليهود والدولة اليهوديّة»([2]).

موقفها من التعذيب:

- نشر موقع «بي بي سي نيوز» بتاريخ: 14/حزيران- يونيو/2005، موقفها الداعم للتعذيب؛ حيث ترى بليتكا أنّ التعذيب مقبول في أوقات الحرب، لأنّ الضرورة تفرض ذلك، ولذلك وقفت بليتكا ضدّ إجراء محاكمات للأفراد المتّهمين بارتكاب انتهاكات تتعلّق بالتعذيب..([3]) ولهذا فهي ترى أنّه لا يجب ملاحقة المسؤولين في وكالة المخابرات المركزيّة، لتجاوزات ارتكبوها أثناء استجواب المتّهمين، ومنها تهم

[1]- http://www.washigtonpost.com

[2]- Danielle Pletka, The Problem with Hagle. US Today,8/January,2013

[3]-http://news.bbc.co.uk

تتعلّق بالاغتصاب ـ الذي تشكّك بليتكا في حدوثه ـ وهي تُذكِّر بأنّه يجب إعادة قراءة قرار وزارة العدل في حكومة أوباما عام 2012، حول ممارسات التعذيب وضوابط استخدامه، مع تأكيدها أنّ لأمريكا ـ كما تزعم ـ أعداءً حقيقيّين يجب الالتفات إليهم.. ينتشرون من اليمن إلى مالي، ومن العراق إلى سوريا، ومن سيناء إلى غزّة، وخارجها([1]).

[1]- هذا ما أوردته صحيفة «نيويورك تايمز» بتاريخ: 9/كانون أول- ديسمبر/ 2014، http://www.nytimes.com



ساداناند دوم

Sadanand Dhume

من سيرته الذاتيّة:

- زميل مقيم في معهد أميركان إنتربرايز، يكتب عن الاقتصاد السياسيّ في جنوب آسيا، والسياسة الخارجيّة، وشؤون المجتمع، مع التركيز في الهند وباكستان، ويكتب عموداً نصف شهريّ حول جنوب آسيا لصحيفة وول ستريت جورنال، منذ مارس 2010.

- بين عامي 1999 و2004 عاش دوم في آسيا، وشغل منصب مسؤول الشؤون الهنديّة في المجلّة الاقتصاديّة المهتّمة بالشرق الأقصى، ومراسل أندونيسيا في صحيفة: وول ستريت جورنال آسيا، له مقالات منشورة في صحيفة واشنطن بوست، وفوربس، ومقابلات على السي إن إن، وبي بي سي، والجزيرة الدوليّة، وغيرها.

- يحمل درجة الماجستير في العلاقات الدوليّة من جامعة برينستون، ودرجة الماجستير في الصحافة من كليّة الدراسات العليا للصحافة بجامعة كولومبيا، ودرجة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة دلهي.

من مؤلّفاته المنشورة كتاب: صديقي المتعصّب، حيث تحدّث فيه عن رحلته مع الإسلاميّين الراديكاليّين، وهو يحكي قصّة صعود الأصوليّة في إندونيسيا، البلد الإسلاميّ الأكثر اكتظاظا بالسكّان في العالم.

موقفه من ماليزيا:

في مقال نُشر بتاريخ: 2007/5/31

- يذكر ساداناند دوم أنّ ماليزيا تعدُّ نموذجاً لدولة إسلاميّة مزدهرة اقتصادياً تتمتّع

بسلام اجتماعيّ، ولكنّ الصرامة المتزايدة للمحاكم الإسلاميّة تتجاوز على حقوق غير المسلمين، وتهدّد الانسجام الاجتماعيّ.

- ويرى الباحث الخبير بالشأن الآسيويّ دوم أنّ أولئك الذين يبحثون عن وميض التفاؤل وسط وابل الأخبار السيّئة القادمة من العالم الإسلاميّ يشيرون عادة إلى ماليزيا. إذ تفتخر بديمقراطيّة ناجحة واقتصادٍ متين، وسجلّ من السلام بين مجموعاتها العرقيّة الثلاث الرئيسة: المالاويّين، والصينيّين، والهنود، وقد عملت ماليزيا كثيراً من أجل استحقاق هذه السمعة، حيث تميّزت بالديناميكيّة الاقتصاديّة والانسجام الاجتماعيّ. ولكنّ موجة الأعمال التي قامت بها سلطات البلاد الإسلاميّة المتشدّدة تصوّر مدى التناقضات في النموّذج الماليزيّ، وتُلقي بالشكوك حول جهود البلاد للارتقاء إلى رُتَبِ الأمم المتطوّرة بحلول عام 2020.

- يرى الباحث أنه في ظلّ ثقافة العولمة والتنافس الشديد، لا تستطيع ماليزيا عصرنة اقتصادها بدون عصرنة مجتمعها. وهذا يعني عمليّاً اختيار القيم العالميّة لحريّة المعتقد وحريّة المعرفة، وتفضيلها على القواعد الضيقة للاتّجاه الإسلاميّ المحافظ.

- يضرب دوم مثالاً على الواقع في ماليزيا فيقول: إنّ آخر مثال لهذا الصراع المستمرّ بين الحديث والقرون الوسطى ينسحب على ريفادي ماسوسي، وهي امرأة عمرها 29 سنة هنديّة العرق، وُلِدَتْ لأبوين مُسْلِمَين؛ لكنّها رُبّيت من قبل جدّة هندوسيّة، لقد فصلت السلطات الدينيّة الماليزيّة ريفادي بالقوّة عن زوجها الهندوسيّ سوريش فيرابان، وسلّمت ابنتهما ذات الـ 15 شهراً إلى أمّ ريفادي. ووفق القانون الماليزيّ يعتبر أيُّ شخصٍ وُلِدَ لأبوين مسلمين مسلماً بصورةٍ تلقائيّة، ويعتبر اعتناق أيّ دين آخر أمراً غير قانونيّ. (علماً بأنّه لا يوجد حكم قضائيّ مثل هذا يمنع غير المسلمين من اعتناق الإسلام)، ولأنّ المسلمين ينضوون ضمن حدود الشريعة، لا يستطيع غير المسلمين طلبَ التعويض أو الحماية من المحاكم العلمانيّة.

- يعتبر ساداناند دوم أنّ حالة ريفادي هي مثال آخر لسلسلة من الحوادثِ

المماثلة[1]، وهو يرى أنّ جوهر المشكلة يَكْمنُ في موقف ماليزيا المتناقض من التحديث. فعلى خلاف سنغافورة المُجَاورَة، والتي تُؤيّدُ مبدأ المساواةَ أمام القانون ونظام الجدارة الصارم، أرادتْ ماليزيا ازدهاراً على خلفيّة تَعميق الأسلمةِ وتفضيل عرق المالاويّين الذين يعتبرهم القانون مسلمين.

حتّى فترة قريبة لم تتجاوز ماليزيا شرطةَ الآداب وقوانين الارتداد على ماليزيا، صاحبة ناطحات السحاب المتألّقةِ، وقطاراتِ المطار السريعة. ولكنّ نهوض الصين والهند وفيتنام، والحاجة للانتقال من التصنيع الرخيص إلى العملِ المركّز المعتمد على المعرفةِ والاستقصاء، يُثيرُ شكوكاً جدّيةَ حول حيويّة النموّذج الماليزيّ. تَحتاجُ البلادُ إلى حريّةَ المعرفة والاستقصاء لإطلاق طاقات شعبها الإبداعيّة، تحتاجُ إلى تَبَنّي جوّ من التسامح لإيقاف هجرة ذوي المواهب من غير المالاويّين ولجَذب المواهب والاستثمّارات الأجنبيّة. وكلا الأمرين بعيدان بدون إعادة التفكير في القضايا المتنازع عليها مِنْ تفضيلاتِ عرقيةٍ ودينيّة.

- يتحدّث الكاتب عن الامتيازات الممنوحة للسكّان المالاويّين، فيقول: بعد الاضطرابات التي حدّثت في كوالالمبور في 1969 بين الأقليةِ الصينيةِ الناجحةِ، والمجموعة العرقيّة المالاويّة، فَرضتْ ماليزيا برنامجاً لرَفع حصّة المالاويّين من الدخلِ الوطنيّ، وفضّلت الحكومةُ رجالَ الأعمال المالاويّين ومنحتهم العقود الحكوميّة، وكذلك كسبَ المالاويّين احتكاراً فعليّاً للزمالات الحكوميّةِ للدراسةِ في الخارج. وبدلاً مِنْ تمَكْين المالاويّين من التنافُس بصورة متساوية مع الآخرين، خلقتْ ماليزيا صنفاً من الرأسماليّين المعتمدين على الهبةِ الحكوميّة، وجعلت السكّان المالاويّين

[1]-يذكر الباحث عدة أمثلة حول الواقع في ماليزيا، ففي عام 2005 اعتبرت السلطات الإسلاميّة أن م. مورثي، وهو متسلق جبال مشهور وهندوسي ملتزم حسب تقرير زوجته، قد اعتنق الإسلام سرّاً قبل موته. وبرغم احتجاجات زوجته، أُخذَ جُثمّان مورثي منْ عائلته ودفن على الطَريقة الإسلاميّة. وفي قضية أخرى، قضتْ لينا جُوي، وهي بَائعة كَمبيوترات في الأرَبعينيّات من عمرها، عشر سنوات تقريباً وهي تُحاول دون جدوى الحصول على اعتراف رسميَ لتحولها منْ الإَسلام إلى المسيحية. وفي الشهور الأخيرة، خَرجَ الهندوس إلى الشوارع للاحتجاج على ازدياد هدمَ المعابد ومن ضمنها تهديم معبدين على الأقل يعودان إلى القرن التاسع عشر. في كُلّ هذه الحالات، وقفت حكومة رئيس الوزراء عبد الله بدوي، التي تدعو علناً إلى موقف متسامح وإلى الإيمان بما يُسمّى الإسلام الحضاريّ، من غير أن تحرّك ساكناً خوفاً من إغْضاب المتهوّرين الدينيين.

يرون أنّ الامتيازات الخاصّةَ التي يتمتّعون بها إنّما هي حقّ بالولادة، ويعبرّ في أغلب الأحيان عن هذه النظرة بالتفوّق، كتعصُّبٍ دينيّ، ولعلّ بصيص الأمل الوحيد في خضمّ كلّ هذا، يكمن في انضمام مسلمين ليبراليّين مثل المحامي مالك امتياز سروَر، والأكاديميّ فارش نور إلى غير المسلمين، وكثير من المواقع الإلكترونيّة أخذت في انتقاد هذا الاتّجاه وبرغم هذا، تأتي هذه المشاكل في وقت سيّء جدّاً؛ إذ يُهَدّد نهوض الصين وفيتنام قوّةَ ماليزيا التقليديّة في تصنيع الإلكترونيّاتِ الرخيص. لقد استمّرت الحكومة الكثير من أجل تشييد البنية التحتيّة التقنيّة، لكن وسط المنافسةِ الشديدة جدّاً على الموهبةِ العلميّة، وعلى الرغم مِنْ تَخفيف بعض القوانين العرقيّة، تَجدُ ماليزيا أنّ من الصعوبة جذب المهندسين الهنود والصينيّين والاحتفاظ بهم. في هذه الأثناء، يُهاجرُ العديد من طلابِ البلاد الموهوبين، وخاصّة من غير المالاويّين إلى إستراليا والولايات المتّحدة وسنغافورة، حيث يَتمتّعُ كُلّ شخص بحريّةِ الاعتقاد والمساواةِ أمام القانون.

لهذا؛ فإنّ لمصير ريفاذي ماسوسي نتائج أوسع بالنسبة لماليزيا، ويضيف الباحث أنّ حل مشكلة ريفاذي سيشير إلى ما إذا كانت ماليزيا تُريد أن تصنع مستقبلاً لأمّة مزدهرة ذات تعدّدية عرقيّة، ونشطة تجاريّاً في المحيط العامّ العالميِّ، أَم ستكون بلاداً كُتِب على جُهودها المتناقضة في طريق العَصْرَنَة الفشل([1]).

* موقفه من باراك أوباما:

في مقال نُشر بتاريخ: 11/أبريل/2008

- يذكر دوم في مقال بعنوان: «اسمي الأوسط ليس حسين» وذلك عقب فوز أوباما في الانتخابات الرئاسية أنّ الديمقراطيّين قدّموا المرشّح الأفضل، فله مواقف سياسيّة أكثر شموليّة، وترشيحه له رمزيّة كبيرة، وله قدرة على إعادة تأكيد فكرة توسيع الدور الأمريكيّ، برغم أنّ البعض كان لديه تخوّف من كون الاسم الأوسط (حسين)، ولكنّ ذلك لا يضرّ في حدّ ذاته، فأوباما يتحدّث بصراحة حول مختلف الملفّات، وهو يثير

[1]- http://ar.qantara.de

الإعجاب بذلك، وله حسّ مرهف، ولديه اعتقاد بقوّة الدبلوماسيّة الشخصيّة، وقد مزج بين السياسة واللاهوت، وهو يمارس البراغماتيّة الهادئة، التي كانت سمّة مميّزة للديمقراطيّة الأنجلوسكسونيّة منذ فترة طويلة[1].

* موقفه من الهند: مانموهان سينج

في مقال نُشر بتاريخ: 18/يناير/2014

- يتحدّث سادananد دوم في الشأن الهنديّ حول الإنجازات التي حقّقها مانموهان سينج[2] لمصلحة البلاد فيقول: إنّه حقّق أعلى معدل نموّ إجماليّ في فترة تسع سنوات، حيث عمل لمصلحة الريف الهنديّ من خلال تعزيز الدخول، وانتشل 138 مليون شخص من وهدة الفقر، كما أنجز قانوناً جديداً لمراقبة الفساد، وبذل جهوداً لدعم شفافيّة الحكومة، وبرغم ذلك فالهنود ينظرون إلى ذلك الرجل الذي تخرّج في أكسفورد، وجاء ليحكم شعباً مفعماً بالآمال على أنّه تركهم ممتلئاً بالشكّ واليأس. وبرغم نزاهة الشخص، إلاّ أنّ الفضائح الكبيرة لطّخت سمعته، ففي إحدى قضايا الفساد خسرت البلاد نحو 40 مليار دولار، ببيع رخص الهواتف المحمولة بأسعار زهيدة جدّاً لشركات جرت محاباتها، ومعدل نموّ الاقتصاد الهنديّ انخفض بنسبة 3.8 في المئة عام 2013، أي إنّه بلغ نحو ثلث النسبة التي بلغها في ذروته عند 10.6 في المئة عام 2010.

- يقول منتقدو سينج: ما نفع زعيم لا يأكل من الكعكة، ولكنّ الآخرين يلتهمونها أمام عينيه، دون أن يفعل لهم شيئاً؟! ومن الانتقادات الموجّهة إليه: فشله في تحقيق انفراجة في العلاقات مع باكستان، وفشله في تدعيم علاقات الهند بالولايات المتّحدة. كما أنّ المستثمّرين بدأوا يفقدون ثقتهم في الهند بعد إعادة انتخابه بسهولة عام 2009، ولذا فقد انخفض إجماليّ الناتج المحليّ بشدّة، ففي السنوات الست الأوّلى لحكمه بلغ إجماليّ الناتج المحليّ في المتوسّط 8.6 في المئة، وفي السنوات

[1]- http://www.forbes.com

[2]-مانموهان سينج: هو رئيس الوزراء السابق للهند، ولد في 1932، بمدينة مومباي بالهند تولى رئاسة الوزراء في الهند من 22 مايو 2004 إلى 21 مايو 2014، ويعتبر أول سيخي يتولى المنصب.

الأربع الأخيرة لحكمه من 2010 إلى 2014 بلغ في المتوسّط 4.6 بحسب تقديرات صندوق النقد الدوليّ.

أمّا بالنسبة للفساد الذي تؤكّد حكومة سينج أنّها تعمل بجدٍّ لمحاربته تضع منظّمة الشفافيّة الدوليّة الهند في المرتبة 94 بين 177 دولة على مستوى العالم.

- يعلّق دوم بالقول إنّ الشخص الذي سينتخب رئيساً للوزراء في الهند ستكون أمامه مهمةٌ صعبة تتمثّل في إعادة الهند إلى طريق النموّ، والمكانة الدوليّة وهي أمور يعتبرها كثير من الهنود من المسلّمات([1]).

مودي:

* **في مقال نُشر بتاريخ:** 19/أغسطس/2016

- يرى ساداناند دوم أنّ رئيس الوزراء الهنديّ الحالي مودي فيما يتعلّق بالسياسة الخارجيّة استخدم الديمقراطيّة المتاحة لإقامة علاقات أوثق مع الولايات المتّحدة واليابان، وغيرهما من البلدان ذات التفكير المماثل، ولكن بدلاً من رؤية القيم الديمقراطيّة متجسّدة على أرض الواقع باعتبار ذلك من نقاط القوّة في البلاد، وجدنا عدداً من الهنود يرفع شعاراتٍ هجوميّة ضدّ جزءٍ آخر من الهنود في إقليم بنغالور، وهذا ما يراه حزب بهارتيا جاناتا ضعفاً في النظام السياسيّ الهنديّ.

- يتحدّث دوم عن تُهمٍ موجهة ضدّ منظّمة العفو الدوليّة بأنّها تتعاون مع متشدّدين إسلاميّين في المملكة المتّحدة، حيث إنّ هناك صمتاً تجاه ما يتعرّض له الهندوس الكشميريّون الذين يقودون النشاطات الاحتجاجيّة المختلفة، وينتهي بهم الأمر إلى المنفى. ثمّ يضيف الباحث أنّه لا يوجد توافقٌ حول عمل تلك المنظّمة، والديمقراطيّات الكبرى لا بدّ أن تراقب هذا التميز. ـ يدّعي دوم أنّ الدول الاستبداديّة فقط مثل الصين وروسيا وتركيا تستخدم بشكل روتينيّ قوانين ثقيلة لسحق المعارضة غير الحكوميّة،

[1]- http://www.alittihad.ae

وعلاوة على ذلك فإنّ القضيّة ضدّ منظّمة العفو الدوليّة بالنسبة للهند ترتكز على سوء فهمها للجغرافيا السياسيّة للبلاد. ثمّ يضيف الباحث أنّ العديد ممّن ينتقدون المنظّمة يرون أنّ جماعات حقوق الإنسان هي جزء من مؤامرة غربيّة عميقة الجذور لتقطيع الهند، وقد يكون هذا صحيحاً في منتصف الطريق، أي خلال الحرب الباردة عندما كانت الهند تميل بشكل عامّ نحو الاتّحاد السوفييتيّ، ولكنّ الموضوع تغيّر تماماً اليوم، ولا صحّة لهذا الأمر. ويرى الباحث أنّه على مدى العقدين الماضيين برز صعود الصين، والتهديد من الإسلام الراديكاليّ، والاقتصاد المتسارع في النموّ للهند، كلّ ذلك اتّسق إلى حدٍ كبير مع المصالح الغربيّة والهنديّة، ويردف دوم قائلاً أنّ الولايات المتّحدة تريد أن ترى الهند قويّة، ولا ضعيفة، كما أنّ هذا يساعد على تفسير سبب عدم الاهتمام العالميّ بتجاذبات الصراع في كشمير، كما كانت عليه الحال قبل 20 عاماً، ذلك بفضل سمعة الهند المكتسبة بصورة جيدة نتيجة احترامها لحقوق الإنسان والديمقراطيّة على نطاق واسع، بما في ذلك إجراء انتخابات في كشمير. يدرك السيد تلك الاتّجاهات العالميّة، وقد اعترف بأنّ الهند انحسرت بين باكستان المعادية، والصين المتشدّدة، ولذا تتزايد الحاجة لإقامة علاقات أوثق مع الغرب، من أجل حماية مصالح الهند، وتحديث جيشها، وتنمية اقتصادها.

- وليس من قبيل المصادفة أنّ السيد مودي زار الولايات المتّحدة أربع مرّات منذ انتخابه قبل عامين، وكجزء من الإستراتيجيّة الدبلوماسيّة أبرز السيّد مودي ببراعة التزام الهند بالديمقراطيّة، وذلك في طوكيو عام 2014، حيث وصف الهند واليابان بأنّهما دولتان محبّتان للسلام والديمقراطيّة. كذلك في البرلمان البريطانيّ في العام الماضي، حين أعرب السيد مودي عن تقديره للتّحدث في معبد الديمقراطيّة. وفي كلمته أمام جلسة للكونغرس الأمريكيّ تحدّث مودي عمّا أسماه خيوط الحريّة والديمقراطيّة، ممّا يشكلّ رابطة قويّة بين الديمقراطيّين.

- يذكر دوم أن السيد مودي في خطابه السنوي بمناسبة عيد الاستقلال تناول بحدّة مقاطعة بلوشستان الباكستانيّة المضطربة، حيث لا بدّ أن يتوجّه الانتباه العالميّ نحو

انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الجيش الباكستانيّ ضدّ البلوش، في الوقت نفسه لا تقوم منظّمة العفو الدوليّة بواجبها تجاه موجة القتل التي تحصل هناك([1]).

موقفه من قضية البوركيني في فرنسا:

*** في مقال نُشر بتاريخ: 31/أغسطس/ 2016**

- يرى الباحث أنّ الحظر الذي فرضته فرنسا على ارتداء البوركيني على الشواطئ الفرنسيّة ينتهك مبدأ أساسيّاً وهو الحريّة الفرديّة، وسيزيد من التضييق على حياة النساء المسلمات، اللواتي يتعرّضن للاضطهاد بسبب معايير مجتمعيّة متّبعة. إضافة لذلك فهو يعطي الدولة الإسلاميّة وغيرها من الجماعات الإرهابيّة انتصاراً دعائياً سهلاً. فيمكن أن يقولوا إنّ فرنسا ـ وهكذا تبدو ـ لا تمنح حريّة اللباس للنساء كما يحلو لهنّ.

- ولكن الباحث يرى أنّه يُتَوقّع من المهاجرين احترام المعايير الثقافيّة الفرنسيّة، وخاصّة في الأماكن العامّة. تماماً كما أنّه لا يمكن أن نحلم بارتداء بيكيني على الشاطئ السعوديّ أو الإيرانيّ، يجب أن يجري احترام العرف المحليّ فيما يتعلّق بارتداء البوركيني في فرنسا. فلا يخفى أنّ الغرب العلمانيّ فصل بين السلطة ورجال الدين، من خلال شكل صارم من الفصل بين الكنيسة والدولة العلمانيّة الرسميّة، وعلى خلفيّة ذلك فقد قضت المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان بأنّ القوانين الفرنسيّة التي تحظر علناً الملابس الجاهزة كالنقاب لا تنتهك الحريّة الدينيّة.

- يذكر الباحث أنّ مسألة الملابس النسائيّة والإسلامويّة هي أكثر تعقيداً بكثير ممّا يطرحه النقاد الليبراليّون، ثمّ يذكر رأياً لمعلّق مصريّ هو نيرفانا محمود وهو مقيم في لندن بأنّ البوركيني بحدّ ذاته مشكلة لسببين: أحدهما أنّه يرمز إلى تصوّر في العالم الإسلاميّ بأنّ النساء اللواتي يستترن بالغطاء الكامل هنّ أفضل ويتفوقن على من لا يفعلن ذلك. كما أنّ هذا الأمر بالنسبة للعديد من الإسلاميّين هو مجرد خطوة واحدة على السلم تقود إلى الفصل التامّ بين الجنسين. ويضيف الباحث المصريّ أنّه كلما زاد عدد النساء اللواتي يجري التغاضي عنهنّ، فإنّ أتباع هذا التيار سيزيد خطرهم في

[1]- http://www.aei.org

المجتمع. والبوركيني ليس مجرّد قطعة من الملابس الخاصّة بالسباحة، بل هو رمز لمشروع سياسيّ تراجعيّ. ومع ذلك فقد يؤدّي هذا الحظر إلى نتائج عكسيّة كما يرى دوم.

- هنا يشير دوم إلى أنّ الحظر على مظاهر التديّن في المدارس الحكوميّة الفرنسيّة ينسحب بالتوازي على الحجاب، وعلى الرموز الدينيّة للأديان الأخرى. ولكنّه بصورته الحاليّة يبدو مقتصراً بشكل ضيق على المسلمين المتديّنين، لا على قدم المساواة فيما يتعلّق بكلّ المظاهر والرموز الإيمانيّة للأديان الأخرى.

- في نهاية المطاف يرى الباحث أنّ الديمقراطيّات التعدّدية لن تهزم الإسلامويّة، لأنّ حريّة الاختيار هي فكرة قويّة، تماماً مثل الرؤية الإسلاميّة لتنفيذ قانون الله على الأرض. والنصر في العالم الديمقراطيّ لا يكمن في إبعاد البوركيني من فرنسا، بل حيث يمكن للمرأة في كلّ مكان أن تختار دون خوف أو إكراه بين ارتداء البوركيني أو أيّ شيءٍ آخر في المستقبل([1]).

* موقفه من إجراءآت الهند عقب هجوم إرهابيّ من متطرّف باكستانيّ:

- يتحدّث الكاتب عن الإجراءات التي اتّخذتها الهند عقب هجوم شنّه متطرّف باكستانيّ على مجموعة من الجنود الهنود في كشمير، ويتناول دوم صناعة الترفيه في الهند؛ قائلاً إنّه ليس بالضرورة أن تكون العناصر أو الجهات الباكستانيّة في بوليوود الهنديّة، مسؤولة عن الجهاديّين الذين ترسلهم حكومتهم عبر الحدود لمهاجمة الهند.

- وفي موقفٍ لافت يشير دوم إلى أنّ المخرج السينمائيّ الهنديّ البارز (كاران جوهر) قد تعهّد في رسالة فيديو بألّا يتعامل مع ذوي المواهب من البلد المجاور، كما تعهّدت جمعيّة أصحاب المسرح بعدم عرض الأفلام التي تضمُّ ممثلين باكستانيّين حتّى يقف الإرهاب. وهناك شركة تلفزيونيّة كبرى ألغت عرض المسلسلات الشعبيّة الباكستانيّة، كما ألغيت كلّ العروض والأفلام التي يشترك فيها فنّانون باكستانيّون، إضافة لذلك فقد حظرت نقابة المنتجين ـ وهي من الجهات الفنيّة الفاعلة ـ الفنّانين

[1]-http://www.hindustantimes.com

الباكستانيّين من العمل في الهند. وفي ردٍّ مماثل ألغت هيئة أصحاب المسرح الباكستانيّين العمل المشترك الذي استمرّ عشر سنوات في صناعة الأفلام الهنديّة. كما فرضت إسلام آباد حظراً رسمياً على البرامج الهنديّة، كل تلك الإجراءات جاءت عقب هجوم شنّه متطرّف باكستانيّ على معسكر للجيش الهنديّ في كشمير أدى إلى مصرع 19 جنديا هنديا. مما تسبب في حدوث موجة غضب عارم لدى الهنود. إضافة إلى الضغوط الدبلوماسيّ الذي استمرّ الهند في ممارسته، وكذلك الضربات العسكريّة المحدودة على المواقع الإرهابيّة في كشمير، في الجزء الذي تسيطر عليه باكستان، كلّ تلك الإجراءات اتّخذتها الهند للتعامل مع جارتها المتقلّبة باكستان ـ على حدّ وصف الكاتب ـ في حين تؤكّد حكومة ناريندرا مودي أنّها تعمل ضدّ الجماعات الإرهابيّة وداعميها، وهذا الأمر موضع ترحيب كبير في حرب الهند الطويلة ضدّ الإسلام.

- ويعلّق الباحث بأنّ تلك الاستجابة للأمور تعدّ صبيانيّة، وما كان يجب أن يجري التعامل بهذه الطريقة، فالحرب هي ضدّ الإسلام الراديكاليّ، الذي يسعى لفرض الشريعة على جميع هيئات الدولة والمجتمع، وبرغم ذلك يجب على مؤسّسة بوليوود الفنيّة ألا تّتخذ من الباكستانيّين خصوماً لها؛ بل يجب توفير منصّةٍ للباكستانيّين الموهوبين في المجال الفنيّ، والسماح لهم بأن يلعبوا دوراً في إحباط النزوع نحو التطرّف. وعليه يجب ألاّ يُعاقب الرياضيّون وأصحاب المواهب لأجل ما تفعله حكومتهم، علما بأن باكستان أدانت الهجوم على الجنود الهنود. كما أنّ الصقور في باكستان استغلّوا الإجراءات الهنديّة لمنع النفوذ الهنديّ من التغلغل في بلادهم، ومن هنا أيدوا حظر كل أشكاله في بلادهم، كان من ضمنه الحظر الفوري على كل البرامج الهنديّة. يجب عدم إغفال حقيقة فنيّة بحتة وهي أنّ الممثّلين والموسيقيّين الباكستانيّين يثرون بوليوود، ويعززون عنصر المنافسة. ولكن الحجة هنا أنّه لا يمكن فصل الفنّ عمّا يحدث في الجغرافيا السياسيّة بين البلدين.

- يرى الباحث أنّ القلق الأكبر في الهند تجاه باكستان هو نزوع الأخيرة نحو التطرّف، ثمّ يضيف أنّ المتشدّدين الإسلاميّين في باكستان مثلهم مثل الإسلاميّين في كل مكان، يغلقون على أنفسهم، ويحظرون الأنشطة الفنيّة والموسيقى بكلّ أنواعها. وهم بالتالي

يريدون الابتعاد عن بوليوود الهنديّة، وتلك غايتهم. ثمّ يضرب الباحث مثلاً في زمن الحرب الباردة؛ فيقول: خلال الحرب الباردة ميَّزت الولايات المتّحدة بين الحكومة السوفياتية والكُتّاب والراقصين والموسيقيّين الروس، وعلى حدّ قوله فقد أقرّت الولايات المتّحدة أنّه عندما تواجه عدواً استبداديّاً، فإنّ أحد أعظم نقاط القوّة للمجتمع الحرّ هي إظهار حريّته، ولذا فالهند يجب أن تصل إلى النتيجة نفسها. وبدلاً من إبعاد السيّد خان ـ ممثل ومخرج باكستانيّ مشهور ـ يجب أن ترحّب به بأذرعٍ مفتوحة ([1]).

* ترامب ومودي:

في مقال نُشر بتاريخ: 6/ديسمبر/2016

- يتساءل سادananد دوم هل يستطيع ترامب وناريندرا مودي أن يربطا بلديهما معاً بشكل وثيق في معركة مشتركة ضدّ الإسلام الراديكاليّ؟ تبدو العلامات الأوّليّة واعدة بهذا الشأن، ولكن لا يوجد ضمان للنجاح، تحتاج الهند إلى التفكير أكثر على الصعيد العالميّ حول المشكلة، في حين يجب على الولايات إيلاء ما يشغل الهند على مستوى الإقليم مزيداً من الاهتمام.

- يضيف دوم أنّ كلاً من ترامب ومودي يمثّلان إحباطاً لدولتيهما تجاه النخب الحاكمة التقليديّة، أولئك الذين فشلوا في احتواء أيديولوجية الإسلام الراديكالي أو العنف الذي غالبا ما ينتج منه. وقد اختار الزعيمان مستشارين للأمن القوميّ، الجنرال مايكل فلين من قبل السيّد ترامب، وأجيت دوفال من قبل السيّد مودي، وكلاهما أمضيا زمنا طويلاً من حياتهما في العمل الاستخباراتيّ، وذلك في إطار حرب بلدانهم ضدّ الجماعات الجهاديّة.

- ويقول دوم: وكما هي الحال مع العديد من المحافظين، فإنّ السادة ترامب ومودي يعتبرون إسرائيل ديمقراطيّة، محظوظة في بقعة معقّدة من العالم، إنّهم يعتبرون بلدانهم أهدافاً للعنف الجهادي، وليس ضحيّة للمسلمين.

- يرى دوم أنّه من السابق لأوانه التنبُّؤُ بسياسات ترامب يقيناً، وتشعر

[1]- http://www.aei.org

نيودلهي بالقلق حيال جوانب سياستها الخارجيّة، ولا سيّما فيما يتعلّق بالتجارة والالتزام غير المؤكّد تجاه الحلفاء الآسيويّين، ولكن فيما يتعلّق بالإسلام الراديكاليّ، يجب أن يكون الصعود الجمهوريّ في واشنطن موضع ترحيب. ثمّ يضيف دوم أنّ المحافظين ينظرون بحق إلى المشكلة على أنّها منافسة فكريّة ضدّ أقليّة منظّمة تنظيماً جيداً من المسلمين، الذين يعتقدون أنهم يضعون قانون الله على الأرض، أمّا حول الحظر المقترح على المهاجرين المسلمين، فقد وجد ترامب توافقاً واسعاً في حزبه على هذا الأمر، والصراع ضدّ الإسلام الراديكاليّ يشابه الحرب الأمريكيّة ضدّ الشيوعيّة، وقد تعهّد ترامب بهزيمة «أيديولوجيّة الكراهية» التي تضطهد النساء والمثليينّ والأطفال وغير المؤمنين.

- ويرى دوم أنّه من غير المستغرب أن يشارك بعض مساعدي الرئيس المنتخب وجهات نظره. فعلى قناة الجزيرة في العام الماضي أعلن الجنرال فلين[1] بصراحة أن أمريكا في حالة حربٍ مع العناصر الراديكاليّة في الإسلام، كما تحدّث أيضاً ستيف بانون[2]، كبير المستشارين الإستراتيجيّين لترامب، عن بداية مراحل حرب عالميّة ضدّ الفاشيّة الإسلاميّة.

- على النقيض من ذلك مع الرئيس أوباما، الذي قضى ثمّاني سنوات وتجنّب مصطلح «الإسلام الراديكاليّ» وذلك بناءً على الاعتقاد الظاهر بأنّ بعض الأيديولوجيين الأكثر التزاماً أو الجهاديّين العنيفيّين يمكن نزع سلاحهم، وذلك تبعا للفكر السياسيّ

[1]- مايكل فلين :(Michael T. Flynn)ولد عام 1958، وهو جنرال أمريكي متقاعد، ومستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة الرئيس المنتخب دونالد ترامب، وقد شغل مناصب عسكرية عديدة، كان آخرها رئيس وكالة استخبارات الدفاع منذ يوليو 2012، حتى 2014، قام بدور استخباراتي رفيع في حرب العراق، وحرب أفغانستان، طرح اسمه ضمن الأسماء المرشحة للفوز بمنصب نائب الرئيس في حملة المرشح الجمهوريّ دونالد ترامب، ولكن ترامب اختار مايك بنس بدلاً منه. وبعد فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكيّة 2016؛ اختاره في 18 نوفمبر 2016 ليكون مستشارًا للأمن القوميّ القادم.

[2]- ستيفن بانون(Stephen Kevin Bannon): ولد عام 1953، مساعد الرئيس دونالد ترامب، وشغل سابقاً منصب كبير مستشاري الرئيس للشؤون الإستراتيجيّة، أدخله ترامب مجلس الأمن القوميّ، منذ 28/ يناير/2017، ولاحقًا عزله عن المجلس في أبريل 2017، تولّى منصب «رئيس الموظفين التنفيذيّين» للحملة الانتخابية لترامب في 2016.

الذي كان يتبنّاه أوباما وفريقه، وعلى الرغم من أنّ إدارة أوباما لم تتردّد في استخدام الطائرات بدون طيار ضدّ الإرهابيّين، فإنّ مقاربتها للأمر تقوم في مجملها على اتّخاذ إجراءات مجتزأة ضدّ مجموعات إرهابيّة متباينة، بدلاً من القيام بجهدٍ موحّد ضدّ أيديولوجيّة هي أقرب إلى الفاشيّة والشيوعيّة.

موقفه من العلاقة بين الهند وأمريكا:

- يرى الباحث أنّه بالنظر إلى الجهد العالميّ المبذول لاحتواء الإسلام الراديكاليّ، يجب أن تتفوّق الهند على واشنطن، فمع وجود 1.3 مليار شخص، وقوات مسلّحة قوامها 1.3 مليون شخص، وقوة بوليوود([1]) الناعمة، ستصبح البلاد حليفاً مهمّاً للولايات المتّحدة في حربها ضدّ التطرّف. ثمّ يذكر دوم أنّ الهند تواجه باكستان ـ أوّل دولة في العالم أُسِّست كوطن للمسلمين ـ وهي طالما دعمت مجموعات كبيرة من الجماعات الجهاديّة. ويضيف أنّ عدد المسلمين في الهند حوالي 172 مليون نسمة، وهم يبقون معتدلين بشكل كبير. لكنّ البلاد لم تكن محصّنة تماماً بوجه التيارات الجهاديّة التي تجتاح العالم الإسلاميّ. وقد اعتقلت السلطات الهنديّة حتّى الآن حوالى سبعين متعاطفاً مع «تنظيم الدولة الإسلاميّة». وممّا لا شكّ فيه أنّ نيودلهي ستستفيد إذا نجحت واشنطن وحلفاؤها الغربيّون في محاربة الإسلام الراديكاليّ، وتعزيز المعتدلين في العالم الإسلاميّ.

- يرى الباحث أنّه لا المصالح المشتركة ولا الوضوح الفكريّ والبلاغة، تضمن شراكة ناجحة بين البلدين حول هذا الأمر، تودّ نيودلهي أن ترى واشنطن تواصل تعزيز الاستقرار في أفغانستان، وتزيد الضغط على باكستان للحدّ من الجماعات الإرهابيّة

[1]- بوليوود: مصطلح غير رسمي يُستخدم على نطاق واسع للإشارة إلى صناعة الأفلام باللغتين الهنديّة وال أوردو في مدينة مومباي، الهند. كما يُستخدم هذا المصطلح بشكلٍ غير صحيح أحياناً للإشارة إلى صناعة السينما في الهند كلّها، بينما يشير في الحقيقة إلى جزء من هذه الصناعة. وبوليوود أكبر منتج أفلام في الهند، وواحدة من أكبر مقرّات إنتاج الأفلام في العالم.

التي تتّخذ من باكستان مقرّاً لها، مثل: لاشكر طيبة[[1]]، وجيش محمّد[[2]]، وتريد الهند أن تعمل بشكل أوثق مع حكومة رابطة عوامي[[3]] العلمانيّة في بنجلادش. ويضيف الباحث أنّ الهند لم تنضمّ بعد إلى 67 دولة ومنظّمة في التحالف الذي تقوده الولايات

[1]- لشكر طيبة: هي منظّمة جهادية باكستانية ، أُسِّست في تسعينيّات القرن الماضي على يد حافظ محمد سعيد. في منتصف التسعينيّات، كان مقر المنظّمة في مدينة موريدكي قرب لاهور، وأشارت تقديرات في ذلك الوقت إلى أن عدد مقاتليها لا يقل عن ستة آلاف. صنفتها الولايات المتّحدة، منذ أواخر عام 2001 م، على أنها منظّمة إرهابية. وقد عرضت الولايات المتّحدة مكافأة قدرها 10 ملايين دولار مقابل رأس حافظ سعيد مؤسس الحركة.

[2]-هي من أكثر الحركات المحيرة والمجهولة على الإطلاق، «جيش محمد» هذا الشعار الذي رفعه شباب جماعات الإسلام السياسي في مظاهراتهم، وراود العديد من قيادات الجماعات الجهادية منذ الثمّانينيات، هو كيان حقيقيّ ووهميّ، موجود وغير موجود في نفس الوقت، وهو واحد من أكثر الحركات الجهادية التي ولدت فكرته على يد العديدين، ولم تنجح أو يكتب لها الاستمرار.
النشأة كانت في الأردن، حيث كان أول ظهور لها في أوائل تسعينيات القرن الماضي، حين شهدت الأردن عودة مواطنيها من المجاهدين من أفغانستان بعد انتهاء مهمتهم في إنهاء الغزو السوفييتي لأفغانستان؛ ليكون الميلاد الحقيقي للتنظيمات الجهادية في الأردن، الذي شهد نشأة تنظيم «بيعة الإمام» الذي تحول فيما بعد إلى «الجهاديين السلفيين»، وبقيادة كل من محمد المقدسي وأبي مصعب الزرقاوي، في الوقت الذي شكلت الجماعات المقربة من عبد الله عزام ما عُرِفَ بـ «جيش محمد»، وهو تنظيم أصولي مسلح حاول التخطيط لاغتيال العاهل الأردني حينها الملك الحسَين، وقُبِض على عدد من قياداته وحُكِمَ عليهم بالسجن قبل أن تفرج السلطات عنهم عام 1999.وفي عام 1991 أعلنَت الحكومة الأردنية عن اعتقالَ مجموعة تسمى «جيش محمد» وقدمت المجموعة إلى المحكمة بتهمة تنفيذ مجموعة من الأعمال الإرهابيّة، مثل إحراق مكتبة المركز الثقافي الفرنسي، وإطلاق النار ليلا على واجهة بنك بريطاني، وتفجير سيارة لأحد ضباط المخابرات العامة، وسيارة أخرى لرجل دين مسيحي، وصدرت بحق أعضاء المجموعة أحكام بالسجن، ثمّ أطلق سراحهم في عفو عام صدر عام 1992، ولم يعد أحد يسمع عن جماعة اسمها «جيش محمد»، وانخرط أعضاؤها الذين ينتمي معظمهم إلى فئة محدودة التعليم في الحياة، وانقطعت صلتهم بالتدين.
وفي عام 2001، ظهر «جيش محمد» مرة أخرى في باكستان، حيث أنشأ مولانا مسعود أزهر جماعة «جيش محمد»؛ ليكون منظّمة جهادية مقرها كشمير، وكان أغلب أعضائها من المجاهدين المنشقين من جماعات جهادية أخرى، وكان هدفها الرئيسي فصل كشمير عن الهند، استطاع «جيش محمد» الباكستانيّ تنفيذ هجوم على البرلمان الهنديّ في نوفمبر 2001، كما نفذ سلسلة من الأعمال الإرهابيّة في إقليم كشمير وأفغانستان، استهدفت فيها القوات الأمريكيّة في أفغانستان، وينظر لجماعة «جيش محمد» على أنها من الجماعات الدموية، كما أدرجتها الحكومة الباكستانيّة كإحدى المنظّمات الإرهابيّة الرئيسية في ولاية جامو وكشمير، وأيضاً العديد من البلدان، منها الهند، باكستان، الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وبريطانيا؛ ولهذا في يناير 2002 قامت حكومة الرئيس برويز مشرف، رئيس باكستان آنذاك، بمنع المواطنين من التعامل معها أو الانضمام إليها، ولكنها لا تزال تعمل في العديد من المواقع الحيوية للبلاد. ينظر:
http://www.islamist-movements.com

[3]- هو حزب بنغالي أسّس سنة 1946 في باكستان الشرقية، والتي تسمى اليوم بنغلادش، ومعنى كلمة «عوامي» بالأوردية: الشعب، ولم يكن معروفا حتى سنة 1971 حين كان منافسا لحزب الشعب الباكستانيّ، وأصبح يدافع عن حقوق البنغاليين كأمة قومية يجب أن تتقاسم السلطة مع الأردو.

المتّحدة، والذي يقاتل تنظيم الدولة الإسلاميّة منذ عام 2014، ولا يزال معظم صنّاع السياسة الهنديّة يغفلون إلى حدّ كبير دور إيران كمحفّزٍ للإسلام الراديكاليّ في جميع أنحاء العالم منذ عام 1979، يجب أن نفهم أنّ التعاونَ مع الهند سيكون غير مجدٍ إذا أعطت الولايات المتّحدة باكستان حريّة المرور تجاه الأنشطة الإرهابيّة. بل يجب أن تتصاعد الضغوط على البلاد التي يعتبرها الكثير من الهنود منبعاً للجهاد العالميّ. ولا يمكن إقناع حكومة مودي بتوليّ دور أكبر على ضوء ما ذكرته الحكومة الباكستانيّة فإنّ السيد ترامب وفي محادثة هاتفيّة مع رئيس الوزراء نواز شريف ذكر أنّ باكستان بلد رائع لأشخاص رائعين. وعليه سيتابع مودي عن كثبٍ ما إذا كان الرئيس ترامب والولايات المتّحدة يعتقدون ذلك حقّاً[1].

[1]-http://www.aei.org



فيليب لوهاوس

Phillip Lohaus

من سيرته الذاتيّة:

- باحث في معهد أمريكان إنتربرايز، ومهتمّ في شؤون قوّات العمليات الخاصّة الأمريكيّة، والسياسة الاستخباراتيّة، والموقف الإستراتيجيّ للقوات الأمريكيّة في أوراسيا.

- كاتب عمود نصف شهريّ لـ «US News»، وله تعليقات وآراء ومشاركات في العديد من البرامج التلفزيونيّة للعديد من القنوات الفضائيّة. وشغل منصب مدير ومحرّر لمشروع النزاعات الأمريكيّة الأمريكيّة، وهو مبادرة يقودها السيناتور جون كيل والسيناتور جوزيف ليبرمان، وهي تسعى إلى صياغة توافق جديد بين الأحزاب حول دور أمريكا في العالم.

- مهتمّ بقضايا السياسة الخارجيّة الأمريكيّة. ودور الجيش الأمريكيّ في الفضاء زمن الحرب والسلم.

- فيليب لوهاوس مهتمّ بتحديد طبيعة المنافسة مع القوى المتجدّدة الصاعدة، مثل: روسيا والصين وإيران، وذلك من خلال محاضرات يلقيها في تالين([1])، وتايبيه([2])، وتامبا([3]). وهو يعمل باحثاً في مشروع يهدف إلى الخروج بتوصياتٍ ملموسة تتعلّق بالسياسة الأمريكيّة الدفاعيّة العامّة([4]).

---

[1]-مدينة تالين (Tallinn) عاصمة جمهورية استونيا ومركزها الإداري مقاطعة هاريو وأكبر مدينة في استونيا، وهي أقدم عاصمة في شمال أوروبا. تقع على شاطئ خليج فنلندا وعلى بعد 80 كم (500 ميل) إلى الجنوب من عاصمة فنلندا هلسنكى.

[2]- تايبيه: والمعروفة رسميّاً باسم مدينة تايبيه، هي عاصمة جمهوريّة الصين (المعروفة باسم تايوان).

[3]-تامبا: هي مدينة في ولاية فلوريدا في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وهي قريبة من مدينة أورلاندو التي توجد فيها عالم ديزني لاند.

[4]-((http://www.linkedin.com

❋ موقفه من قتال الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتنظيم الدولة الإسلاميّة:

في مقال نُشر بتاريخ: 10/فبراير/2016

يذكر فيليب لوهاوس أنّ الولايات المتّحدة تدّعي أنّها تقاتل تنظيم الدولة الإسلاميّة، ولكن دون وجود على الأرض، وقد امتنع أوباما وكلّ الرؤساء من قبله عن إنزال قوّاتٍ على الأرض لمحاربة التنظيم. وذلك على الرغم من وجود 3700 جنديّ في معركتي العراق وسوريا، وهناك أدوار ومسؤوليّاتٌ تضطلع بها قوات العمليّات الخاصّة، ويقرّ الباحث بأنّه لا توجد صراحة ووضوح بشأن طبيعة التحدّيات التي تواجه أمريكا في الشرق الأوسط.

ويضيف الباحث في السياق نفسه أنّ القادة العسكريّين يؤكّدون باستمرار أنّ تنظيم الدولة الإسلاميّة لن تقضي عليه الغارات الجوية وحدها، بل ستقود تلك الغارات إلى التورّط في حربٍ بريةٍ أخرى في الشرق الأوسط. ولكنّ أمريكا تشارك على أرض الواقع في الحرب البريّة عبر ما يسمّى بقوّات العمليّات الخاصّة، برغم كونها توصف بأنّها غير مقاتلة.

ويقرّ لوهاوس بأنّ ما يُشاعُ هو قلبٌ للحقائق، لأنّ هناك العديد من القوات الخاصّة التي تشارك في القتال، قائلاً إنّه في كانون الثاني عام 2015 أشاد وزير الدفاع أشتون كارتر في جلسة استماعٍ خاصّة أمام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النّواب بأنه سيجري نشر قوّة استطلاعيّة خاصّة في العراق وقد أكدّ حينها المتحدّث العسكريّ الأمريكيّ أن تلك القوّة ستشنّ غاراتٍ ضدّ أهدافٍ معيّنة، وبعبارةٍ أخرى ستنخرط تلك القوّة بالعمل بشكل مباشر.

- ذكر فيليب لو هاوس أنّ فرق التدريب الأمريكيّة كانت جزءًا لا يتجزّأ من الوحدات العراقيّة والكرديّة، وقد كان ذلك سبباً رئيساً في إعداد الجيش العراقيّ للوقوف بمفرده ـ على حدّ وصفه ـ ، وقد انضمّت تلك القوات لوحدات أجنبيّة كانت مهمتها التوجيه أثناء المعارك. والقوّات الخاصّة كانت تقوم بدورها خلال

مراحل عمليّة «حريّة العراق»، غير أنّ الإرادة السياسيّة اقتضت أن تنضمّ تلك القوات للوحدات القتاليّة الأجنبيّة. وفوائد هذا الأمر أفضل بكثير من الاكتفاء بالتدريب.

- يصرُّ الباحث على أنّه من غير الممكن تحطيم تنظيم الدولة الإسلاميّة دون انخراط قوّات قتاليّة، وذلك بسبب طبيعة التحدّي الذي تمثّله تلك الجماعة، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ الإطاحة بالمتمرّدين من الفلوجة عام 2004 استدعت وجود 12 ألف جنديّ أمريكيّ، علماً بأنّ قدرات أولئك المتمرّدين كانت بسيطة مقارنةً مع قدرات تنظيم الدولة الإسلاميّة، ولا يمكّن تصوّر أن يتمكّن الجيش العراقيّ وربّما الأكراد باستعادة مدنٍ كالموصل وحدهم، فلم يظهر بعدُ أنّهم قادرون على شنّ عمليّة من هذا القبيل دون مساعدة أمريكيّة تتضمّن المساعدة أو المشاركة البريّة، لا الضربات الجويّة وحسب.

- يرى لوهاوس أنّ الرؤساء الأمريكيّين غير مقنعين في خطابهم للشعب الأمريكيّ بجدوى تلك الضربات الجويّة، لأنّ تلك الضربات غير كافية لهزيمة تنظيم الدولة الإسلاميّة ـ كما ذكرنا ـ وهم يواصلون ادّعاءهم الكاذب بوجود قوّاتٍ قتاليّة مشاركة ضمن عمليّة «الحريّة للعراق» برغم انخراط حوالى 200 ألف جنديّ في ذروة النزاع. والتصور الدقيق والصحيح يتمثّل في أهميّة إقامة علاقات دائمة مع القوى التي يقوم الجيش الأمريكي بتدريبها، ويضيف الباحث أنّ الحقيقة تقتضي وجود قواتٍ قتاليّة أمريكيّة، لأنّ قدرات الجيش الأمريكيّ تفوق قدرات شركائه. والقضاء على تنظيم الدولة يتطلّب الصبر، وقبل كلّ شيءٍ ضرورة الوجود الدائم في المنطقة. وهذا الأمر يجب أن يوضحه السياسيّون للجميع، حتّى وإن كان الكثيرون لا يريدون سماعه.

- يؤكّد لوهاوس في السياق نفسه أنّ توصيف الكفاح ضدّ تنظيم الدولة الإسلاميّة لا يتضمّن قواتٍ قتاليّة يسبّب ضرراً بالرجال والنساء الذين يتصدّون ـ في الوقت الراهن ـ لمهمّاتٍ قتاليّة في الشرق الأوسط.

- يذكر الباحث أنّه في المرّة القادمة سنسمع أحد السياسيّين يقول إنّه لا حقيقيّة للوجود الأمريكيّ على الأرض، وهذا مخالفٌ للواقع؛ فهناك وجود على الأرض في

منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك قوّات العمليّات الخاصّة التي تقوم بمهامٍّ أكثر من مجرّد تقديم المشورة، وذلك الوجود ضروريّ إذا ما أردنا القضاء على تنظيم الدولة الإسلاميّة ـ على حدّ زعمه ـ([1]).

*موقفه من أفغانستان:

في مقال نُشر بتاريخ: 18/أغسطس/ 2016

- يذكر فيليب لوهاوس أنّ الأمور لا تسير على ما يرام في أفغانستان، فقد وسّعت الإدارة الأمريكيّة قواعد الاشتباك، حيث سيسمح للقوّات الأمريكيّة بمرافقة الجيش النظاميّ الأفغانيّ في حالات القتال، علماً بأنّ هذه القوّات تأتي في وقتٍ يعاني فيه الجيش الأمريكيّ نقصاً في التمويل، واستعدادُه غير كافٍ في الوقت الذي تزداد فيه الأمور خطورة في بيئة العمل العالميّة.

- ويعتبر لوهاوس أنّه من المسؤوليّات الأساسيّة للقوّات الأمريكيّة في أفغانستان الاستمرار في تقديم التدريب والمشورة والمساعدة لقوّات الدفاع والأمن الوطنيّ الأفغانيّ، والقيام بمهامّ مكافحة الإرهاب، إضافة إلى تقديم التمويل الكافي لصندوق الرعاية الاجتماعيّة فيما يتعلّق بالجنود المشاركين في تلك البلاد.

- يذكر الباحث أنّ الولايات المتّحدة واجهت مشكلة في توفير الموارد اللازمة للميزانيّة، كما أنّها تواجه نقصاً في الموارد البشريّة لتغطية مسرح العمليّات منذ بدأت عملها في أفغانستان عام 2001، علماً بأنّ الحكومة الأمريكيّة منذ فترة طويلة وهي تتعاون مع نظرائها الأفغان، كما أنّ قوات الوحدة الخاصّة تتعاون مع الشرطة المحليّة الأفغانيّة، وستستمرّ في تدريب القوات الأفغانيّة والجيش الوطنيّ الأفغانيّ.

موقفه من سياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة:

- يقول لوهاوس بأنه يجب أن تقوم الولايات المتّحدة بشكل مباشر بمكافحة الإرهاب، ومنها العمليّات المباشرة ضدّ تنظيم القاعدة، أو تنظيم الدولة الإسلاميّة،

[1]- http://www.usnews.com

ولكن نظراً للعدد غير الكافي للجنود الأمريكيّين الموجودين في أفغانستان حالياً يجب أن نقوم بجلب قواتٍ من أماكن أخرى للمساعدة في معالجة التعقيدات والمتطلّبات المتزايدة لمكافحة الإرهاب، ومنها على سبيل المثال ما قام به الجنرال جون نيكولسون الذي نشر قواتٍ من خارج أفغانستان لدعم عمليّات الجيش الأمريكيّ ضدّ تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام ـ مجموعة خراسان. ويضيف أنّه يجب عدم الاكتفاء بما تقوم به القوات الخاصّة الأمريكيّة، بل يجب البحث عمّا يجعل ذلك الوجود يدوم طويلاً، ويكون أكثر فائدة، ومنها إقامة العلاقات الشخصيّة مع الأفغان، والمعرفة التكتيكيّة العميقة لمسرح العمليّات، وذلك يستغرق وقتاً أطول في عمليّة بنائه والحفاظ عليه.

- يتناول الباحث الهجوم المأساويّ الذي استهدف مستشفى أطبّاء بلا حدود في قندوز، في خريف عام 2015 والذي نتج من غارة أمريكيّة([1])، حيث يذكر عدّة تبريرات منها: أنّ الجنود كانوا مرهقين، بسبب انخفاض عددهم ممّا زاد المهامّ الملقاة على عاتقهم، واختلطت عليهم المهامّ، كما أنّ معرفتهم بالمنطقة كانت معدومة، هذا ما ذكرته اللجنة المختصّة المكلفة بالتحقيق في حادث الهجوم بقندوز، وأنّ الجنود الأمريكيّين كانوا يخوضون معركة مستمرّة على مدّة الأيّام الأربعة التي سبقت الحادث، وكانوا يعانون قلة النوم، ويجهلون طبيعة المكان.. ويضيف لوهاوس أنّ احتمال تكرار مثل هذا السيناريو وارد في المستقبل، وخاصّة في ظلّ زيادة المسؤوليات وقلّة الموارد المتاحة. وقد منح الكونغرس قوّات العمليّات الخاصّة في أفغانستان مزيداً من المسؤولية والسلطة على جنودها.

- يعتقد فيليب لوهاوس أنّ الرئيس عليه أن يعيد النظر في قراره بتخفيض عدد القوّات المتمركزة بصورة دائمة في أفغانستان. كما يجب على الكونغرس التحقّق من

[1]-الهجوم المذكور هو قصف بالطائرات الأمريكيّة لمستشفى تابع لمنظّمة أطبّاء بلا حدود، وقد أدّى إلى مقتل 19 شخصاً بينهم 12 موظفا، وسبعة مرضى بينهم ثلاثة أطفال، وأصيب 37 شخصاً على الأقلّ. علماً بأنّ الحلف الأطلسي الذي لا يزال ينشر 13 ألف عنصر في أفغانستان بينهم عشرة آلاف أميركيّ، لم يقرّ رسمياً بأنّ قصف مستشفى أطباء بلا حدود مرتبط فعلياً بغارة أميركية واكتفى بالحديث عن «أضرار جانبية» لعملية جوية. http://www.arabstoday.net

أنّ القادة العسكريّين يقومون بتخصيص صندوق الدعم الاجتماعيّ فقط للبعثات الأمريكيّة التي تنفذ مهمّات خاصّة في أفغانستان، ولا بدّ أيضاً من الأخذ بعين الاعتبار مسألة عدم كفاية عدد تلك القوات. ويعتقد الباحث بأنّه من غير المحتمل أن يكون صندوق الرعاية الاجتماعيّة وحده كافياً لتسهيل الاستقرار في أفغانستان، بل يجب توفير الموارد اللازمة لذلك، بما يضمن تحقيق أقصى قدر من النجاح، وقادة البلاد بحاجة إلى توجيه الموارد إلى المكان الصحيح ([1]).

*** في مقال نُشر بتاريخ: 12/أكتوبر/2016**

موقفه من هزيمة تنظيم الدولة الإسلاميّة:

- يذكر فيليب لوهاوس أنّ هزيمة تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق وسوريا لا يحلّ مشاكل أمريكا مع التطرّف الإسلامي، برغم أنّ هزيمة تلك الجماعة مسألة مهمّة، ولكنّها بكلّ الأحوال ليست مصدر قلق أمريكا الوحيد في الشرق الأوسط، هناك رؤية أكبر وأعمق لهذا الأمر، فهزيمة تلك الجماعة ووجود قوّات عسكريّة على الأرض، مع ممارسة حصار عسكريّ شامل لمدينة معيّنة يمكن أن يحصل سرّاً بالقوّات البريّة، علماً بأنّ الرئيس أُوباما قام بزيادة القوّات البريّة بالتدرّج في السنة الماضية – 2015- وهم يمارسون مهامّ تشغيليّة خاصّة.

- هزيمة تنظيم الدولة الإسلاميّة ليس مستحيلاً، ولكنّ القضاء عليهم سيخلِّف عواقب إنسانيّة وغيرها..، وترامب صامت تجاه هذا الأمر، وفي خِضَمّ تعقيدات الشرق الأوسط تبدو كلينتون ـ المرشّحة الرئاسيّة السابقة ـ غير واضحة حول كيفيّة تصرُّف أمريكا في حال زوال سبب وجودها في العراق وسوريا.

- وهناك مجموعة كبيرة من الافتراضات؛ ففي حال قيام دولة بعد زوال تنظيم الدولة الإسلاميّة في الشرق الأوسط، وذلك محلُّ نقاشٍ؛ لأنّه يفتح تحدّيات ملحَّة أخرى، وخاصةً أن تعريف الهزيمة لا يزال غامضاً، كما هي الحال في ظلّ إدارةٍ أوباما السابقة([2]).

[1]- http://www.thecipherbrief.com

[2]- https://www.aei.org

مهامّ قوّات العمليّات الخاصّة:

*** في مقال 19/ديسمبر/ 2016**

- في حديثه حول مهامّ قوات العمليّات الخاصّة ومهامّها في فترات اللاحرب واللاسلم. يتحدّث فيليب لوهاوس حول ما يسمّيه بطء السياسة العامّة الأمريكيّة سواء الأجنبيّة أو المحليّة، يقول: يجب أن نحدّد بوضوح ماذا سنفعل تجاه المصالح الإستراتيجيّة الأمريكيّة ؟ ويقول: لا بدّ من تقديم حلول عمليّة قابلة للتطبيق لمساعدة الإدارة الجديدة على تحديد أولويّات عام 2017، ومن بينها إعادة بناء الجيش الأمريكيّ، وصولاً لإصلاح التعليم العالي، وذلك سيساهم في مساعدة الناس في الحصول على فرص عمل جديدة.

- يذكر لوهاوس حول تحدّيات الحرب في المنطقة الرماديّة، ممّا يؤدّي ربمّا إلى سوء توزيع لأدوات القوّة لدى السلطة الوطنيّة، والتي بدورها يجب أن تتركّز على معالجة التهديدات غير التقليديّة لأمريكا، وبما أنّ القوات العسكريّة الخاصّة هي الأداة الرئيسة للتصدّي للنزاعات «خارج الحروب التقليديّة»، ومن هنا فإنّ تلك القوّات ستكون معرّضة لخطر إساءة الاستخدام إذا استمرّ تشغيلها بالصورة القائمة حاليّاً.

- يتحدّث لوهاوس عن صندوق الأغذية العالميّ[1]، ودوره في إطار رزمة من الإجراءات أو الوسائل المستخدمة في ظلّ تصاعد الأزمات. وكلّما أصبح التهديد أوسع انتشاراً فإنّه يعالج بأفضل السبل عبر مهامّ وحدة العمليّات الخاصّة.

- يضيف لوهاوس بأنّ العقيدة العسكريّة الأمريكيّة إذا لم يجرِ إصلاحها لتأخذ في الاعتبار مسألة تحديد طبيعة الصراعات خارج ثنائيّة السلام/الحرب التقليديّة فإنّ ذلك لن يكون كافياً للحفاظ على مصالح الأمن القوميّ ضدّ الخصوم الذين يعملون في مجال الحرب النفسيّة خارج حدود الصراع التقليديّ المعروفة[2].

[1]-يقوم برنامج الأغذية العالميّ للأمم المتّحدة، وهو أكبر منظّمة إنسانيّة في العالم بمكافحة الجوع، بالاستجابة المستمرّة لحالات الطوارئ.

[2]- http://www.aei.org

* الحرب والإرادة السياسيّة:

في مقال نُشر بتاريخ: 11/يناير/2017

- يذكر لوهاس أنّه غالباً ما يستخدم مصطلح «الإرادة السياسيّة» لشرح مواقف الأفراد والجماعات، وعندما يتعلّق الأمر باستخدام القوّة، فإنّ أمريكا مشكلة «الإرادة السياسيّة» وبعد أكثر من 15 عاماً من الصراع، ومن المؤكّد أنّ الأمريكيّين قد شعروا بالتعب والملل من الحرب، على الرغم من ارتباط عدد غير قليل منهم بالجيش أكثر من أيّ وقتٍ مضى، ولكن غالباً ما بدا عليهم التعب من الصراعات والحروب وصور الحروب التي تُخاضُ باسمهم.

- ويرى الكثيرون أنّ التحفُّظ الأمريكيّ من الاستفادة من جيشه قد جعل العالم أكثر خطورة تجاه أمريكا وحلفائها، وفي محاولة لتخطّي هذه الدائرة فقد حاولت الإدارة المتعاقبة استخدام الجيش بطرائق مؤثّرة إستراتيجيّاً دون التعرّض لخطرٍ كبيرٍ في الإصابات ممّا تسبّب في حدوث عددٍ من الظواهر التي وصفتها مؤخّراً روزاً بروكس بقولها: بأنّ كلّ شيء أصبح في حالة حرب، ولذلك فإنّ هذه الحملات التي طال أمدُها خارج الحرب التقليديّة أخلّت اليوم بصورة الجيش الأمريكيّ، والحكومة الأكبر حجماً([1]).

* موقفه من دونالد ترامب:

في مقال نُشر بتاريخ: 9/فبراير/2017

- يتناول لوهاوس مسألة إعادة الاعتبار للسياسة الخارجيّة الأمريكيّة، فيقول: إنّ الهستيريا أصابت وسائل الإعلام بشأن البداية الصعبة لإدارة ترامب في الأسابيع الثلاثة الأوّلى للحكم، فقد خلق مجيء ترامب ضجّة كبيرة في دوائر السياسة الخارجيّة؛ ولا سيّما فيما يتعلّق بنهج الرئيس تجاه حلفاء أمريكا، مثل: المكسيك وأستراليا، فهناك شكوك تتعلّق بالحفاظ على بوادر إيجابيّة مع بلدان تعتبرها أمريكا صديقة لها منذ زمنٍ طويل.

---

[1]- https://warontherocks.com

- يتحدّث لوهاوس حول مواقف ترامب المعلنة أثناء حملته الانتخابيّة، حيث وصف حلف الناتو بأنّه قد عفا عليه الزمن، واتّهم اليابان بسرقة الوظائف الأمريكيّة، وموقفه مما يعرف بقضية بريكسيت، أي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبيّ. حيث يعرب ترامب عن رغبته في إقامة علاقة أوثق مع لندن. كتعزيز اتفاقيّة التجارة الحرّة بين البلدين عبر الأطلنطيّ، كذلك تمتين العلاقات الدفاعيّة، برغم أنّها قوّية فعلاً.

- يعتقد الباحث بأنّ إدارة ترامب ستجد أرضيّة مشتركة مع العديد من حلفاء أمريكا التقليديين، وسوف تُحسّن العلاقات الدوليّة التي ورثتها عن سابقاتها. ويضيف لوهاوس أنّ هذه الإدارة لا تسعى لتبنّي دور القيادة العالميّة. ولكنّ هذا لا يعني أنّها لا تسعى للحصول على مكاسب من سياستها الخارجيّة.

إيران:

- يتحدّث لوهاوس حول «صفقة إيران» ويدّعي وجود إيماءات استفزازيّة من قبل إيران، وخصوصاً دعمها لوكلائها في الشرق الأوسط، ويذكر أنّ البيت الأبيض أعلن فرض عقوباتٍ جديدة على إيران، ويعتقد أيضاً أنّ هذه الإدارة ستّتبع نمطاً صارماً في التعامل مع إيران، وهو الأمر الذي يرحّب به حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط، وباستثناء العراق فقد جرى استبعاد حلفاء أمريكا الإقليميّين من «الحظر الإسلاميّ» مشيراً إلى أن الإدارة الأمريكيّة تدرك الأهميّة الإستراتيجيّة للحفاظ على علاقات صداقة قويّة في المنطقة[1].

[1]- http://www.aei.org



كاثرين زيميرمان

Katherine Zimmerman

من سيرتها الذاتيّة:

كاثرين زيميرمان: زميل باحث في معهد (AEI)، وتعمل مديرًا للأبحاث التي تتعلّق بما يسمّى «**التهديدات الحرجة» في المعهد. وهي المحلّل الأوّل لتنظيم القاعدة، وتهتمّ بكيفيّة عمل الشبكات الإرهابيّة على الصعيد العالميّ.**

وجلُّ تركيزها في المجموعات التابعة للقاعدة في خليج عدن وشمال أفريقيا، أيضاً تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربيّة، وكذلك حركة الشباب التابعة لشبكة القاعدة في الصومال([1]).

أهمّ المواقف والآراء:

* موقفها من اليمن:

في مقال نُشر بتاريخ: 3/مايو/2016

- تذكر الباحثة أنّ القوّات اليمنيّة قامت وبدعمٍ من الجيش الإماراتيّ بانتزاع مدينة المُكلاّ من القاعدة في شبه الجزيرة العربيّة، علماً بأنّ القاعدة في شبه الجزيرة العربيّة كانت تسيطر على هذه المدينة منذ أبريل 2015، وذلك باستخدامها كمركزٍ لدعم عمليّاتها في جميع أنحاء البلاد، ويرى بعض المحلّلين أنّ فقدان المُكلا تُعادِلُ فقدان الموصل أو الرقّة بالنسبة للدولة الإسلاميّة ـ على حدّ قولها ـ برغم أنّ هناك اختلافا بين داعش والقاعدة في مصادر القوّة، وتتابع زيميرمان بأنّ مصادر القوّة للطرفين لا بدّ من فهمها، لكي لا نصل إلى إستراتيجيّة مُضَلّلة في التعامل معهما، حيث تتدفّق

---

[1]-(http://www.aei.org

قوّة داعش من قدرتها على حكم السكان، وهذا هو السبب الذي سيجعل الخسائر الإقليميّة كبيرة أثناء عمليّة تطهير الرقّة أو الموصل، **أمّا القاعدة في شبه الجزيرة العربيّة؛ فتستمدّ قوّتها من علاقتها بالسكان، ممّا جعلها تُشكِّل طليعة السُّنَّة المهمَّشين في اليمن، وبرغم أن فقدان الأرض نكسة مؤقّتة للقاعدة في المنطقة، إلّا أنّها لا تضعفُ بسبب الدعم الشعبيّ لها.**

- **وترى زيميرمان أنّ هزيمة تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب يتطلّب تدمير علاقتها مع السكّان، العمليّات العسكريّة يمكن أن تُضعِف تلك المجموعة، إلّا أنّ ذلك سيكون فترةً من الزمن، وتستغلّ القاعدة العديد من المظالم التي يواجهها اليمنيون السنَّة ضدّ الحوثيّين، وضدّ الدولة اليمنيّة المركزيّة.** وتعود تلك المظالم إلى غياب الخدمات الأساسيّة، والفساد الفاضح والمحسوبيّة بين النخبة السياسيّة، وكذلك الشعور بالتهميش بين جميع شرائح السكّان تقريباً على مدى عقود. وتضيف الباحثة أنّ معالجة هذه المظالم مهمّة جدّاً أكثر بكثير من انتزاع مساحة من الأرض من أيدي التنظيم.

- وتقول زيميرمان إنّ المواطنين الإماراتيّين يدركون الحاجة إلى إقامة حكم جيد في المكلاّ، وتلك المهمّة أصعب بكثير من محو المكلاّ عن الخارطة.

وتتابع الباحثة أنّ اليمن دولةٌ فاشلة، وهناك بحكم الأمر الواقع حكومتان، في حالة حرب فيما بينهما، والمفاوضات بينهما ـ حتّى ولو لوقف إطلاق النارـ لا تسير على ما يرام، وليس هناك احتمال لظهور حكومة يمنيّة تعمل في أيّ وقتٍ قريب. والمحادثات هي مجرّد مفاوضات داخل النخبة السياسيّة، علاوة على ذلك فمن المستبعد أن تكون المفاوضات تمثّل الفصائل الرئيسيّة على الأرض. ولكن ستبقى المكاسب العسكريّة ضدّ القاعدة في شبه الجزيرة العربيّة موضع ترحيب كما هي، وستظلّ مجرّد تقدُّمٍ تكتيكيّ مؤقّت دون إستراتيجيّة لمعالجة الدوافع الكامنة وراء الدعم الشعبيّ لهذه الجماعة التي تسعى لمهاجمة الولايات المتّحدة[1].

[1]- http://www.aei.org

❊ انتشار تنظيم القاعدة:

في مقال نُشر بتاريخ: 1/سبتمبر/2016

- ترى الباحثة أنّ تنظيم القاعدة يهيّئُ الظروف في منطقة الساحل (الأفريقيّ) لتهديد المصالح الأمريكيّة والأوروبيّة، ومنطقة الساحل هي حلقة الوصل بين شمال أفريقيا والعمق الأفريقيّ جنوب الصحراء الكبرى، وقد تطوّرت قدرات تلك المنظّمة بحيث تتمكّن من تهديد المصالح الأمريكيّة غرب أفريقيا، ويبدو أنّ عمليّاتها هي جولات من الاقتتال المحلّي، ولا تستدعي الردّ الأمريكيّ، أو الغربيّ، ومع ذلك فإنّه وبالنظر إلى أهداف التنظيم وارتباطه الوثيق مع القاعدة، والدعم الذي يتلّقاه من السكّان المهدّدين، والقدرات الميدانيّة، وتجديد القدرات الهجوميّة وتقدّمها، كلّ ذلك يجعل منه تهديداً قويّاً على المدى الطويل.

- تعتقد زيميرمان أنّ القادة الغربيّين يرتكبون خطأً جدّياً عندما يقلّلون من حجم الخطر الذي سيشكّله تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلاميّ في المستقبل. على حدّ قولها.

- تناولت كاثرين زيميرمان أهداف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلاميّ قائلة إنّها تتمثّل في إجبار الغرب على الانسحاب من المنطقة، وقيادة التمرّد السلفيّ ضدّ الأنظمة الحاليّة، وقد قتلت تلك المنظّمة اثنين من الأمريكيّين في العام الماضي، في حين هاجمت فنادق في غرب أفريقيا، ولديها النيّة والقدرة على شنّ هجماتٍ مماثلة في المنطقة، على الرغم من كونها لا تشكّل حاليّاً تهديداً مباشراً للداخل الأمريكيّ، وللشركات المتعدّدة الجنسيّات العاملة في المنطقة، بما في ذلك الشركات التي تتّخذ من الولايات المتّحدة مقرّاً لها فهي أيضاً ستكون من بين أهداف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلاميّ، وهدفها النهائيّ هو إقامة إمارات إسلاميّة في أفريقيا ستتوحَّد في الخلافة، ويقوم تنظيم القاعدة ببناء شبكةٍ بين المجموعات السكانيّة التي لا تشاركه بالضرورة في أيديولوجيّته.
والتنظيم يستغلّ حالة النزاعات العرقيّة في مالي، وهذه الأساليب مماثلة لتلك التي تستخدمها جهات أخرى تابعة لتنظيم القاعدة، مثل جبهة النصرة في سوريا، والقاعدة في شبه الجزيرة العربيّة في اليمن، وسيؤدّي الاندماج مع السكان المحليّين إلى تعقيد الجهود المستقبليّة لتحطيم شبكة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلاميّ.

- ويشكّل تزايد تطوّر هجمات التنظيم خطراً فعليّاً، برغم العمليّات الدوليّة الجارية لمكافحة الإرهاب، **ويمكن الآن شنُّ هجماتٍ من الساحل الجنوبيّ للبحر المتوسّط وصولاً إلى خليج غينيا، وهو توسُّعٌ كبيرٌ في مدى انتشار التنظيم على مدى السنوات القليلة الماضية، وهي قدراتٌ إرهابيّةٌ متقدمةٌ في مالي، أعيدَ تشكيلها بعد التدخّل العسكريّ الفرنسيّ عام 2013، ويمكنها استخدام تلك القدرات ضدّ أهدافٍ تبعدُ مئات الأميال عن ملاذها في مالي، وفي نهاية الأمر تعتقد زيميرمان أنّ الجهود الغربيّة لاحتواء القاعدة في منطقة الساحل لم تهزم التنظيم وانتهت بالفشل**([1]).

* موقفها من سياسة أمريكا تجاه المجموعات المتطرّفة:

في مقال نُشر بتاريخ: 2/نوفمبر/2016

- تتحدّث زيميرمان عن أنّ الجيش الأمريكيّ استهدف اثنين من كبار قادة القاعدة في أفغانستان في أواخر أكتوبر من عام 2016، ووصف المتحدّث الصحفيّ للبنتاغون بيتر كوك أنّ زوال أولئك القادة يشكلّ ضربة قويّة لوجود القاعدة في أفغانستان، ولكن كم عدد الضربات الكبيرة التي يجب أن توجّهها الولايات المتّحدة لتُحدث خللاً في التوازن بالنسبة للقاعدة؟ وقد تكررّت الضربات حينما أعلن وزير الدفاع عن وفاة المدعوّ «سنافي نصر»، وحينما أعلن البنتاغون أيضاً عن وفاة زعيم حركة الشباب([2]) في شهر ديسمبر الماضي- عام 2015- ، وما تزال الولايات المتّحدة تأخذ قادة القاعدة خارج ساحة المعركة، ولكن ما مدى تأثير ذلك في التنظيم؟

---

[1]- http://criticalthreats.org

[2]-حركة الشباب المجاهدين: تنظيم صومالي يمثل القاعدة في بلاده، يتزعمه حاليا المدعو "أحمد ديري أبو عبيدة" والذي خلف "أحمد عبدي غودني" الذي تزعم الحركة من 2008 إلى 2014، وهو مشهور بـ: الشيخ مختار عبد الرحمن أبو الزبير، والذي قُتل بغارة أمريكية في سبتمبر 2014م جنوب الصومال، والذي تولى زعامة التنظيم خلفاً لـ"آدم حاشي فرح عيرو" الذي لقى حتفه في 1 /مايو 2008 في غارة جوية أمريكية على منزله في مدينة غوريعيل وسط الصومال. وفي عهد غودني وصلت الحركة إلى ذروة قوتها، حيث سيطرت على ثلاثة أرباع العاصمة مقديشو، وكادت تقضي على الحكومة الصومالية برئاسة «شيخ شريف أحمد»، والمدعومة غربيّاً وأفريقيّاً، لولا انسحابها المفاجئ من العاصمة إثر ظهور خلافات بينه وبين المتحدّث السابق باسم الحركة الشيخ مختار علي روبو أبو منصور، الذي انسحب بمعظم قواته من العاصمة، وانعزل عن الحركة إلى الآن، وهو يعمل بشكل مستقل.

- ترى الباحثة أنّ الصورة قاتمة، حيث استولى تنظيم القاعدة وداعش على الزخم الراهن، وقد تفشل الإستراتيجيّة الأمريكيّة لهزيمة داعش في تحقيق أهدافها. حيث أنّها تركّز في استعادة المدن الرئيسيّة مثل: الموصل والرقّة، وتستفيد القاعدة من التركيز في داعش لتقوّي موقفها على الأرض.

- تذكر الباحثة أنّ الولايات المتّحدة كانت في حرب مع القاعدة مدّة 15 عاماً، ولم تفُزْ بعد، فماذا بإمكانها أن تفعل؟ ولقد حاول الرئيسان بوش وأوباما هزيمة تنظيم القاعدة ولكنّ النجاحات محدودة. وكانت إستراتيجيّات مكافحة الإرهاب في الأساس تتضمّن: تدهور القيادة أو تعطيلها، وتعطيل العمليّات، وهزيمة الجماعات على أرض الواقع، من خلال القوّات المحليّة المشاركة، **هنا لا بدّ أن تعترف الولايات المتّحدة بأنّ تنظيم القاعدة وداعش لم يعودا مجرّد جماعات إرهابيّة، بل هي قوّاتٌ متمرّدة لها جيوش في الميدان.** ولكي ننجح في حربنا معهم، يجب أن تُبنى الإستراتيجيّات اللازمة لمحاربتهم من خلال تهيئة بيئة مضادّة لأولئك المتمردّين. ولم يكن كافياً الفراغ في القيادة أو الخسائر المباشرة على الأرض لهزيمتهم، ناهيك عن أنّ المظالم المحليّة المناهضة للحكومة أو الافتقار إلى الحكم، كانت تمثّل بيئاتٍ مؤاتية لنموّ القاعدة وداعش.

- تتساءل زيميرمان إن كانت الولايات المتّحدة بحاجة لإعلان حربها على تلك المجموعات المتطرّفة ؟؟! التي تعمل محليّاً، ثمّ تشخِّص حالة القاعدة في سوريا بأنّها مجموعات ذات درجات متفاوتة من الانتماء إلى البنية الأساسيّة للتنظيم، ولكنّها تشترك فيما بينها في الرؤية العالميّة للجهاد. وقد استولت جبهة النصرة على تنظيم القاعدة في سوريا، حيث أعيدت تسميتها بـ «جبهة فتح الشام»، وادَّعت أنّها قطعت علاقاتها مع تنظيم القاعدة للحصول على قبول أفضل من المعارضة السوريّة. لقد غيرَّت الجماعة اسمها فقط. ولم تغيرّ أهدافها. وذلك بهدف توحيد المعارضة تحت قيادتها، وقد انتقل العديد من كبار قادة التنظيم إلى سوريا، **وتتساءل الباحثة: هل تركّز جبهة النصرة على القتال في سوريا، وتتجنّب الهجوم على الأهداف الأمريكيّة؟ هنا تضيف الباحثة بأنّ على الولايات المتّحدة أن تقاتلها وذلك لأنّ انتصار جبهة النصرة**

في سوريا سيشجّع جماعات القاعدة الأخرى، ويعطي ملاذاً آمنا لإعداد هجمات ضدّ الولايات المتّحدة. وتضرب الباحثة المثل في داعش التي ظهرت أصلاً من خلال تركيزها في الأهداف المحليّة. والآن هي تنشط في التخطيط ضدّ الولايات المتّحدة انطلاقاً من الأراضي السوريّة.

- تتساءل الباحثة ماذا عن نشاط داعش في أفريقيا وجنوب آسيا؟ صحيح أنّهم لا يهدّدون الأمريكيّين حتّى الآن، ولكنّ داعش تسعى أولاً إلى تأسيس نفسها في المجتمعات ذات الأغلبيّة المسلمة. ومن ثمّ يجري استخدام موقعها لتدمير الغرب. وتضيف أنّه يجب هزيمة كلّ من شبكة القاعدة وتنظيم داعش، فالتهديد المباشر الذي تشكّله تلك المجموعات بالنسبة للولايات المتّحدة يجب أن يحدّد أولويّات الحرب.

- ترى زيميرمان أنّ الفوضى القائمة حاليّاً في ليبيا والحروب في العراق وخاصّة في سوريا واليمن لا تؤثّر في المصالح الأمريكيّة بصورة مباشرة، ولا يبدو أنّ هناك حلولاً سهلة لها، ولا يمكن أن نتوقّع من الولايات المتّحدة أن تحلّ مشاكل العالم. **وتتابع زيميرمان أنّ نظام الأسد يقاتل في الواقع ضدّ تنظيم القاعدة وداعش في سوريا. لكنّ نظام الأسد لا يستطيع أن يكفل انتصاراً عسكريّاً صريحاً، كما أنّ تكتيكاته قد عجّلت في نموّ القاعدة وتنظيم داعش في سوريا. وقد استعاد الشركاء العرب السُّنَّة الذين يعملون في اليمن أرضاً من القاعدة في شبه الجزيرة العربيّة. وقد أدتّ العمليّات الإماراتيّة لمكافحة الإرهاب إلى الحدّ بشكل كبير من قدرة القاعدة في شبه الجزيرة العربيّة على المطالبة بالحكم والعمل في جنوب اليمن.** وتردف زيميرمان حديثها بالقول إنّ الحرب في اليمن متوقفةٌ، وتواصل القاعدة تعزيز وجودها على الأرض، في وسط اليمن، كما أنّها تدعم الميليشيّات القبليّة السنيّة في معركتها. وتساعد الحروب السوريّة واليمنيّة أيضاً على دفع المنطقة نحو حربٍ طائفيّة شاملة. تغذّي التطرّف وتدفع نحوه، والسماح لهذه الصراعات بأن تتصاعد سيهدّد المصالح الأمريكيّة على المدى الطويل.

- أمّا حول الدور الذي تلعبه الولايات المتّحدة في المنطقة فلا يمكن أن تكون الشرطيّ للمنطقة، وليس مطلوباً منها أن تكون كذلك، ولا أحد يدعو الولايات المتّحدة إلى إعادة إحياء العراق أو غزو سوريا. ولكنّ السؤال المُلِحّ هو أن تكون الولايات المتّحدة رائدة، وتؤدّي دوراً نَشِطاً في تشكيل مستقبل المنطقة. لا بدّ أن تقف خلف القيادة في ليبيا، فهناك حكومة ليبيّة عاجزة وقوّات المليشيّات متمكّنة على الأرض. أمّا العراق فبعد الانسحاب الأمريكيّ منه تهيَّأت الظروف المناسبة لصعود داعش. **وتحذر زيميرمان من الانسحاب من أفغانستان لأنّ ذلك سيكون مماثلاً للانسحاب من العراق وسيؤدّي إلى عودة الطالبان إلى أفغانستان. وترى الباحثة أن القيادة الأمريكيّة ضروريّة للمساعدة في التخفيف من تأثير الجهات الفاعلة المدمّرة في المنطقة، وهي ضروريّة لحماية مصالح الأغلبيّة المعتدلة. ولذا فقد حان الوقتُ لتبدأ القيادة لبلورة رؤية حول مستقبل المنطقة.**

- ترى زيميرمان أنّ حياة الأمريكيّين في خطر، بسبب تهديد الحركات الجهاديّة لهم في الداخل والخارج. وهذا الخطر آخذٌ في الازدياد، والتهديد واضح في الخارج. كما أنّ الداخل الأمريكيّ ما زال هدفاً لهجومٍ إرهابيّ مخطّط له وموجّه ضدّها. **وتعتقد زيميرمان بأنّ الأفراد المدرّبين في الخارج، الذين قاتلوا مع تنظيم داعش أو القاعدة سيشكّلون تهديداً متزايداً لأمريكا. وقد يكونون قادرين على شنّ هجوم صغير النطاق، مثل الهجوم على مكتب شارل إيبدو، الذي حصل في باريس. فأولئك الأشخاص لديهم استجابة للعنف من تلقاء أنفسهم. وتختم الباحثة بالقول إنّه من غير المرجّح أن تتراجع الهجمات في وقتٍ قريب، فأجهزة الاستخبارات الغربيّة تغلّب عليها حجم المقاتلين الأجانب اليوم. والولايات المتّحدة تواجه نقاط ضعف متزايدة في الداخل**[1].

*** في مقال نُشر بتاريخ: 14/نوفمبر/2016**

موقفها من تنظيم الدولة الإسلاميّة:

ترى زيميرمان أنّ «تنظيم الدولة الإسلاميّة» موجود في اليمن، ومن المرجّح أن

[1]- http://www.aei.org

يظلّ كذلك في المستقبل المنظور، وهذا الواقع قد يدفع صانعي القرار الأمريكيّ إلى رؤية اليمن كواجهةٍ في قتال التنظيم.

وتضيف زيميرمان أنّ ذلك سيكون خطأً، فلا تزال القاعدة في شبه الجزيرة العربيّة تشكّل تهديداً حقيقيّاً في اليمن، وينبغي للجهود الدوليّة لمكافحة الإرهاب أن تركّز في تلك المجموعة، على الرغم من جهودها الذكيّة لإبقائها تحت الرادار.

وتعتقد الباحثة أنّ ما تسمّيه بـ «الدولة الإسلاميّة» بحاجة إلى بصمةٍ في اليمن، حتى يمكن تسميتها بأنّها حركةٌ سلفيّة جهاديّة عالميّة، وتضيف أنّ تأكيد الجماعة على أنّها السلطة الشرعيّة للمسلمين يتطلّب تطوّراً ووجوداً فعّالاً عبر الدول ذات الأغلبيّة المسلمة. وترى زيميرمان أنّ اليمن هو أرض حرجة للدولة الإسلاميّة، بسبب موقعها من شبه الجزيرة العربيّة ـ مهد الإسلام ـ وبسبب وجود تنظيم القاعدة أيضاً. **وترى الباحثة أنّه إذا كان من غير المرجّح أن تكون الدولة الإسلاميّة قادرة على إنشاء قاعدة صلبةٍ في اليمن، ولكنّها ستحتفظ بحضورٍ هادفٍ هناك يدعم موقفها، ويجعلها تنافس تنظيم القاعدة من أجل قيادة الحركة السلفيّة الجهاديّة العالميّة، ومن المؤكّد أنّها ستفقد هذه المنافسة مع المدى الطويل**([1]).

*** في مقال نُشر بتاريخ: 15/نوفمبر/ 2016**

- ترى زيميرمان أنّ تنظيم داعش ظهر بشكلٍ غير رسميّ بفرعٍ جديدٍ يعمل في منطقة الساحل غرب أفريقيا، وذلك في 30/أكتوبر- تشرين الأوّل/ 2016، والتنظيم لم يقُمْ بأيّ هجوم حقيقيّ، ولكنّه ربمّا يكون في مرحلة التطوير قبل الاعتراف رسميّاً بأنّ المنطقة ولايةٌ أو مقاطعة تابعة لهم، وربمّا يسعى تنظيم داعش لإظهار أنّ الخلافة أكثر من مجرّد الرقّة في سوريا أو الموصل بالعراق، ومن السابق لأوانه معرفة إن كان ذلك الوجود الآخذ في التوسّع يعوّضُ جزئياً خسائر التنظيم في العراق وسوريا وليبيا.

وتضيف زيميرمان أنّ تلك المجموعات أعلنت البيعة والولاء لأبي بكر البغداديّ،

[1]- http://www.criticalthreats.org

حيث نشَرت فيديو ظهر فيه المدعوّ «عدنان أبو وليد الصحراويّ» يعلن ظهور التنظيم بالنيابة عن المرابطين في أفريقيا، والصحراويّ هو زعيم مجموعة منشقَّة عن القاعدة، وتُسَمِّي نفسها باسم «المرابطين» وقد أعلنت تلك المجموعة المنشقة ولاءها لداعش في مايو- أيار/ 2015، ولكنّ تنظيم داعش لم يعترف رسميّاً بأنّ تلك المجموعة الصحراويّة هي امتدادٌ له.

- ترى الباحثة أنّ التنظيم ربمّا امتنع عن الاعتراف بالمجموعة الصحراويّة؛ لأنّه لم يكن واضحاً لديه ما إذا كانت المجموعة لديها قدرة حقيقيّة، كما أنّ الفصيل الصحراويّ المنشقّ المعروف باسم «الدولة الإسلاميّة في الصحراء الكبرى» كان صغيراً، والصحراويّ كان متحدثاً وقائداً لإحدى مجموعتين من تنظيمات القاعدة، التي اندمجت في آب/أغسطس عام 2013، لتشكيل مجموعة «المرابطين» وفي حينه لم يتمكّن التنظيم إجبار فصيل كامل على الانشقاق عن «المرابطين». والقيادة السلفية الجهاديّة البارزة في منطقة الساحل رفضت هذه الخطوة، كما رفضت مفهوم الدولة الإسلاميّة، كما تصوّرها «داعش»، وقد هدّد الصحراويّون بتنفيذ هجمات في المغرب في مايو/ أيار عام 2016، لكنّهم لم ينفّذوا تهديدهم.

- وترجح زيميرمان أن تستمرّ المجموعة الصحراويّة في شنِّ هجمات صغيرة على أهدافٍ مدنيّة في المنطقة الحدوديّة بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وستعزّزها وسائل الإعلام المؤيّدة للتنظيم (داعش)، وهناك تطورٌ أكثر خطورةً هو الاندماج الكامل للجماعة الصحراويّة في داعش، ومن المحتمل أن يؤدّي هذا التطوّر إلى زيادة تجنيد داعش في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، وكذلك الصحراء العربيّة في منطقتهم، كما أنّ هناك خطراً حصول هجمات على المصالح الغربيّة من المجموعات المنتسبة لداعش في ليبيا ونيجيريا، وتزايد فرصُ داعش في الاستفادة من تلك الشبكات غير المشروعة العاملة في منطقة الساحل، ويمكن أن تكون المجموعة وجهة أو مقصداً للمجنّدين الأفارقة في حال واجهت داعش نكسات كبيرة في ليبيا، وربمّا يكون هناك هجوم كبير آخر تخطّط له الجماعة الصحراويّة، ويظهر قدرات هجوميّة جديدة، وذلك الأمر يجب أن يدقّ جرس الإنذار في واشنطن.

- تتحدّث زيميرمان عن أنّ تلك المجموعة ربّما تكون قد حقّقت بعض الشروط الأساسيّة لإعلان الولاية، بما في ذلك توثيق تعهدها، وربّما إعلان أمير، وتشمل المؤشّرات إشارة إلى إحراز مزيد من التقدّم على طريق إعلان الولاية من خلال حصولها على تعهّدات من مجموعات أخرى بقصد الانضمام للمجموعة الصحراويّة، فضلاً عن نقل قدرات أو موارد تابعة لداعش إلى تلك الجماعة، كما أنّ المجموعة لديها ـ على الأقلّ ـ علاقات مع أفرادٍ يمكنهم الوصول إلى وسائل الإعلام المؤيّدة لداعش، ويمكن أن يكون لديها خط اتّصالٍ مع داعش، على الرغم من عدم وجود دليل واضحٍ على وجود مثل هذه الصلة.

- وترى الباحثة أنّ المجموعة تمكّنت فعلاً من شنِّ هجماتٍ صغيرة، وجمعت أسلحةً صغيرة مع عبوّاتٍ محليّة الصنع، من خلال استخدام انتحاريّ، ولم تُظْهِر بعدُ القدرة على تصميم عُبوّةٍ ناسفةٍ مرتجلة، محمولة على المركّبات، ولم تُظْهِر امتلاكها لأسلحة ثقيلة، كما أنّ التحوّلات في قدراتها التكتيكيّة أو أهدافها أو إجرامها يمكن أن يشير إلى مساعدة داعش الذي يقع تحت الضغط في العراق وسوريا، **إنّ تلك الجماعة الصحراويّة تريد إثبات أن ما يُسمّى الخلافة الإسلاميّة عالميّة، ولذا فهي تسعى للتوسّع العالميّ، وذلك سيشكِّل فرصةً لتنظيم داعش للتنافس مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلاميّ، في منطقة الساحل، ولكن في الوقت الراهن ما زال داعش لا يشكّل تهديداً للهيمنة الإقليميّة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلاميّ**([1]).

الغرب والقاعدة:

*** في مقال نُشر بتاريخ: 12/ديسمبر/2016**

ترى كاثرين زيميرمان أن الغرب فشل في التنبّؤ بظهور تنظيم القاعدة بأشكالٍ جديدة، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد جرى إخماد التنظيم أو تحجيم دوره إلى أن ظهرت داعش في سوريا والعراق، والتي غيَّرت على الأقلّ خريطة الشرق الأوسط بشكل مؤقّت، وقد استمرّت تلك الحركات بالتطوّر والتكاثر بمهارة وبصورة مفاجئة.

[1]- http://www.criticalthreats.org

- تذكر زيميرمان أنّ أحد التقارير الهامّة الذي أعدّه عشرون خبيراً من جميع أنحاء الولايات المتّحدة ذكر أنّ آراء المحاربين لم تكن متفقة على جميع النقاط، ولكنّ هناك مجموعة من الدلالات والنتائج والسيناريوهات المستقبليّة التي تكشف لنا اتّجاهات تطوّر ما يُسمّى بـ «الدولة الإسلاميّة» والقاعدة.

والتقرير المذكور مقسَّمٌ إلى ستة أجزاء، القسم الأوّل منه يتناول نظرة عامّة تدرس مستقبل التطرّف، أمّا القسم الثاني والثالث والرابع فيعرف تنظيم داعش، وتنظيم القاعدة، وجبهة فتح الشام، على التوالي، ويركّز في وضع السيناريوهات المستقبليّة لكلّ جماعة، أمّا القسم الخامس فهو تحليل الدوافع الرئيسيّة للتطرّف، وضعف الدولة، والاضطرابات الأيديولوجيّة، ومناطق الصراع والتدخّل الأجنبيّ، والعوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتكنولوجيا. أمّا القسم السادس والأخير، فيتناول اعتبارات السياسة العامّة في التعامل مع الحركات الجهاديّة[[1]].

[1]- http://www.usip.org



من سيرتها الذاتيّة:

- باحثة في معهد أميركان إنتربرايز، حاصلة على ماجستير في دراسات التنمية من بورصة لندن عام 2010

- مهتمّة بالشأن الهنديّ والآسيويّ عموماً، ولا سيّما بالجانب الاقتصاديّ والسياسيّ.

أهمّ المواقف والآراء والتحليلات:

العلاقات الهنديّة الأميركيّة.

30/سبتمبر/ 2014

- تحدّثت هيمال شاه عن زيارة قام بها رئيس الوزراء الهنديّ ناندرا مودي للولايات المتّحدة، حيث قام بوضع العلاقات بين أمريكا والهند في مسارها الصحيح، حيث تعتبر تلك الشراكة واحدة من الشراكات المميّزة للقرن الحادي والعشرين.

يعتقد الخبراء في معهد AEI أنّ رئيس الوزراء مودي لديه يعمل على بناء اقتصاد قويّ سيقود سياسة خارجيّة فعّالة، وهو فرصة لكلا الجانبين للعمل نحو شراكة أوثق، وخاصّة فيما يتعلّق بالقضايا الاقتصاديّة والدفاع.

- هناك اتّفاق نوويّ تاريخيّ بين الولايات المتّحدة والهند هو مجرّد حبر على ورق، وهذا ما يحدث فيما يتعلّق بالتصديق على معاهدة الاستثمّار الثنائيّة التي يمكن أن توجّه التجارة البينيّة من 100 إلى 500 مليار على مدى العقد المقبل.

- الشركات الأمريكيّة قلقة من التباطؤ الاقتصاديّ في الهند، وفضائح الفساد، والتخبّط بشأن سياسة الاستثمّار.

- في مرحلة قيادة الاشتراكيّين للهند كانت العلاقات الثنائيّة بين أمريكا والهند بحاجة إلى تجاوز النظريّات إلى شيء ملموس، وذلك يعتمد على قدرة مودي على إقناع المستثمّرين على العمل في الهند، وعمل إصلاحات للقطاع التجاريّ، وحقوق ملكيّة الأرض الحكومية، وقوانين العمل المقيّدة، وقضايا الملكيّة الفكريّة، لتجعل الهند جاذبة لرجال الأعمال الأمريكيّين، وكيف يمكن أن تسهم الولايات المتّحدة في اختراق حقيقي للهند.

- من مصلحة الولايات المتّحدة أن تكون الهند قويّة، حيث إنّ ذلك يساعد على حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وهناك أهداف أمنيّة لمودي من خلال تحديث الصناعات العسكريّة، ومن الممكن القيام بتوجيه أفضل فيما يتعلق باتفاقيّات الدفاع والتكنولوجيا بين الهند وأمريكا، بغية تعزيز الإنتاج المشترك في هذا المجال، ولتحقيق ذلك لا بدّ من القيام بثلاثة أمور:

أولا: إعادة بناء الثقة المتبادلة من خلال إسقاط تبعات الماضي.

ثانيا: فهم الاحتياجات الإستراتيجيّة لكلا الطرفين.

ثالثا: التخلّص من الإجراءات البيروقراطيّة والتعقيدات.

تختم «هيمال شاه» قائلة: في الحقيقة هناك الكثير ممّا يجب أن تفعله حكومة رئيس الوزراء مودي لتحقيق أقصى قدر من التعاون فيما بين البلدين.

و في مقال نُشر بتاريخ: 27/أغسطس/ 2014

- تحدّثت هيمال شاه حول سبل إحياء العلاقات بين الولايات المتّحدة والهند، وعلى الرغم من حظر دخول مودي للولايات المتّحدة عام 2005، حيث كانت

العلاقات بين البلدين في مرحلة من الجمود، إلاّ أنّه من الممكن أن يسود تفاؤل حذر بشأن مستقبل العلاقات بين العملاقين الديمقراطيّين.

- وهي ترى أنّ فشل أولئك العمالقة في إقامة علاقة مميّزة بينهما جعلت الناتج المحلّيّ للهند ينخفض حوالى 5 % ، والهند تعاني تضخّماً هائلاً وضعف الماليّة العامّة، ونقص في موارد الطاقة، ومن قيادة غير حاسمة، حيث تعتبر الهند من أصعب الأماكن التي تقام فيها أعمال تجاريّة، فهي تحتلّ المرتبة 134 من بين 189 بلد في مؤشر البنك الدوليّ فيما يتعلّق بممارسة أنشطة تجاريّة واقتصاديّة، وهي بذلك متخلّفة عن نظرائها في البريكس([1]).

وعلاوة على ذلك فإنّ مصالحة أميركا لمودي بعد تسع سنوات من العزلة بسبب أعمال الشغب في ولاية غوجارات كانت متأخّرة للغاية، كما أنّ الحكومة الهنديّة برئاسة مودي لم تكن حاسمة في هذا الأمر بما يكفي.

وترى الباحثة أنّ هناك خمسة أسباب تجعل من إحياء العلاقات بين البلدين أمراً ممكنًا، وهي:

1- من المنطقيّ أن يكون كلا البلدين حليفيين، وذلك في نواحٍ كثيرة، كما أشار رئيس الوزراء الهنديّ السابق أتال بيهاري فاجبايي ، فالهند رمز الرأسماليّة الديمقراطيّة وقوّة اقتصاديّة عالميّة محتملة، كما أنّ الهند تعمل كثقلٍ موازٍ لهيمنة الصين في آسيا،

---

[1]-بريكس :هو مختصر للحروف الأوّلى باللغة اللاتينية (BRICS) المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم. وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. عقدت أوّل قمة بين رؤساء الدول الأربع المؤسسة في بيكاتيرنبيرغ، في روسيا، في حزيران 2009 حيث تضمّنت الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية. وعقدت أول لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول «بركس» في يوليو/تموز عام 2008، وذلك في جزيرة هوكايدو اليابانية حيث اجتمعت آنذاك قمة «الثمّاني الكبرى». وشارك في قمة «بريكس» رئيس روسيا فلاديمير بوتين، ورئيس جمهورية الصين الشعبية هو جين تاو، ورئيس وزراء الهند مانموهان سينغ، ورئيس البرازيل» لويس ايناسيو لولا دا سيلفا». واتفق رؤساء الدول على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالميّة آنية، بما فيها التعاون في المجال الماليّ وحلّ المسألة الغذائية. انضمت دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة عام2010, فأصبحت تسمّى «بريكس» بدلاً من بريك سابقا.

وعلاوة على ذلك، فنحن نتحدّث عن الهند ذات القدرات النوويّة، وهناك حقيقة أنّ الهند تملك ثاني أكبر جيش في العالم، وتضيف هيمال أيضاً أنّ هناك مخاوف شائعة حول ظاهرة الإسلام الراديكاليّ، وكلّ ذلك يجعل من الهند والولايات المتّحدة شركاء إستراتيجيّين.

هناك أيضاً في الشتات حوالىَ ثلاثة ملايين هنديّ في الولايات المتّحدة، فالهنود يشكّلون المجموعة الثانية من حيث العدد، وهي تمثّل أكبر تجمّع للطلّاب الأجانب في الجامعات الأمريكيّة، كما أنّ الولايات المتّحدة هي ثاني أكبر شريك تجاريّ للهند.

2- كان نهج رئيس الوزراء الهنديّ مودي عملياً تجاه السياسة الخارجيّة، فعلى الرغم من عدم منحه تأشيرة للولايات المتّحدة عام 2005، بسبب أعمال الشغب التي حصلت عام 2002 بين الهندوس والمسلمين، إلّا أنّه لم يحمل ضغينة تجاه أمريكا، فلم يمارس التمييز ضدّ الشركات الأمريكيّة في ولاية غوجارات، وهو يقول: «إنّ العلاقات بين الدول لا يمكن أن تتأثّر بالحوادث ذات الطبيعة الفرديّة»، ومن هنا فقد سارع لتلبية دعوة أوباما للمشاركة في قمّة ثنائيّة في واشنطن.

3- يريد مودي التركيز في الاقتصاد وجذب أنظار العالم للهند، وقد حدّد أهدافاً أهمّها: تحسين البنية التحتيّة، وتوسيع قطاع الصناعات التحويليّة، وتعزيز فرص التعليم والكفاءات، وإضافة 15 مليون فرصة عمل سنويّاً، وحكومته لديها طموح بشأن إحياء الاستثمّار الأجنبيّ، ويعترف مودي بأنّ هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلّا بالتعاون مع الشركاء الأجانب بما في ذلك المؤسّسات الأمريكيّة.

4- لدى مودي طموح لتحديث الجيش، والحكومة الهنديّة لديها قناعة بأنّ ضمان السلام يمكن تحقيقه إذا جرى تحديث القوّات المسلّحة، وقد بدأت الحكومة بخطوات بسيطة في هذا الاتّجاه، وأثار مودي مسألة الغطاء على الاستثمّار في نفقات الدفاع من 12 % إلى 49 % حتّى مارس 2015، وهذه الخطوة هي موضع ترحيب من شركات الدفاع الأمريكيّة للاستثمّار في الهند، والهند لها مصلحة للاستفادة من خبرات الدفاع الأمريكيّة، وقد أنفقت الدولتان على اتّخاذ مبادرة للتبادل التجاريّ

والتكنولوجيّ للمسائل الدفاعيّة، والتي تتجاوز بيع وشراء المنتجات الدفاعيّة لتصل إلى المشاركة في الإنتاج والتنمية المشتركة.

5- مع صعود مودي فإنّ كلّاً من الولايات المتّحدة والهند شريكان، ولديهما أهداف مشتركة في آسيا، كما أنّ مودي تربطه علاقة جيّدة مع أقرب حلفاء أمريكا في آسيا؛ اليابان وإسرائيل، وهناك موقف له ضدّ العدوان الصينيّ على الحدود الهنديّة الصينيّة، ولذا فإنّ سياسة مودي قائمة على الاستفادة من دول المنظومة الشرقيّة ـ شرق آسيا ـ لكنّه لا يتجاهل الغرب.

إصلاح قانون العمل في الهند.

*** في مقال نُشر بتاريخ: 15/يوليو/2014**

- تحت عنوان (إصلاح قانون العمل على مستوى الدولة ومستوى العلاقة مع قطاعات العمل غير الرسميّ) ذكرت هيمال شاه أن الإصلاحات الاقتصاديّة تحسّنت أربعة أضعاف منذ عام 1991، ولكنّها أبقت على الوظائف ذات النوعيّة الجيّدة راكدة، حيث يعمل حوالى 93 % من القوى العاملة في القطاع غير الرسميّ، وهذا يحدّ من إمكانيّات النموّ في الهند، فهناك نفوذ لأصحاب المصالح الخاصّة في السوق، وعدم وجود رأس المال السياسيّ في نيودلهي أكثر من ستة عقود من الجمود، والدولة من جهتها تسعى لتسهيل قوانين العمل، وذلك لتسهيل ممارسة الأعمال التجاريّة، ومعالجة النقص في العمالة الماهرة..

موقفها من العلاقة بين أمريكا والهند واليابان:

*** في مقال نشرته بتاريخ 4/فبراير/2017**

ذكرت هيمال شاه أنّه من الممكن لتحالف يجمع القوى الثلاث الولايات المتّحدة، والهند واليابان أن ينجح إذا أسِّس على إستراتيجية اقتصاديّة قويّة. وتتساءلُ شاه ماذا سيحدث عندما تلتقي أقدم الديمقراطيّات المسؤولة في العالم وأكبرها وأكثرها؟

هنا تقول الباحثة بأنّ الولايات المتّحدة والهند واليابان تمثّل 25 % من سكّان العالم، و35 % من إجماليّ الناتج المحلّي العالميّ، ولدى تلك الدول أهداف مشتركة تتعلّق بالتنمية الاقتصادية، وهناك قضية إدارة العدوان الصينيّ الإقليميّ في جنوب وشرق آسيا، والحفاظ على النظام الديمقراطيّ الليبراليّ، كلّ تلك الأهداف تربط الدول الثلاث معاً.

ومـمّا لا شـكّ فيـه أنّ المنطق الاسـتراتيجيّ يقتضي العمل المشـترك فيـما بينها. وذلـك لضـمان السـلام والاسـتقرار في منطقـة المحيطـين الهنـديّ والهـادي. على حـدّ قول شـاه.

وتضيف «شاه» أنّ القمّة التي جمعت تلك الدول في عهد أوباما، فشلت حتّى الآن في الخروج من مرحلة الأقوال إلى الأفعال، بسبب عدم وجود اتّفاق اقتصاديّ إستراتيجيّ قويّ يمنع توقّف عجلة النموّ بينهم، كما أنّ الاتّفاقيّات الاقتصاديّة تتأثر بشبكة الأوّلويّات المختلفة لتلك الدول، وطبيعة الأهداف الإستراتيجيّة في منطقة المحيطين الهادي والهنديّ، **وقد وعد أوباما الدول الثلاثة بالوقوف في وجه الصين، ويتساءل بعضهم إن كان الرئيس مودي لديه توجّه بالذهاب نحو شرق آسيا لتعزيز فرص الصداقة الحميمة مع دول شرق آسيا، وكما هو معروف الهند لا تزال دولة نامية لا يمكن أن تصل العلاقات معها لمستوى «تحالف»، كما أنّ علاقتها باليابان مرتبطة إلى حدٍّ كبير بالمساعدة الإنمائيّة بدلاً من الشراكة التجاريّة، أضف إلى ذلك أنّ الولايات المتّحدة تنسحب من الشراكة عبر المحيط الهادي، وتتبنّى سياسات خارجيّة تتّجه نحو الداخل الأميركيّ.. وفيما يتعلّق باليابان فإنّ الرئيس شينزو يحاول معالجة المشاكل الاقتصاديّة لليابان.**

- تعود «شاه» وتؤكّد أنّه ممّا يوحّد تلك الدول انقضاض جيش الصين على الحدود الشماليّة الشرقيّة للهند، ورفضها تقليص التعدّيات على المياه الإقليميّة الدوليّة في شرق وجنوب بحر الصين. كما أنّ الالتزام الأميركي وقدراتها العسكريّة ووعدها بتسريع النموّ الاقتصاديّ في الهند، وموقعها الإستراتيجيّ في المحيط الهنديّ،

ومبادرة اليابان حول حماية حرية الملاحة للتجارة الدوليّة وضمانه.. كلّ ذلك يمثّل فرصة لا يجوز إضاعتها..

- الأهداف الاقتصاديّة تدفع العلاقة للانتقال من الرمزيّة إلى الوظيفة، وفي نهاية المطاف تحويله إلى حقيقة ملموسة، ولقد كانت الهند والولايات المتّحدة دوماً قريبتين، ولكن تبقى الحاجة ملحّة لوضع خطّة واضحة للعمل المشترك ليرتفع مستوى التجارة الثنائيّة من 100 مليار دولار إلى 500 مليار دولار، فهما بحاجة إلى إعطاء الأوّلويّة لاتّفاق للتجارة الحرّة، وتفعيل الاتّفاق النوويّ الذي شهد ذروة تطوّر العلاقة بينهما.

- ترى «هيمال شاه» أيضاً أنّ معالجة ديناميّة التحوّل فيما يخصّ التحالف بين الولايات المتّحدة واليابان لا بدّ أن تنتقل من التبجيل «والمجاملة» إلى حلّ لمسألة الرسوم الجمركيّة، وتكلفة إسناد القوّات الأمريكيّة، والالتزام اليابانيّ فيما يتعلّق بالدفاع عن الولايات المتّحدة، مع إعادة تفسير الدستور فيما يتعلّق بالدفاع الجماعيّ عن النفس. في حين تتمتّع العلاقات بين الهند واليابان بمستوى عالٍ من اللطف والدبلوماسيّة، بينما التجارة الثنائيّة بينهما لا تتجاوز 15 مليار دولار فقط.

- ترى شاه أنّ على الولايات المتّحدة واليابان مضاعفة الجهود لدفع الإصلاح الاقتصاديّ في الهند، أمّا الهند فتشبهّها «هيمال شاه» بالرجل الغريب في العلاقة بين البلدان الثلاثة، وذلك بسبب كونها بلداً نامياً، أمّا أمريكا واليابان فهما الأقدر على العمل معاً، وتبادل التوصيات مع الهند، وخاصّة فيما يتعلّق بسبل تيسير التجارة بينهم. ومستوى الهند غير تنافسيّ بهذا الشأن، ولذا فإنّ مودي يريد أن ترتفع الهند في صفوف المؤشّرات العالميّة . وتعتقد «هيمال شاه» بأنّ على الولايات المتّحدة واليابان المساعدة في تطوير الهند.. لتصبح مركزاً كبيراً للخدمات اللوجستيّة في منطقة المحيط الهنديّ. حيث تشهد تلك المنطقة 40 % من التجارة العالميّة. ولا بدّ للشركاء أن يعملوا معاً على تحسين مستوى الإبداع والابتكار، والملكيّة الفكريّة والتكنولوجيا في الهند، وفضلا عن ذلك معالجة القضايا الهامّة المتعلّقة بالصفقات النوويّة لكلّ منهما مع الهند.

- لا بدّ لاستمرار الحوار على مستوى الحكومات إنشاء منتدى على الهامش لإشراك القطاع الخاصّ. حيث يمكن للبلدان الثلاثة تحديد قائمة مختصرة حول مشاريع الاستثمار المشتركة، وتحديد المناطق الاقتصاديّة الخاصّة بينهم. ولهذا يجري حاليّاً تطوير ممرّ للأنشطة الصناعية يمرّ عبر دلهي مومباي من قبل اليابان، وهو يقدّم العديد من الفرص للشركات الأمريكيّة، كما تتحرّك الهند لإنشاء اقتصاد غير نقدي، حيث يجري الاستعانة بشركات أمريكيّة تقوم بتوفير أنظمة الدفع لمشروع سكك الحديد عالية السرعة بين مومباي وأحمد آباد. ويمكن للولايات المتّحدة واليابان أيضاً بناء المدن الذكيّة لتطوير البنية التحتيّة الحضريّة([1]).

- ترى الباحثة أنّ الهند في عهد مودي تتحوّل بالتدرّج منذ سنوات في السياسة الخارجيّة نحو الولايات المتّحدة، وتبتعد عن دول عدم الانحياز، وباختصار؛ تريد الولايات المتّحدة من الهند لعب دورٍ أكبر في الشؤون الإستراتيجيّة الإقليميّة، وفي نهاية المطاف تريد الولايات المتّحدة من الهند أن تكون منصّةً لإعادة تأكيد النظام الليبراليّ العالميّ، وأن تكون تلك الشراكة بين تلك الدول الثلاث بمثابة أكبر قاعدة اقتصاديّة قويّة إستراتيجيّة في المنطقة([2]).

موقفها من رئيس وزراء الهند:

***في مقال نُشر بتاريخ: 19/مايو/2014:**

- تشيد الباحثة بقوّة بدور نارندرا مودي في الانتخابات التي عقدت عام 2014، قائله إنّه صاحب خبرة إداريّة كبيرة، وله إنجازات اقتصاديّة في ولاية غوجارات، ولذا فهو سيتّخذ إجراءات فعّالة ستعيد جاذبيّة الهند لحلفائها بما في ذلك الولايات المتّحدة الأمريكيّة([3]).

[1]- http://defencenewsclub.in

[2]- http://thediplomat.com

[3]- http://foreignpolicy.com

سياسة الهند الخارجيّة في عهد مودي:

*** في مقال نُشر بتاريخ: 23/يناير/2015:**

- تؤكّد الباحثة أنّ الهند في عهد مودي ستبتعد في السياسة الخارجيّة عن دول عدم الانحياز، وستتوجّه نحو الولايات المتّحدة في إطار توسيع العلاقات الدفاعيّة والأمنيّة.

- من أبرز مجالات التعاون: اتفاقيّة الدفاع مشترك انتهت إلى توسيع التجارة الدفاعيّة فيما بين البلدين، والتعاون في مجال نقل التكنولوجيا، والإنتاج المشترك، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والأمن والاستقرار.

- إجراء المزيد من التدريبات العسكريّة المشتركة مع الولايات المتّحدة أكثر من أيّ بلدٍ آخر، وقد ارتفعت مبيعات الدفاع لتصل إلى 9000,000,000$ في عام 2014، ممّا أدّى إلى إبعاد روسيا كأكبر مصدّر للهند في المجال العسكريّ سابقاً. وتذكر شاه أنّ هناك العديد من الملفّات التي أدّت إلى التعاون المشترك بين البلدين منها:

- ارتفاع التهديدات الأمنيّة المتمثّلة في التوغّلات الصينيّة داخل الأراضي الهنديّة.

- إطلاق النار بشكل متفرّق على طول خطّ المراقبة مع باكستان.

- التوسّع في تنظيم القاعدة وما تسمّيه شاه «الدولة الإسلاميّة» في العراق وسوريا (ISIS)

ومن هنا يهدف مودي لتعزيز القوّة العسكريّة للهند، كما أنّ هناك مصالح مشتركة للبلدين، فالولايات المتّحدة تريد أن تقف بوجه القوّة المتنامية للصين، وتنسيق الانسحاب في أفغانستان، والحاجة للأمن البحريّ في آسيا. ومن هنا فالعلاقة الدفاعيّة بين البلدين تسعى لتحقيق مكاسب مشتركة طويلة الأمد.

ويطلق مودي توصيفاً على تلك العلاقة تسمية «الزواج» بين أولويّات العلاقة الهنديّة الأمريكيّة، حيث يمكن للولايات المتّحدة أن تساعد في التحديث العسكريّ، وتطوير الصناعات الدفاعيّة للهند، في المقابل يمكن للهند تقديم المزيد من الأعمال التجاريّة لشركات الدفاع الأمريكيّة ، بما يترك لأمريكا ثقلاً في آسيا[1].

[1]- http://www.aei.org/publication

مركز أميركان انتربرايز

في الميزان



مركز انتربرايز في الميزان

من الواضح أنّ أكثر مراكز التفكير نشاطاً وتأثيراً هي تلك التي تحمل توجّهاً محافظاً وخلفيّة إيديولوجيّة أو لنقل أجندة إيديولوجيّة. فالإيمان بشكله المسيحيّ الإنجيليّ المحافظ أو اليهوديّ حاضر بقوّة في عمل المراكز التي تقدّم هذا الإيمان بقالب معرفيّ وتعلن أنّ هدفها هو «توفير المعرفة وفهم المزايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمجتمع الأميركيّ». وفي مرآتها ترسم لهذا المجتمع صورة لا تعكسه كما هو، بل غالباً كما تريده أن يكون.

إذا كان الوسط البحثيّ في مراكز التفكير منقسماً بين اتجاه أكاديميّ ينحو باتّجاه الموضوعيّة العلميّة البحتة، واتّجاه سياسيّ يريد أن يسخر المعرفة لخدمة السياسة او المشاركة فيها فإنّ المراكز المحافظة ومنها انتربرايز تظهر وقد حسمت أمرها مع الاتّجاه المسيس، ولذلك نجد المعهد حريصاً على الانتقال إلى واشنطن سنة 1943 ليبقى قريباً من أصحاب القرار.

يبلغ التناقض ذروته عندما يصرّ المعهد «على أنّه لم ينخرط في السياسة بشكل عمليّ بل ويحظر عليه التأثير في مجلس النوّاب الأميركيّ أو غيره من الهيئات التشريعيّة».

فيما تشير فترة صعود المحافظين إلى مدى تورّط المعهد في الشأن السياسيّ ففيها أوقفت بعض المؤسّسات تمويل المعهد اعتراضا على انحيازه للمحافظين بوضوح، في عهد ريغان، ووصل الأمر فيما بعد إلى أن يخدم عشرين موظفاً من المعهد في إدارة بوش الابن. أقول ليست المشكلة في انحياز المعهد للتيار السياسيّ في مقابل

التيار الأكاديميّ بل في أنه ينحاز إلى المشاركة السياسيّة ثمّ يصرّ على تقديم نفسه في ثوب الحياد الأكاديميّ.

هذا التمويه بين ما أنت فاعله حقيقة، وما تقول إنّك تفعله، تحوّل إلى قاعدة عمل مقدّسة في مراكز التفكير الأميركيّة، حتّى في الخطاب السياسيّ الأميركيّ العامّ، وهنا تكمن أهميّة البحث في كلّ نتاجات المعهد لاستنتاج هويّته الحقيقيّة من دون الاعتماد على ما يقوله عن نفسه، ومع هذا المعهد تحديداً نجد أنّ المحافظين أنصار مدرسة ليو شتراوس في الواقع والحقيقة وليس في الخطاب، لا يؤمنون «بديمقراطيّة العوامّ» بل بحكم النخبة المالكة للحقيقة التي لا يتحمّلها من هو أدنى منهم رتبة.

مايكل روبن:

بالنسبة للشيعة لعلّه الأخطر، حتى إنّه يعارض أهل ملّته من الصهاينة واليهود في طريقة اشتباكه مع الشيعة. فمنذ أن دخلت أميركا العراق بنى الرجل استراتيجيّته على التقرّب من الشيعة العرب لينفّرهم من الشيعة الفرس. وانتقد بشدّة استراتيجيّة اعتبار كلّ الشيعة عملاء لإيران التي تنتهجها السعوديّة لا لسواد عيون الشيعة بل لأنّه رأى أنّ هذا الأسلوب يرمي الشيعة العرب في الحاضنة الإيرانيّة أكثر.

نشاطه في العراق:

في آخر مقالة كتبها عن العراق يقول روبن: أنا لا أسقط ببساطة بالمظلّة في بغداد أو أصوغ الاستنتاجات بناءً على قضاء يوم أو يومين داخل البلاد. فأنا أزور العراق ذهاباً وإياباً وأذهب إلى كردستان العراق منذ 17 عاماً، لكوني موظّفاً في ثلاث جامعات كرديّة مختلفة ومسؤولاً في البنتاغون ومحلّلاً في مركز للأبحاث. لقد قضيت سنوات من عمري في العراق. وقد زرت البلاد من زاخو في أقصى الشمال إلى الفاو في الطرف الجنوبيّ وسرت على طول الحدود العراقيّة من أجل كسب المعرفة الخاصّة بالجغرافيا والبشر على حدّ سواء. خلال تلك الفترة التقيت تقريباً كلّ الشخصيات

السياسيّة العراقيّة والجنرالات ما قبل الحرب وبعدها والمجرمين المطلوبين للعدالة والرجال الذين يُلاحقونهم وبعض كبار الشخصيّات الدينيّة المسيحيّة والأيزيديّة والسنة والشيعة في البلاد. لكنّ ما سمعته في زيارتي الأخيرة، التي انتهت في 20 تشرين الأوّل 2017 يبعث الأمل.

ولا يمكن تفسير هذه العلاقة بين روبن والعراق إلاّ أنّها اختراق أمنيّ خطير ومستمرّ منذ 17 سنة. فالرجل صريح في صهيونيّته وكان من المؤيّدين بشدّة للاحتلال الأميركيّ للعراق، وبعد الغزو دخل العراق وجال فيه وشارك في نشاطات فكريّة وامتدح مدرسة الإمام زين العابدين(ع) وصحيفة الحقوق والرحابة الفكريّة التي لمسها عند الشيعة ويفتقد اليها العالم الإسلاميّ. وامتدح العراقيّين عموماً في مقابلات تلفزيونيّة عراقيّة مشيداً بأنّه راى كيف يعامل الشيعة المهجّرين السنّة وأن العراقيّين أقل طائفيّة ممّا يعتقد الآخرون، بسبب الإعلام[1].

وأخطر ما طرحه لاستمالة الشيعة هو في تقديري مقدّمة دراسة عن الشيعة في الشرق الأوسط كتبها مع أحمد مجيديار وصادرة عن مركز انتبرايز، حيث فنّد بطريقة منطقيّة وصحيحة في الغالب أزمة العلاقات العامّة بين الشيعة وأميركا، وعلى الرغم من أنّها كلمة حقّ يراد بها باطل فإنّ هذا لا ينفي ضرورة تعريف المجتمع الأميركيّ وخبرائه بحقيقة الشيعة والتشيّع من منظور علميّ موضوعيّ... ولكن نقول إنّها خطيرة لأنّها تهدف إلى بناء سدود بين الشيعة كثمّن للتقارب الأميركيّ العراقيّ.

في كربلاء قال روبن: أتشرّف بالسفر من أميركا للعودة إلى كربلاء وضريح الإمام الحسين(ع)، مركّزاً في الحوار بين الأديان وحيويّة النقاش عند الشيعة. ليشجّع بعد هذا الكلام على الفصل بين إيران كدولة والشيعة كمذهب. وهذا أقصى ما يمكنه قوله في بيئة شيعيّة أمّا التكملة ففي هذا النصّ من دراسته المطوّلة عن الشيعة: إبّان الحرب الإيرانيّة ـ العراقيّة، حارب المجنّدون الشيعة في الخطوط الأماميّة للجبهة فيما أولئك الذين يتمتّعون بحظوة أكبر جرّاء ارتباطاتهم القبليّة بصدام فخدموا في الخطوط

[1]-Washington Examiner, 24 October 2017.

الخلفيّة الأكثر أمنًا. واقعًا، شكّل الشيعة 70 % من الجنود العاديّين لكنّ 20 % فحسب من الضبّاط. وبرغم التميز الذي عاناه الشيعة (والأكراد) على أيدي النظام البعثيّ، عدد قليل فقط هرب من العراق إلى إيران خلال الحرب. بل إنّ الحكومة البعثيّة هي من أجبرت كثيرين على المغادرة من خلال حرمانهم من الجنسيّة أو إصدار أمر يقضي باعتبار الانتماء إلى أيّ من الأحزاب الشيعيّة كحزب الدعوة الإسلاميّة جريمةً عقوبتها الإعدام. وكان أولئك الذين هربوا إلى إيران مجموعةً صغيرةً مقارنة بأولئك الذين غادروا إيران لخدمة صدام حسين مثل مجاهدي خلق، وهي مجموعة إرهابيّة ثوريّة. وخلال الحرب الإيرانيّة ـ العراقيّة وما بعدها، وفعليًا ليومنا هذا، يحتفل الشيعة العراقيّون بعيد القوّات المسلّحة العراقيّة بتاريخ 6 كانون الثاني إكرامًا للمجنّدين الشيعة والمجتمع الأوسع، ولطالما كان صدام هو المشكلة لا مؤسّسة الجيش.

ثمّ تثير إجابة روبن كلّ ما يمكن أو يحتمل أو يظنّ أو ما هو واقع من اختلافات يمكن العمل عليها لتكريس الفصل «بين التشيّع العراقيّ» و«التشيّع الإيرانيّ »، ومنها تحديداً الفروقات الاجتهاديّة من الشهيدين الصدر الأوّل والثاني إلى المرجع السيّد السيستانيّ، النزعة القوميّة عرب ـ فرس، التململ من اجتياح السلع الإيرانيّة للأسواق العراقيّة، المليشيّات المدعومة من إيران ضدّ السلطة المركزيّة للحكومة... ضعف الحكومة المركزيّة.

ولكنّ الانسحاب الأميركيّ عام 2011 خيّب الآمال، وأوقف العمل على تكريس الفصل، وترك الحكومة العراقيّة في دائرة التجاذب الإقليميّ والدوليّ، وهكذا تأتي التوصية الخاتمة عاكسة لحالة التخبّط في السياسة العراقيّة: إنّ عقودًا من الحرب والعقوبات عرّت الاقتصاد العراقيّ ونزعت من العراق قوّته. واستطاعت الولايات المتّحدة في غضون أسابيع أن تفعل ما لم تستطع إيران تحقيقه في حرب بلا قيود استمرّت ثمّاني سنوات: أيّ إسقاط صدام. وبات العراق فراغًا سعت قوى متعدّدة إلى ملئه: الولايات المتّحدة والتحالف الذي قادته أمِلاً في إعادة بناء العراق وانضمامه من جديد إلى المجتمع الدوليّ بحلّة ديمقراطيّة عربيّة؛ القاعدة ثبّتت جذورها في الأنبار

والموصل وبغداد ونشرت رؤيا مختلفة جذريًّا. إيران سعت إلى بسط هيمنتها على شيعة العراق والحكومة المركزيّة؛ وتركيا حاولت دون أن تحقّق النجاح ملء الفراغ الاقتصاديّ في العراق.

من جانبها، كانت الحكومة العراقيّة الجديدة ضعيفة إلى حدّ أنّها لم تكن قادرة على مواجهة كلّ المصالح المتنافسة وبدلاً من ذلك سعت إلى إيجاد مساحة للعمل المستقلّ عبر اللعب على المصالح الإقليميّة لكلّ طرف: كان المسؤولون العراقيّون يقولون للدبلوماسيّين والضبّاط العسكريّين الإيرانيّين والأمريكان على حدّ سواء إنّ أعمالهم مقيّدة بسبب الطرف الآخر ومن ثمّ ينفّذون سياسات لم تعجب طهران ولا واشنطن.

إنّ الانسحاب الأمريكيّ في كانون الأوّل 2011 قلب الميزان التقليديّ لبغداد وقيّد قدرة السياسيّين العراقيّين على مقاومة المطالب الإيرانيّة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الشيعة العراقيّين لا يزالون يوضحّون امتعاضهم ممّا يرونه موقفًا متعجرفًا لطهران. **انتهى**

لا يبدي روبن أيّ احترام للعراقيّين في هذا النص بل يتّهمهم تارة بالمواربة وتارة أخرى بالضعف، ولذلك يجب أن نحكم على حقيقة موقفه من الشيعة عموماً والعراق خصوصاً لا من كلام قاله في لحظة علاقات عامّة، وإنّما من مجمل نتاجه البحثيّ الخطير بلغته التي تكتسي طابعاً موضوعيّاً جذاباً غالباً.

وفي موقفه من إيران: يعتبر روبن أنّ الولايات المتّحدة متراخية ـ غير حازمة ـ في تعاملها مع إيران، وهو يتوقّع أن تعمل إدارة ترامب على تفكيك الصفقة الكارثيّة مع إيران ـ كما يزعم، مع تشديد العقوبات على إيران، ولكنّه لا يتوقّع حدوث تغيير كبير في العلاقة بين البلدين في عهد ترامب، أيّ إنّها ستراوح مكانها، مضيفاً أنّ إيران لن تفقد شيئاً إذا مزّق ترامب الاتّفاق، وهذا كلّه نتيجة التراخي في التعامل مع إيران عبر مراحل سابقة.

مرّة أخرى يظهر تأثير هؤلاء في السياسات المعتمدة في الإدارة الأميركيّة في عهد ترامب، فها هو يرفع العقوبات ولا يصادق على الاتّفاق من دون أن ينسحب منه.

ويلاحق روبن تأثير الشيعة حتّى في نيجيريا كما فعل الشيخ يوسف القرضاوي عندما عيّن لجنة من أربعين باحثاً لملاحقة الظاهرة الشيعيّة في أفريقيا. ولكنّ ما يلفت نظر روبن هو احتفال الشيعة النيجيريّين بيوم القدس، وكأنّه يقول إنّ نشر التشيّع يقضي على جهود "العرب والمسلمين المعتدلين" في تحويل اسرائيل إلى حليف ضدّ إيران.

بوين:

لا يكفّ الباحثون الغربيّون عن تأكيد مقولة ادوارد سعيد في كلّ ما ينتجونه من أدبيات وأبحاث تخصّ الشرق وهي أنّ الشرق في عيون المستشرقين أو سرديّاتهم ما هو إلا صناعة غربيّة، وبوين يمثّل نموذجاً حيّاً لتطبيق هذه المقولة عندما يغفل في معظم أبحاثه عن سوريا دور الإرهاب الممثّل للمتمرّدين ويركّز في ما يسمّيه تجاوزات النظام، الإنحياز هنا واضح مع قطع جزء من الصورة التي لا يريد بوين أن تظهر للقارىء الغربيّ.

وفي الموضوع الإيرانيّ نرى ارتفاع صوت أمثال بوين اليوم مع إدارة ترامب وهو الصوت الداعي إلى اليأس من إيران ومحاربتها باستمرار بغية إضعافها واحتوائها بدل التفاوض معها والاعتراف بحضورها الإقليميّ... وهنا أيضاً يخسر الباحث والمركز صورة منتج المعرفة الموضوعية وتظهر الأجندة الإيديولوجيّة المشحونة بالكراهية لأيّ قوة إسلاميّة مشرقيّة صاعدة.

إيان هرسي:

مع إيان هرسي يظهر المعهد ملجأ للحاقدين على الإسلام نتيجة تجارب شخصيّة مشوّهة تعرّفت فيها هرسي إلى الإسلام من خلال إرهابيّين صوماليّين أو تقاليد متخلفة لا صلة لها بأصل الشريعة.

ويبدو أنّ الحقد على الإسلام وحده يؤهّلك لأن تكون محظيّاً في الصحافة الغربيّة حيث اعتبرت هيرسي واحدة من أهمّ مئة شخصية في العالم بحسب مجلّة التايم البريطانيّة، «وقد احتُضِنت هيرسي من قِبل المحافظين الجدد، وانضمَّت لجماعة الملحدين مثل: كريستوفر هيتشنز، سام هاريس، بيل ماهي، وقد تمتّعت بتأييد واسع وسط اليمين المسيحيّ، وكان لها الصدارة بين النخبة المثقّفة في أمريكا».

وظيفة هيرسي هي أنّ تقول عن الإسلام والمسلمين ما يعتبر فجّاً وعنصريّاً من شخصيّة غربيّة فهي مثلاً تحاول ربط الإسلام بالعنف والنزاعات المسلّحة لتبرير محاربته والقضاء عليه،وبعد هجمات 9/11 أعلنت ردّتها وكأنّها كانت مسلمة فعلاً ممّا جعلها نجمة تلفزيونيّة في غمرة الحرب التي أعلنتها أميركا على الإسلام بعنوان الإرهاب.

بول وولفوفيتز:

يدخلنا ولفوفيتز هذا إلى عالم المحافظين الجدد وباطنيّته المرعبة فلاشيء في الظاهر يشير حقيقة إلى ما في الباطن، فبينما يتكلّم المعهد عن حرص هذا الرجل على نشر الديمقراطيّة على الطريقة الأمريكيّة، توجد بين أيدينا أدلّة دامغة على أنّ هذه المدرسة لا تعطي أيّ اعتبار للديمقراطيّة والحريّات بل هي تحتقر كلّ من هم دون النخبة من الناس.

نتحدّث هنا عن مدرسة ليو شتراوس (ت 1973) التي ينتمي اليها بول ولفو فيتز وريتشارد بيرل وجون بولتون وأمثالهم، حيث تؤكّد الفيلسوفة شاديا دروري وهي أفضل من درس هذه الفلسفة السياسيّة : **أنّ أتباع فلسفة شتراوس حاليّاً هم الأكثر تنظيماً والأكثر قوة والأفضل تمويلا في الوسط الأكاديميّ والإعلاميّ في كندا والولايات المتّحدة الأمريكيّة فهم الآن سادة مراكز الأبحاث اليمينيّة المتطرّفة والمؤسّسات الماليّة والمنظّمات كما أنهم يمتلكون الآن آذانا صاغية في البيت الأبيض ولا شيء يمكن أن يسعد شتراوس حاليّاً أكثر من رؤية هؤلاء المفكّرين المشبّعين بفلسفته يلعبون هذا الدور المؤثّر في سياسات أمريكا ولكنّها تشير إلى أنّه لم يكن من الحكمة أن يمارس**

هؤلاء الرجال دورهم بصورة مباشرة لأنّ الغالبيّة العظمى من الأمريكيّين لا يثقون بهم ولكنّهم في الوقت نفسه لم يستطيعوا أن يضيعوا على أنفسهم الفرصة لاقتناص النفوذ الكبير داخل مؤسّسات صنع القرار الأمريكيّة. إذاً ما الذي يوسوس به هؤلاء الرجال في أذن صانع القرار الأمريكيّ؟ وما الذي علّمهم شتراوس إيّاه؟ وما هو تأثير فلسفة شتراوس في المحافظين الجدد الأقوياء؟وما هي الفلسفة المحافظة الجديدة بصورة عامّة؟ تجيب شادية دروري على هذه التساؤلات بالقول إنّ شتراوس في الواقع لم يكن مهمّشاً ولا محجوباً كما يدّعي أنصاره. فهناك أفكار في فلسفته لا تقبل الجدل فبالنسبة لشتراوس فإنّ الفلاسفة القدامى أمثال افلاطون كانوا يتّسمون بالحكمة والدهاء في حين أنّ الفلاسفة المُحدَثين أمثال جون لوك وغيره من الليبراليّين حمقى وغير مهذّبين. وقد كانت حكمة القدامى تتمثّل في الاعتقاد بأنّ الجماهير الشعبيّة غير الواعية غير ملائمة لمعرفة الحقيقة ولا الحريّة. وهؤلاء الفلاسفة بالمناسبة كانوا يؤمنون بالحاجة إلى وجود نخبة من الفلاسفة والمفكّرين لتكوين «طبقة نبيلة» تتولّى استغلال الجماهيرالشعبيّة لذلك لم يكن مفاجئاً اكتشاف أنّ الفلاسفة القدامى لم يتحمّسوا للديموقراطيّة. فقد عرقل افلاطون الفكرة الديموقراطية التي ترى أنّ أقطاب المحافظين الجدد أمثال نائب الرئيس الأمريكيّ ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ومعهما الرئيس بوش نفسه لهم الحقّ نفسه في الحكم وعلى عكس الفلاسفة القدماء فإنّ الفلاسفة المعاصرين كانوا محبينّ لليبراليّة والديموقراطيّة في رأي شتراوس فهم يرونها حقوقاً طبيعيّة لكي يحيا الناس في حريّة وليبراليّة، ويحاولون البحث عن السعادة وهؤلاء الفلاسفة المحدثون يؤمنون بأنّ الإنسان يولد حرّاً، والطريقة المشروعة الوحيدة لكي يجري حكم هذا الإنسان هي أن يكون الحكم وفق إرادته الكاملة. **أمّا الفلاسفة القدماء فلم يروا للإنسان العادي أيّ حقّ في الحريّة ويرون أنّ الإنسان لا يولد حرّاً ولا متساوياً مع غيره من بني البشر، وأنّ الحالة البشريّة الطبيعيّة ليست هي الحريّة ولكنّها التبعية. وفي تقدير شتراوس فإنّ هؤلاء الفلاسفة القدامى كانوا على صواب في فكرهم بأنّ هناك حقّ طبيعيّ واحد هو حقّ النخبة في حكم العوامّ، وحق الزوج في حكم زوجته، وحقّ القلّة الحكيمة في حكم الأغلبيّة، وقد كانت الإشادة بالفلاسفة القدامى والتنديد بالفلاسفة المحدّثين هو محور كتابه الشهير «الحقّ الطبيعيّ والتاريخ». وقد حمل غلاف الكتاب إعلان الاستقلال**

الأمريكيّ ولكن الكتاب كان يتحدّث عن الحقّ ليسحق الإنسان في الحريّة والديموقراطيّة كما يمكن أن يعتقد أيّ إنسان يرى غلاف الكتاب ولكنّه كان يتحدّث عن حقّ الأقوياء في السيطرة على الآخرين وقمعهم. وفي كتابه عن «الطغيان» أشار شتراوس إلى حقّ القويّ في الحكم «كمبدأ طغيان» مستمدّ من الكتب القديمة التي يجب أن تبقى سرّية، ولكن لماذا السرّية؟ يقول شتراوس إنّه يجب أن تظلّ تعاليم الطغيان سرّية لسببين، الأوّل الحفاظ على مشاعرالناس، والثاني حماية النخبة من أيّ تمرّد شعبيّ. الحرب هي الحل وبعد هذا السرد التاريخيّ لأفكار الفيلسوف ليو شتراوس تقول دروري فإنّه من غير المحتمل أن يقبل الناس فكرة أنّهم يجب أن يظلّوا خاضعين أو تابعين للنخبة. ففي تقدير شتراوس فإنّ منح الحريّة والرخاء للمحكومين سوف يحوّلهم إلى حيوانات فهدف الحكيم هو تهذيب الدهماء ولكن ما الذي يمكن أن يهذّب الدهماء؟ إنّه البكاء والخضوع والتضحية التي يمكن أن تهذّب الدهماء وترقّيهم. تقول دروري متهكّمة من هذه النظرة، إنّ الحرب المستمّرة سوف ترفع الدهماء والعوامّ من رغبتهم في الاستهلاك والخضوع لأفكار مسبقة وبدلاً من البحث عن السعادة الشخصيّة فإنّهم سوف يقضون حياتهم في تضحية مستمرّة من أجل الأمّة. تقول دروري: لقد أعرب إيرفنج كريستول أحد الأتباع المخلصين لفلسفة شتراوس، أعرب عن سعادته بسبب الشعبيّة الهائلة التي حقّقها فيلم «رامبو» الأمريكيّ فهو يرى أنّ نجاح هذا الفيلم دليل قوي على أن الناس ما زالت تحبّ الحرب وهذا يعني أنّه لن يكون من الصعب اجتذابهم نحو الحروب بعيداً عن السعادة التي تقدّمها لهم المجتمعات الليبراليّة. ومما تؤكّده دروري أنّ جوهر فلسفة شتراوس الإلحاديّة ينطوي في الوقت نفسه على نزعة زهد قويّة، وهذا ما يفسّر اجتذاب الكثير من المتديّنين إلى هذه الفلسفة[1].

ويخصّص الدكتور عماد فوزي الشعيبي بحثاً مطوّلاً لفلسفة شتراوس الباطنيّة يلخّصه بالتالي:

يتناول البحث توجّه الفيلسوف الأمريكيّ ليو شتراوس نحو تأسيس فلسفة سياسيّة تقوم إجمالاً على السرّية والباطنيّة[2].

---

[1]- http://data.bnf.fr/11925648/leo_strauss/

[2]- المصدر: ليو شتراوس وتأسيس الفلسفة الباطنيّة، عماد فوزي شعيبي، مجلّة جامعة دمشق، المجلّد 30، العدد 2+1، 2014، ص481

وتكمن مخاطر هذه الدعوة التي تستند إلى أفلاطون وأرسطو والفارابي بحسب تقديره:

أنّها تتجاوز الاختصاص إلى القصديّة الباطنيّة.

أنّها تتجاوز الاختصاص إلى احتقار الساسة والجمهور.

أنّها تدّعي أنّ فئة مغلقة (وهي فئة الفلاسفة) تحتكر الحقيقة.

أنّها تؤسّس لنوع يتجاوز أرستقراطيّة المعرفة إلى إقامة نظام معرفيّ سياسيّ ميثولوجيّ[1].

ويتناول البحث في هذا المجال مخاطر الفلسفة الشتراوسيّة وأنّها تعطي لنفسها صورة فلسفة نقائيّة (بيوريتانية) تأسيساً على ما كتبه في مقال له بعنوان «ما هي الفلسفة السياسيّة» إذ يعرّفها بأنّها تلك المحاولة (الحقيقيّة) لمعرفة الطبيعة السياسيّة للأشياء ولمعرفة النظام السياسيّ الفاضل؛ أي إنّ هذا التراتب في الحكم المفرط في نخبويّته السلطويّة وفقاً لشتراوس هو ما يتأسّس على إحلال (المعرفة) محلّ مجرّد الرأي والاعتقاد وفقاً لما يدعوه شتراوس (طبيعة الأشياء)؛ وهي (الطبيعة) التي تُحِلّ لهذا الفيلسوف ليس تقسيم الحكم إلى فلاسفة وسادة ورعاع وحسب، إنّما تنصيب الفلاسفة حكراً على الحقيقة على أنّ الفيلسوف السياسيّ وحده الذي لا يكتفي بالتساؤل عن العدل أو القانون، لكنّه يتجاوز تلك الجزئيّات لكي يتساءل ما الذي يعدّ ذا طبيعة سياسيّة؟ أو ما حدود النطاق الذي ينتمي إليه كلّ ما هو سياسيّ؟ أو ما صلة الحياة السياسيّة بالكلّ الأشمل[2]؟

هذه الشموليّة التي تحتكر الحقيقة هي التي تبرّر احتكار السياسة من قبل الفلاسفة لأنّ معرفة (طبيعة الأشياء) السياسيّة، وفقاً لشتراوس، ليست شرطاً كافياً لقيام السياسة أو الفلسفة السياسيّة على حدّ سواء لأنّها تستهدف في الوقت نفسه هدفاً أساسيّاً آخر هو تعرّف ملامح النظام الفاضل، وهذا في الواقع ما يميّز الفلسفة السياسيّة بوصفها نشاطاً ذا

[1]- المصدر نفسه، ص481

[2]- المصدر نفسه، ص481 – 482

طابـع شـبه عمـليّ عـن النظريّـة السياسـيّة التـي هـي نـوع مـن التأمّـل النظـريّ الخالــص[1].

إنّ التوسّع في قراءة هذه الفلسفة يمكننا من فهم خلفيّات خطيرة لحماسة ولفوفيتز لأيّ تدخّل أميركيّ عسكريّ في العالم، ولأنّ هذه الفلسفة إلحاديّة وعنصريّة أساساً ولكنّها تدرك أهميّة استخدام الدين كاداة سياسيّة لا أكثر، فلا مانع عندها من ستر أهدافها بغشاء من العصبيّة الإنجيليّة المسيحيّة، وهي تبيح لأفرادها نوعاً من «الكذب النبيل» الذي لا يدرك فائدته إلّا النخبة ويذهب ضحيّته «العوامّ».

خرج الرجل من منصبه في إدارة بوش الابن ليتسلّم فيما بعد إدارة البنك الدوليّ، ليخرج منها بفضيحة أخلاقيّة بعد سنتين وتحت عنوان «**فضيحة وولفوفيتز برسم المجتمع الدوليّ**[2]» **كتب الخبير في الشؤون الأميركيّة كامل وزنة :** يواجه رئيس البنك الدوليّ ومهندس الحرب على العراق، بول وولفوفيتز، انتقادات واسعة وضغوطاً كبيرة من مجلس إدارة البنك الدوليّ للاستقالة، بسبب الفضيحة اللاأخلاقيّة التي فُرضَتْ من خلالها زيادة في الراتب لعشيقة وولفوفيتز شاها رضا، العاملة في البنك الدوليّ، والتوسّط لها في الانتقال إلى وظيفة جديدة بأجر أعلى، ما دفع أمناء البنك إلى توجيه رسالة تحذيريّة قاسية بطريقة غير اعتياديّة لقيادته للمحافظة على قيم البنك وسمعة العاملين فيه. أُسّس البنك الدوليّ عام 1944 في برتين وود، وكان هدفه الأساسيّ تقديم المساعدات والدعم الماليّ للدول التي دُمِّرَت بنيتها التحتيّة خلال الحرب العالميّة الثانية. لكنّ هذه المهمة تغيّرت باتجاه تقديم مساعدات للدول النامية. تأتي هذه الأموال بدعم من الدول الصناعيّة عبر تسليف حوالَى 24 مليار دولار كلّ عام من القروض لحكومات تابعة سياسيّاً للأنظمة العالميّة. ويقول جوزف ستغليس في كتاب «خيبات العولمة»: يوم كان صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ يقرضان مالاً لموبوتو رئيس زائير التي صارت اليوم جمهوريّة الكونغو الديموقراطيّة، كانت الدول الغربيّة تعلم أنّ تلك المبالغ لا تستخدم بالأساس لأجل مساعدة فقراء هذا البلد، بل

[1]- المصدر نفسه، ص482

[2]- http://al-akhbar.com/node/148697

لأجل إثراء موبوتو، فكانوا يغدقون المال على هذا الرئيس الفاسد لكي يبقى بلده وثيق الارتباط بالغرب. تاريخيّاً لم يشهد البنك هذا الانقسام الحادّ، فقد كانت قيادة وولفوفيتز محلّ مساءلة منذ تعيينه بسبب قيادته لحرب العراق. وانتقدت بعض الدول استراتيجيّة وولفوفيتز «الغامضة» لمكافحة الفساد، لأنّها عرقلت وصول الأموال لدول فقيرة. ويعتقد كثيرون حسب ما ذكرت جريدة نيويورك تايمز بأنّ الدول الأوروبيّة تنظر إلى هذا الرمز «وولفوفيتز» على أنّه يمثّل الأحاديّة الأميركيّة المتغطرسة، وأنّ تعيينه في البنك الدوليّ منذ عامين كان محاولة من إدارة بوش للسيطرة على المراكز الدوليّة وإخضاعها للسياسة الأميركية. فإضافةً إلى وولفوفيتز في البنك الدوليّ، كان تعيين بولتون في الأمم المتّحدة محاولة للسيطرة على مراكز القرار والنفوذ. وتأتي هذه التجاذبات في وقت يعيش فيه فقراء العالم حالة من التدهور المستمرّ. وتشير آخر الإحصاءات إلى أنّ هناك أكثر من 850 مليون شخص يعيشون تحت خطّ الفقر ولا يتمتّعون بالتغذية الكافية، ومعظمهم من البلدان النامية التي تفتقر إلى المياه الصالحة والصرف الصحيّ. كما أنّ هناك أكثر من مليار و 200 مليون شخص يعيشون على أقلّ من دولار واحد في اليوم، إضافةً إلى 2,8 مليار يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وهم يمثّلون أكثر من 45 % من سكان العالم. هذا إضافةً إلى انتشار الأمراض المستعصية، بحيث يُتوفىّ أكثر من 3900 طفل كل يوم في البلدان النامية نتيجة أمراض يمكن تفاديها. تشهد عواصم العالم تخوّفاً من سياسة التمييز الأميركيّة التي بدأت تستخدم القروض لمكافأة أصدقاء واشنطن ومعاقبة خصومها. فقد أوقف وولفوفيتز برنامج دعم اقتصاد أوزبكستان بعدما رفضت الأخيرة السماح للطائرات الأميركيّة العسكريّة باستعمال مجالها الجويّ، إضافةً إلى تخصيص مبالغ لمساعدة الدول التي وقَّعت مع الولايات المتّحدة على برنامج مكافحة ما يسمّى الإرهاب (نيويورك تايمز - 14 /2007). وحسب مصادر موظّفي البنك الدوليّ هناك احتجاجات على تجاهل وولفوفيتز خبرة موظّفي البنك واعتماده على مساعدين استقدمهم من إدارته السابقة، وهي السياسة التي اتّبعها عندما كان يقود سياسة الحروب الاستباقيّة التي اتّسمت بإطار ضيّق من المستشارين الذين خطّطوا ونفّذوا سياسات الحرب بعيداً عن الشفافيّة والمحاسبة أمام الكونغرس والشعب الأميركيّ. وقد دفع العالم ثمناً باهظاً

لهذه السياسات التي أتلفت البيئة ونشرت الفساد وعمّمت الفوضى. فهل يستطيع من خطّط ونفّذ سياسة الحرب أن يكون شريكاً في بناء الاقتصاد وتنمية القدرات وتحقيق التوازن الاقتصاديّ والاجتماعيّ في الدول التي ما زالت تعاني الفقر والحرمان بسبب السياسات المتّبعة من الإدارة الأميركيّة التي يشكّل وولفوفيتز أحد نجومها؟ ألا يستحقّ الفقراء في العالم قيادة أخرى تلبيّ احتياجاتهم وتطلّعاتهم وتنظر بصدقيّة وشفافية إلى مطالبهم؟ وهل سيكون اعتذار وولفوفيتز بمثابة اعتذار عن الجرائم التي اقترفها في حقّ المدنيّين في العراق؟ وهل ستمضي السياسة الأحاديّة الأميركيّة في الوقوف ثانية في وجه المجتمع الدوليّ؟ فهل مهمّة وولفوفيتز خدمة السياسة الأميركيّة وتطبيق سياسة بوش الأحاديّة، أم إنتاج سياسة اقتصاديّة إنمائيّة تخدم مصالح فقراء العالم؟ حان الوقت لقيادة جديدة للبنك الدوليّ لمواجهة المخاطر والتحديّات الاقتصاديّة والإنمائيّة وتوزيع الثروات ومكافحة مخاطر البيئة والمجاعة والبطالة والجفاف وترويج سياسة التقارب بين الشعوب والابتعاد عن الأحاديّة وسياسة التسلّط، فهل يسمع بوش نداء العالم ويرحل وولفوفيتز؟ .» **انتهى**

فعلاً رحل وولفو فيتز عن البنك الدوليّ ولكنّه كشف حجم السيطرة التي كان يطمح اليها المحافظون الجدد، والتي شملت استخدام امكانيّات البنك الدوليّ لدعم حلفاء أميركا حتّى لو كانوا ـ ودائماً ما هم كذلك ـ طغاة ومستبدّين، على حساب خطط التنمية الخجولة التي يقوم بها هذا البنك لتغطية سياسات الهيمنة الغربيّة عموماً.

وما يسميّه وولفو فيتز «بالإسلام المعتدل» هو إسلام هؤلاء الطغاة الخاضعين كليّاً للإرادة الأميركيّة، وكلّ من يخرج عن الطاعة في مدرسة الرجل فإنّه سيوضع بكلّ أساليب الكذب والاحتيال المباحة في ديانة شتراوس في موضع التهديد المحتمل، وبالتالي يجب إبادته بناء على نظريّة الحرب الإستباقيّة، التي يعتبرها كلّ خبراء القانون الدوليّ في العالم بدعة لا يمكن التسليم بها.

تعود طروحات وولفوفيتز للانتعاش اليوم مع إدارة ترامب، فيُعاد النظر بالملفّ النوويّ بغية إضافة حقّ التفتيش على الصناعة العسكريّة الإيرانيّة ذات الطابع

الاستراتيجيّ، وخصوصاً الصواريخ البالستيّة، ويزداد الشرخ بين أميركا وأوروبا وتظهر الصين كعدوّ يحمي كوريا الشماليّة.

والمهمّة الأساسيّة لعمليّة خلق الأعداء حتّى من الوهم هي إبقاء فرص العمل قائمة في معامل السلاح... وإتاحة الفرصة لأكبر قدر من الحروب لترتاح «نخبة العالم العنصريّة» من عبء «العوامّ».... الذين صدّقوا أساطير الديمقراطيّة والليبراليّة وحقوق الإنسان.

توماس دونيلي:

أخطر ما يسعى إليه توماس دونيلي هو إضفاء الطابع الدينيّ على حروب الولايات المتّحدة ضدّ العالم الإسلاميّ مستعيدا نصوص بوش التي لا تفرّق بين «تطرّف سنيّ، وتطرّف شيعيّ». يعلم الأميركيّون والأوروبيّون أنّ الطابع الدينيّ يؤبّد الحروب أو على الأقلّ يطيل أمدها، وبذلك يصبح الصراع لا على الهيمنة وإنّما على امتلاك الحقيقة، وتختبىء حرب المصالح خلف ما يسمّيه دونيلي الروح «الإنجيليّة الأكثر علمانيّة من الطائفيّة ...ومن الصعب فهم السلوك الأميركيّ دون فهم أسس الإيمان العميق الذي قامت عليه أفكارنا» على حدّ تعبيره...وهكذا فإنّ خبراء التسلّح يصبحون كهنة يبشّرون «بإيمان» أميركيّ كلمة كانت تعني دائما في الأدبيّات الغربيّة العلمانيّة البعد عن العلم والواقع لمصلحة امتلاك الخلود. كلّ ما هو مقدس يصبح مع أمثال دونيلي قابلا للاستخدام الذي يعتبر من أساتذة مدرسة «الكذب النبيل» .

أمّا موقفه من القوة العسكريّة الأميركيّة فيسحبنا من كنيسة اللاهوت الإنجيليّ إلى حاملة الطائرات، ليحذّرنا من تخفيض القوّة العسكريّة الأميركيّة بعد الانسحاب من العراق والاعتماد على نظريّة «القوّة الناعمة» التي هيمنت على سياسات الرئيس أوباما، وهذا هو الموقف الجامع لصقور المحافظين الجدد والداعي إلى تدخّل عدوانيّ شرس في كلّ بقاع العالم تحت عنوان المحافظة على الريادة الأميركيّة وعدم السماح لأيّ قوة صاعدة بمنافستها.

وفيما كتبه عن داعش التي يحرص الباحثون الغربيّون على تسميتها بالدولة

الإسلاميّة يحيي دونيلي مفهوم «الحرب العادلة» مستغلاًّ جهل القرّاء بالقانون الدوليّ الذي ألغى نهائيّاً مفهوم «الحرب العادلة» في ميثاق الأمم المتّحدة وإبدالها بمنع اللجوء الى استخدام القوّة في العلاقات الدوليّة الاّ في حالتي الدفاع المشروع عن النفس والإجماع الدوليّ على وجود خطر يهدد الأمن والسلام الدوليّين...ما يهمّنا هنا هو أنّ الكاتب يريد حرباً لا توجد فيها الدولة السوريّة وبالتالي فإنّ مخطط تقسيم سوريا يجب أن يواكب مايسمّيه الحرب على داعش.

ج.ماثيو ميسينس:

تكـرّر مندوبـة الولايـات المتّحـدة الأميركيـة نيـكي هايـلي اليـوم ما يجمـع عليه باحثـوا لانتربرايـز ومنهـم ج. ماثيو من ضرورة تشـدّد الوكالـة الدوليّة للطاقـة الذريّة في أنظمـة التفتيـش عـلى الأنشـطة النوويّـة الإيرانيّة.وتسـعى لتنفيـذ توصيّاتهـم بأن تشـمل عمليّـات التفتيـش وحتّـى العقوبـات المخـزون الإيـرانيّ مـن الصواريـخ الباليسـتيّة ونوعيّاتهـا ...

وعلى خلاف رؤية سكوكروفت يشير ماثيو إلى أنّ التغييرات في تعيينات الحرس الثوريّ تعزّز التوجّه الإيديولوجيّ المتشدّد للحرس الثوريّ ممّا يؤخّر تحوّل إيران إلى دولة تقليديّة...

ومن المعلومات القيمة التي يكشفها ماثيو أنّ وزارة الدفاع الأميركيّة تصنف العقيدة العسكريّة لطهران بأنّها دفاعيّة في المقام الأوّل، وفي معرض نقده للاتّفاق النوويّ فإنّه يعتبر الاتّفاق فرصة لايران لتتحوّل إلى دولة تملك إمكانيّات بناء استراتيجيّات هجوميّة، أمّا منظومة الصواريخ المتنوّعة فتقوم بالدور الردعيّ الشبيه باقتناء سلاح نووي فيما تحتاج إيران إلى قدرات جويّة ودفاع جويّ... أمّا وكلاء إيران في المنطقة فهم السلاح غير التقليديّ الذي تملكه، إضافةً الى القدرات الهجوميّة التي أصبحت القوّات الإيرانيّة تملكها التي يراها تحدّياً أمام الولايات المتّحدة.

وفي مقالة عن الأمن الصهيونيّ: يختصر ماثيو كلّ مل قرأناه في مؤتمرات هرتزيليا للأمن القوميّ الصهيونيّ ويضع برنامج عمل للرئيس الأميركي نراه اليوم ينفّذ بدقّة من خلال السعي لحلّ وهميّ للقضية الفلسطينيّة في مقابل تطبيع فعليّ من الدول العربيّة الحليفة لاميركا ...

وبما أنّ أفكار ماثيو وجدت طريقها إلى سياسات إدارة ترامب فإنّنا نرجّح أن تنفذ هذه الإدارة ما اقترحه بشأن الاتّفاق النوويّ على الرغم من الضجيج الذي أحدثه ترامب بالتهديد بوقف الالتزامات الأميركيّة في الاتّفاق، وهو رفع الضغط الاقتصاديّ على إيران مع إبقاء الصفقة الأساسيّة سليمة، وصولاً إلى اقتناص حصّة للشركات الأميركيّة من السوق الإيرانيّة كمنافس للصين والاتّحاد الأوروبيّ.

حصيلة كلّ ما يكتبه ماثيو تصبّ في اتّجاه واحد، وهو الحؤول دون تحسّن العلاقات الأميركيّة ـ الإيرانيّة على حساب إسرائيل، والتقليل من أهميّة أيّ فكرة قد تقلّل ممّا يسميه «الخطر الإيرانيّ» على الأمن القوميّ الأميركيّ حتّى لو كانت فكرة متوقّعة بعد عقود. فإيران لن تتحوّل أبداً إلى دولة تقليديّة كما يقول سكوكروفت بل ستبقى دولة محكومة بالتوجّه الأيديولوجيّ المتشدّد برأيه لأنّ هذا يعزّز إبقاء الصراع ممتّداً ومحتداً في المنطقة ضدّ أيّ إسلام سياسيّ عاقل. وبالنتيجة يبقى المشهد حكراً على الإرهابيّين المنتجين في مصانع الوهابيّة والمدعومين من الموساد والمخابرات الأميركيّة.

جيمس تالنت:

جيمس تالنت دكتور في الحقوق وباحث في المركز ومبشّر مسيحيّ معروف في مشاركته في الإذاعات التبشيريّة المسيحيّة وسياسيّ وعضو سابق في مجلس الشيوخ عن الحزب الجمهوريّ ويعدّ من صقور الحزب وكان يعمل في مؤسّسة التراث المحافظة.

يستند هذا المبشّر المتعصّب الى كلام الزعماء العرب ويضمّ صوته إلى صوتهم في تحريض الإدارة الاميركيّة على إيران.

الحرص الذي يبديه تالنت على إسرائيل يفوق أيّ حرص رأيناه عند زملائه في المعهد حتّى إنّه ينفي أن يكون الدعم الأميركيّ لإسرائيل سبباً لكراهية أميركا في الشرق الأوسط ويرجع أهميّة ذلك إلى مواجهة المشاريع الإسلاميّة في المنطقة، وهنا تناقض غريب فإسرائيل والدول العربيّة حليفة لأميركا وهذه الدول الحليفة هي الداعم الأساسيّ لجماعات الإرهاب المتطرّف فكيف تكون هذه الجماعات خطراً على أميركا وإسرائيل؟؟

لا يمكننا أن نتغافل عن البعد الدينيّ في حماسة تالنت للحلف الأميركيّ الصهيونيّ فالتبشير الانجيليّ هو أفعل أداة بيد اللوبيّ الصهيونيّ للتأثير في سياسات الإدارة الأميركيّة اليوم بسبب قدرته على شلّ العقل وتحويل دعم إسرائيل غير المنطقيّ إلى إيمان.

الإسلام كحاضنة للإرهاب صورة يحرص على تسويقها تالنت بأساليب مختلفة، فليس هناك أفضل من تحويل تدخّل أميركا في المنطقة الى حرب مقدّسة لإخفاء شبكة المصالح التي تحرّك هذا التدخّل.

وفي إطار دعم سياسات التدخّل يتحمّس تالنت لشخصيّة عسكريّة متشدّدة كالجنرال ماتيس.

تجتمع في هويّة تالنت كلّ ما يراه في شخصيّة ترامب: العنصريّة الفاضحة، وكراهية المهاجرين، ودعم السلاح والميول الصهيونيّة ويهوديّة الهوى.

في السياسة الداخليّة يحرض تالنت علناً على السود ويطلب إعطاء المزيد من الصلاحيّات للأمن للقيام باعتقالات جماعيّة وبذلك يزود سياسات ترامب العنصريّة بوسائل قمعيّة تحت عنوان سلطة القانون.

وفي السياسة الخارجيّة يجري تصنيف الصين على رأس الأعداء في آسيا لأنّها تطمح إلى التوسّع في محيطها الحيويّ ممّا يشكلّ خطراً على المصالح الأميركيّة وهنا أيضاً يستفيد تالنت من النشاط الصينيّ ليجدّد دعوته إلى تعزيز الانفاق على السلاح وخصوصاً القوّات البحريّة.

ديريك سيسورز:

يأتي رصد الاقتصاد الصينيّ والهنديّ في إطار محاولة فهم الصعود الآسيويّ وإمكانيّاته ومداه ويحرص سيسورز على مقارنة الدخل مع الولايات المتّحدة متجاهلاً الفروقات الجوهريّة بين ما توفره الهيمنة الأميركيّة من مداخيل على الاقتصاد الأميركيّ وما تنتجه الاقتصادات الأخرى بجهود حكوماتها وشعوبها وشركاتها.

يرفض سيسورز نبؤة التفوّق الصينيّ على الاقتصاد الأميركيّ خلال عقدين من الزمن ويرجع ذلك إلى سياسات التدخّل التي عادت الحكومة الصينيّة الى اعتمادها في حكم هو جين تاو بينما لم يكن المجال الاقتصاديّ الصينيّ مفتوحاً يوماً على الطريقة الأميركيّة، وبقي التخطيط المركزيّ هو السمة الأساسيّة لتحديد مدى الحريّة في السوق.

مرجّحاً اهتمام ترامب بالتجارة فإنّه يتوقّع عقبات كبيرة في التبادل التجاريّ مع الصين ويطلب الانتقام منها لحظرها الصادرات الأميركيّة وسرقة الملكيّة الفكريّة، وهذا يفسّر التوتّر الذي استهل به ترامب عهده مع الصين.

وتبقى المشكلة المنهجيّة في كلّ أبحاث سيسورز هي محاولة قياس التقدّم الصينيّ اقتصاديّاً بلغة مؤشّرات وأرقام ابتدعتها المدرسة الأميركيّة كحجم الثروة وقوّة المنافسة بينما لو رصدنا معيار تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء ومؤشّرات النموّ السنويّ فهي لا تزال لمصلحةِ الصين 6 % للناتج المحلّيّ في مقابل 2_3 % للناتج المحلّيّ الأميركيّ إذا تمكّنت من تجاوز العقبات التي تختلقها السياسة الأميركيّة في طريقها.

دانييل بليتكا:

ينطق ليو شتراوس على لسان دانييل بليتكا عندما تقول «لا يجوز ترك الحكم للغوغاء» ردّاً على المظاهرات الحاشدة التي كانت ضدّ الحرب على العراق.. وتبرز عنصريّتها الصارخة في دعوتها لتمويل الحرب على العراق من النفط العراقيّ وقد

حدث هذا بالفعل في فضيحة النفط مقابل الغذاء. بليتكا كانت من أساتذة التنكيل بالعراق حتّى بعد سقوط الطاغية. ومن الطبيعيّ أن تكون ضدّ سياسة أوباما ومن دعاة إرسال الجنود الأميركيّين إلى الخارج...

ليس من الصعب أن ندرك أنّها من أنصار عودة الاستعمار القديم وضدّ انسحاب الجيش الأميركيّ من العراق تحت عناوين مختلفة لا تمتّ الى الأهداف الأساسيّة بصلة.

سنة 2004 تدفع بليتكا لعمل عسكريّ ضدّ إيران وتندّد بمواصلة الحوار الديبلوماسيّ معها، فقط كانت من أنصار استخدام العراق كمنصّة للعدوان على بقية دول المنطقة لأنّ الوجود الأميركيّ في العراق لا يكفي وحده لضمان أمن إسرائيل.

موقفها المعارض للاتّفاق النوويّ يتردّد اليوم على لسان ترامب: فهو الاتّفاق الاسوأ بنظرها ولا بدّ من نقضه وإعادة فرض العقوبات.

وبرغم أنّ إدارة بوش كانت جمهوريّة متشدّدة بنظر الكثيرين فقد قصرت في حربها على الإرهاب بنظر بليتكا و:«لم تكثّف جهودها للقضاء على الإسلام الراديكاليّ أمّا وكالة المخابرات المركزيّة فقد قلّلت من شأن المعلومات التي يمكن استخدامها لتبرير الهجوم على إيران وكوريا الشماليّة والصين والإرهاب».... وهذه دعوة مفتوحة لحرب عالميّة ثالثة تقضي على آسيا وفيها الكثير من سوء التقدير لقوّة الآخرين ومبالغة فيما يمكن لأميركا أن تفعله.

أمّا دعوتها لعزل روسيا فتمدّد الحرب العالميّة التي تدعو إليها إلى أوراسيا.... والإدارة التي لا تفكّر بهذه الطريقة بنظرها ضعيفة ومتردّدة.

ويسقط ذلك الحماسة العدوانيّة ويتحوّل إلى تأييد بلا تحفظ لإسرائيل حتّى إنّ رجلاً من الإدارة كتشاك هاغل يتحوّل الى عدوّ للساميّة لانسحابه من اللوبي الصهيونيّ في واشنطن.

ويكتمل مسلسل الفظائع في دعم بليتكا للتعذيب في رأي ينافي كلّ ما ورد بهذا الشأن في القانون الدوليّ الإنسانيّ.

هذه النماذج الخطرة التي يحتضنها المركز، تفكّر في عالم معزول، وترى أنّ هيمنة أميركا يجب أن تفرض بكلّ الوسائل مهما كلّفت من خسائر وحروب، وتزداد خطورتها عندما تجد آذانا صاغية من رؤساء انعزاليّين على نمط الرئيس الحاليّ ترامب.

ساداناند دوم:

نحن هنا أمام باحث آسيويّ متخصّص، يلقي الضوء على ما فعلته السلفيّة الإسلاميّة في ماليزيا، فالاقتصاد المتطوّر والمتعولم يواجه مشكلة قضاء إسلاميّ متشدّد. ونحن نعرف أنّ الأمر وصل في ماليزيا إلى حدّ إصدار قانون يجرم التشيّع.

ويختلط التمييز ضدّ المذاهب والأديان الأخرى، مع التمييز ضدّ الصينيّين والهنود لمصلحة المالاويّين ما يعتبره دوم متناقضاً مع طموحات ماليزيّة للمنافسة على التحديث في آسيا.

ويبدو أنّه المعجب الوحيد بباراك أوباما ربمّا لأنّ هذا الإعجاب يأتي من آسيويّ لا يؤثّر كثيراً في المعادلة الأميركيّة الداخليّة. ولكن على الرغم من مقاربته المنصفة لماليزيا طبعاً لأسبابه الخاصّة فإنّه يقيس نجاح رئيس وزراء الهند بمقدار اقترابه من الولايات المتّحدة واليابان ولذلك يحظى الرئيس الحاليّ للوزراء ناريندرا مودي بمكانة خاصّة عنده لأنّه كثّف زياراته الخارجيّة ومنها أربع مرّات للولايات المتّحدة في سنتين. الغاية من تقريب الهند تتعدّى طبعاً نشر الديمقراطيّة إلى رسم معادلات قوى جديدة مقابل روسيا والصين وإبقاء باكستان تحت السيطرة بعصا الخطر الهنديّ.

نكهة المركز المحافظة تعود إلى لغة دوم في كلامه عن تحالف الهند وأميركا ضدّ الإسلام الراديكاليّ، أو بتعبير أقسى الفاشيّة الإسلاميّة، ويرى أنّ الاتّجاه المحافظ

الحاكم في كلا البلدين سيعزّز تعاونهما في هذا المجال.... فيما تريد الهند مزيداً من الضغط الأميركيّ ضدّ باكستان الحاضن الأساسيّ لمنظّمات ارهابيّة خطيرة.

إن مهمّة دوم في المركز هي رصد المتغيّرات الآسيويّة التي تنسجم مع السياسات الأميركيّة وتشجيعها، وتحتلّ الهند مكانة خاصّة في كتاباته باعتبارها العملاق الذي تحتاج إليه أميركا في معركتها على النفوذ في أسيا، ولا يسمح حجم الفيل الهنديّ دائماً بالدخول في حسابات أميركا الضيقة التي لا يعنيها كثيراً ما تعانيه الهند بقدر ما يعنيها إمكانيّات استخدام وزن الهند الثقيل في مقابل الآخرين.

فيليب لوهاوس

يلقي لوهاوس محاضراته في أستونيا وتايوان مركّزاً في السياسات الأميركيّة ضدّ روسيا والصين وإيران، وهو من أنصار عودة الجنديّ الأميركيّ إلى الأرض في الشرق الأوسط سواء في مواجهة داعش أو غيرها...كما يكشف عن دور للقوّات الخاصّة الأميركيّة في العمليّات الميدانيّة في العراق.

وكمعظم الباحثين العنصريّين فهو يستخدم التشكيك بقدرة القوات الأمنيّة العراقيّة ليبرّر مزيداً من التدخّل العسكريّ الأميركيّ في العمليّات، ونحن نعلم اليوم إلى أيّ مدى كانت تقديراته خالية من أيّ صواب.

في أفغانستان يؤكّد لوهاوس في أكثر من مقالة على مشكلة نقص الموارد الماليّة والبشريّة، مطالباً الإدارة بزيادتها، وهو بذلك يشرح بطريقة غير مباشرة سبب نهم إدارة ترامب إلى انتزاع الأموال ولو بطريقة الابتزاز من حلفائها الخليجيّين. فالمعسكر الذي يدعو إلى عودة العسكر إلى ميادين العالم يصطدم بالأزمة الإقتصاديّة الأميركيّة ودروس كلفة التدخّل العسكريّ الباهظة، ولذلك فإنّ تشغيل عجلة مصانع السلاح والتّدخل الواسع عالمياً سيحتاج إلى تمويل من جيوب المحميّات الأميركيّة في العالم الإسلاميّ.

وفي اقتراحاته للإدارة الجديدة (ترامب) يظهر أنّ لوهاوس كان من المساهمين في جعل «إعادة بناء الجيش الأميركيّ» من أولويّات هذه الإدارة... لأنّ: «التحفُّظ الأمريكيّ على الاستفادة من جيشه قد جعل العالم أكثر خطورة تجاه أمريكا وحلفائها». أما هدف إدارة ترامب فهو : «الحصول على مكاسب من السياسة الخارجيّة». يعني سياسة جباية تلائم ما يقترحه لوهاوس ولذلك هو يقف في صفّ ترامب في مواجهة منتقديه من السياسيّين والإعلاميّين. وتكتمل صورة السياسة الخارجيّة عندما يتنبّأ الباحث أنّ سياسة هذه الإدارة ستكون صارمة مع إيران.

التنمية بمعناها المدنيّ والحضاريّ السلميّ غائبة تماماً عن أبحاث جميع الكتاب في المركز. فهذا مركز يؤسّس للحروب العدوانيّة ويروج لها ويخطّط لكيفيّة توسّعها ويبتكر لأميركا أعداءها لضمان استمراريّة مصانع السلاح وحماية أمن إسرائيل حتّى لو على حساب أمن أميركا وسمعتها.

الإسلام في قاموس المركز مختزل بصورته الأبشع التي صنعت على يد حلفاء أميركا. والسلم غير وارد مع العالم الإسلاميّ لأنّ الطبيعة الصراعيّة تخدم عمليّة إبقاء أميركا خصوصاً والغرب عموماً عدوّاً للمسلمين في حرب «مقدّسة» ينظّر لها المبشّرون أمثال تالنت ودونيللي.

كاثرين زيميرمان:

مديـرة أبحـاث مـا يسـمّى «التهديـدات الحرجـة» في المعهـد، والمحلّـل الأوّل لتنظيـم القاعـدة وشـبكات الإرهـاب العالميّـة. لعلّهـا الوحيـدة التـي تـرى أسـباب اسـتفحال القاعـدة في اليمـن مـن خـلال الواقـع المعيـشيّ لا مـن خـلال كامـيرا الطائـرات المسـيّرة.

ومعادلاتها صحيحة وبسيطة، جمهور القاعدة من المهمّشين في اليمن والحلول العسكريّة والأمنيّة بدون تنمية ستعيد إنتاج التنظيم ولو بعد حين: **وتستغلّ القاعدة**

العديد من المظالم التي يواجهها اليمنيّون السنَّة ضدّ الحوثيّين، وضدّ الدولة اليمنيّة المركزيّة. وتعود تلك المظالم إلى غياب الخدمات الأساسيّة، والفساد الفاضح والمحسوبيّة بين النخبة السياسيّة، وكذلك الشعور بالتهميش بين جميع شرائح السكان تقريباً على مدى عقود. وتضيف الباحثة أنّ معالجة هذه المظالم مهمّة جدّاً وأكثر بكثير من انتزاع مساحة من الأرض من أيدي التنظيم.

هذه الفوضى الناتجة من الوصاية السعوديّة الطويلة الأمد سمحت لزيميرمان باستخدام أو تسويق هذا المصطلح «اليمن دولة فاشلة»، ممّا يذكّرنا بكتابات نعوم تشومسكي التي تركّز في دور الولايات المتّحدة الأميركيّة في صناعة الدول الفاشلة لفرض الوصاية عليها بذهنيّة الانتداب والاستعمار القديم نفسها.... بل إنّ الكلمة تعني الحقّ في الاعتداء على الدولة المصنّفة فاشلة بحجّة تصويب مسارها.

يعني على الرغم من المسحة الإنسانيّة في توصيف حالة تنظيم القاعدة ودعوتها إلى التنميّة كحلّ استراتيجيّ، فإنّ زيميرمان لا تنسى أنّ مهمّتها تضخيم خطر القاعدة على النحو الذي يترك الباب مفتوحاً أمام التدخّل العسكريّ الغربيّ.

خدمات داعش للقاعدة:

كيف تبرّر الكاتبة دعم الدول «العربيّة السنّية «كما تسمّيها لتنظيم القاعدة خصوصاً في سوريا؟ تقول: لا تزال القاعدة تنمو وتوسِّع تمرّدها عبر المجتمعات ذات الأغلبيّة المسلمة، ولا سيّما في سوريا، حيث تتوسّع القاعدة وتنظيم الدولة الإسلاميّة (داعش) جنباً إلى جنب، وتقوم كلتا المجموعتين ببناء قاعدة من الدعم تقوِّي الطرفين، وتستغلّ الظروف داخل المناطق ذات الأغلبيّة المسلمة، وتقدّم نفسها مدافعةً عن أهل السنّة. **وقد اغتنمت القاعدة فرصة تصوير نفسها بأنّها أقلّ راديكاليّة ووحشيّة من داعش. والسياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة تضع الشركاء الإقليميّين المهيمنين في مواقف سيّئة، فقد ينظر الشركاء العرب السنّة بشكل متزايد إلى دعم القاعدة ضدّ داعش وإيران كخيار قابل للتطبيق. باعتبار نمو القاعدة أقلّ التطوّرات سوءًا.**

ليست المسألة إذاً مسألة اتّهام من جهة تابعة للنظام السوريّ، بل من قلب الدوائر الأميركيّة يجري وصف عمليّة دعم القاعدة وداعش أو تهيئة بيئة لاستخدام التنظيمين ضدّ النظام.

ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ فبعد 15 عاماً من العمليّات العسكريّة ضدّ القاعدة تحوّلت القاعدة وداعش الى «قوّات متمرّدة لها جيوش في الميدان» أيضاً على حدّ تعبير الباحثة. أليس لنا الحقّ هنا أن نستنتج أن الإستراتيجيّة الواقعيّة لا المعلنة هي توظيف العنف الإرهابي ولا القضاء عليه؟ وأنّ عمليّات الاغتيال ليست في الواقع والحقيقة إلّا عمليّات إبدال قيادات متمرّدة بقيادات مطيعة في كلا التنظيمين الإرهابيّين... ثمّ تتساءل بدهشة لماذا لا تقاتل اميركا النصرة؟ وفعلاً دُفعت داعش الى الواجهة وهاهي النصرة تهيمن على ادلب وتدخل في التسويات لأنَّ القضاء عليها يفقد المحور الأميركيّ ـ العربيّ المعادي للنظام السوريّ كلّ أوراق التفاوض.

مرّة أخرى لا يعبّر الغرب عن اهتمام جدّي بالتنمية الشاملة لمواجهة استراتيجيّة للإرهاب وأسبابه العميقة، وتقتصر الدراسات الغربيّة المسيّسة على وصف العدوّ وبحث سبل توظيفه لا القضاء عليه للمساهمة في ظهور دول فاشلة.

يبقى أن نبرز ملاحظة مهمّة وهي أنّ دراسات زيميرمان المتوفرة بين أيدينا لا تسلّط الاضواء على الفكر السلفيّ الوهابيّ ولا تطلب مكافحته في إطار مكافحة الإرهاب بل تركّز في الجانب السوسيولوجيّ والسياسيّ والاقتصاديّ والتخلّف كسبب أساسيّ لانتشار الإرهاب ودعمه من قبل الفئات المهمّشة.

هيمال شاه

على الهند ان تتغيّر لكي تتناسب مع المصالح الأميركيّة وفشل الدولتين في تحسين العلاقات أدّى الى انخفاض الناتج المحليّ في الهند 5 % وهي الأضعف في النموّ بين دول البريكس. ويبدو أنّ مودي يفعل ما هو مطلوب منه على صعيد

تعزيز النفقات العسكريّة وتعزيز العلاقات مع حليفي أميركا في أسيا اليابان وإسرائيل وتوتير العلاقات مع الصين.

المبادرة الأبرز لهيمال شاه هي دعوتها لتحالف يجمع أميركا والهند واليابان أي 25 % من سكان العالم و35 % من إجماليّ الناتج المحليّ العالميّ، ولكنّ انسحاب أميركا من الشراكة عبر المحيط الهادي سيعيق نشوء هذا الحلف إضافةً إلى انشغال اليابان بأوضاعها الداخليّة وضعف النموّ الهنديّ... فلا يبقى من هذا الحلف إلّا العمل العسكريّ ضدّ الصين.

الهدف الذي يحرّك كتابات هيمال شاه وأبحاثها هو إبعاد الهند عن دول البريكس ودول عدم الإنحياز والاتّجاه نحو الولايات المتّحدة الأميركيّة، وهي تجد في شخص رئيس الوزراء الحاليّ مودي فرصة لحصول هذا التقارب ... وطبعاً كأيّ باحث في المركز تركّز في التعاون العسكريّ والتجارة الدفاعيّة بحثاً عن ثقل أكبر لأميركا في آسيا عبر الهند.

خلاصات:

_ التنمية بمعناها الإنسانيّ الشامل غائبة تماماً عن اهتمامات المعهد ، محور الاهتمام الأساسيّ هو السياسات الخارجيّة والدفاع والأمن، ونشر الأفكار الأكثر تشدّداً في كل هذه المجالات حتّى لو استلزم الأمر استخدام لغة التبشير الدينيّ للدفع باتّجاه تدخّل عسكريّ فاعل ومباشر لأميركا لمصلحة حلفائها في الشرق الأوسط ، وللحفاظ على العصر الأميركيّ ما أمكن.

_ «يتكوّن مجلس المعهد من كبار القادة في الشركات التجاريّة والماليّة الكبرى»

ويشير مركز «أفضل المدارس» في دراسته المشار إليها سابقاً عن أفضل 50 معهداً إلى أنّ متوسّط الإيرادات السنويّة لمعهد انتربرايز يبلغ 64 مليون دولار. ويشير هذا الرقم إلى المصالح التي يرعاها المعهد وإلى أهميّة اقتصاد المعرفة في الولايات المتّحدة. ولعلّها ميزة أميركيّة أخرى أن يجتمع على طاولة واحدة باحثون أكاديميّون ومبشّرون وتجار ورجال أعمال كبار ومديرو لشركات ماليّة كبرى فالعلمانيّون والاقتصاديّون والسياسيّون يحدّدون ما يسمى «مصالح أميركيّة» والمبشّرون يعطون هذه المصالح مسحة قدّاسة ...

ـ تتصدّر إسرائيل قائمة الدول التي يعمل المعهد على تعزيز علاقات الولايات المتّحدة معها وفي الترتيب المذكور في النصّ الأصليّ يأتي بعد إسرائيل الصين والهند واليابان باعتبار إسرائيل سلفاً تشارك الولايات المتّحدة القيم نفسها والتي يعرفّها المعهد بأنّها الفكر الرأسماليّ والليبراليّ. أما من ناحية الأحجام فالمشهد كاريكاتوريّ فلو تركنا مفكّر استراتيجيّ عاقل يرتب للولايات المتّحدة بالترتيب مجموعة الدول التي تحتاج إلى اهتمام أكبر من ناحية الاقتصاد والعلاقات الخارجيّة فإنّ الصين لا بد أن تكون على رأس القائمة ثمّ الهند واليابان واستراليا وبعد سلسلة طويلة من الدول ذات التأثير البارز في اقتصادات العالم تأتي الدول التي تتلّقى المساعدات من أميركا وعلى رأسها إسرائيل. ومن هنا يظهر أن المعهد يأخذ على عاتقه جعل الكيان الصهيونيّ على رأس جدول أعمال أميركا باستمرار. من دون أن يكون لهذا الخيار أسس عقلانيّة بل أجندات أيديولوجيّة عدوانيّة ضدّ العالم العربيّ والإسلاميّ.

ـ تدرس القوى الصاعدة في آسيا كعدوّ خصوصاً الصين وإيران، ويجري الاهتمام بالهند كمنصّة مواجهة للصين، وتبقى أوراسيا ساحة صراع استراتيجيّ مع روسيا ولم نلحظ اهتماماً لافتاً بالاتّحاد الأوروبيّ في نتاج الباحثين.

ـ يحرص المعهد على التقرّب إلى أصحاب القرار مع انتاج غزير وحضور دائم فيما يتعلّق بسياسات الدفاع والأمن وقد وصل الأمر فعلاً إلى أنّنا قرأنا من هذا المعهد ما سمعناه لاحقاً على لسان ترامب وإدارته.

ـ الرأي الغالب بالنسبة للعراق هو أنّ الانسحاب منه كان خطأً، بل العودة إليه إن أمكنّ للتحكّم بثروته النفطيّة من جهة، وإبعاده عن إيران من جهة أخرى.

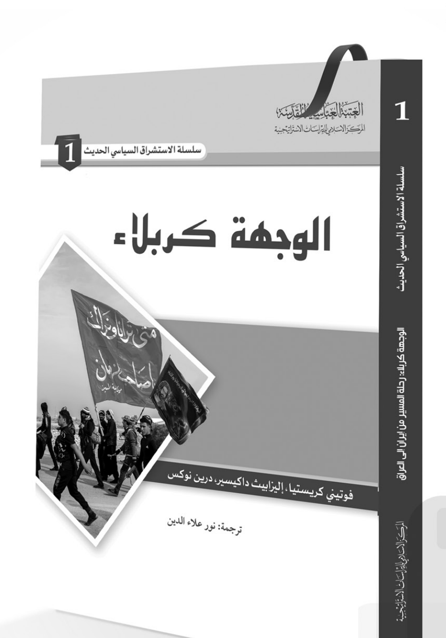
ـ والرأي الغالب بالنسبة إلى إيران هو الاستمرار في سياسة احتوائها وإضعاف الاتّفاق النوويّ أو إسقاطه حتّى ولو تطوّر الأمر إلى الصدام العسكريّ معها.

إصدارات

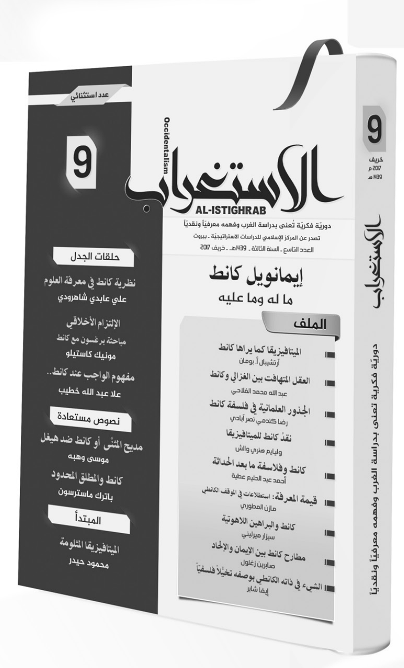


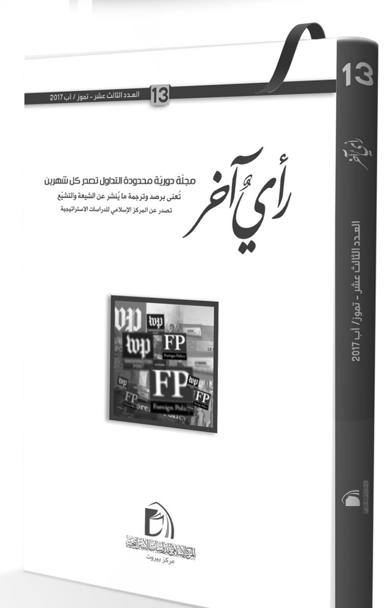
العتبة العباسية المقدسة

المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية











تهتم هذه السلسلة بتعريف وترجمة وعرض ونقد نتاجات ما يسمى اليوم «بمراكز التفكير» Think tanks اصطلاحاً، باعتبار هذه المراكز الفاعلة والمؤثرة في مختلف المجالات الحيوية اليوم، امتداداً معاصراً للجهود الإستشراقية عبر التاريخ، بل ونسخة متطورة جداً لآليات المسح والتدخل الغربي في العالم ككل وخصوصاً عالمنا الإسلامي.

المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية



http://www.iicss.iq
info@iicss.iq
islamic.css.lb@gmail.com


تطبيق المركز